في المصطلح النحوى

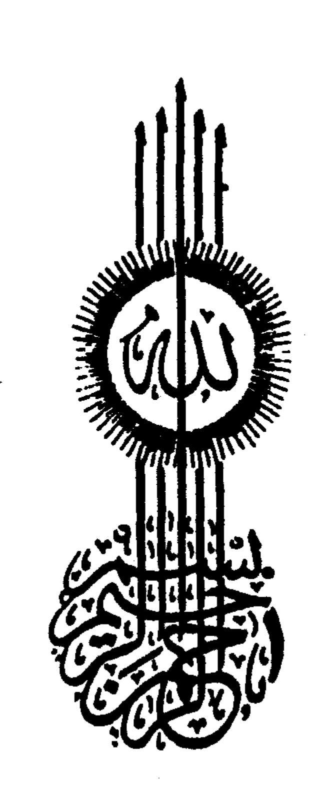
الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية

دكتور محمود أحمد نحلة
كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

ومعه ترجمة لبحث ڤارنر ديم :
(الاسم والصفة عند النحاة العرب)

١٩٩٤

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - إسكندرية
ت : ٤٨٣٠١٦٣



(١)

هذا بحث في المصطلح، والمصطلحات مفاتيح العلوم، بها تتفتح مغاليقها، وتتضح حدودها، وتعرف مجالاتها، وتناقش مشكلاتها "فهى مجمع حقائقها المعرفية، وعنوان ما به يتميز كل واحد منها عما سواه، وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية، حتى لكأنها تقوم من كل علم مقام جهاز من الدوال ليست مدلولاته إلا محاور العلم ذاته، ومضامين قدره من يقين المعرفة وحقيق الأقوال"[(١)] من أجل ذلك عنى العلماء قديما وحديثاً بضبطها، ووضع القواعد التى تحكم صياغتها.

وقد تنامى الاهتمام بها فى العصر الحاضر حتى انتهى إلى وضع علم خاص بها هو علم المصطلح العام Allgemeine Terminologielehre، وضع أسسه أويجن ڤوستر Eugen Wüster فى المحاضرات التى ألقاها في معهد علم اللغة التابع لجامعة ڤيينا فيما بين ٧٢ - ١٩٧٤، ثم ظهرت فى كتاب عنوانه: "مدخل إلى علم المصطلح العام وعلم صناعة معجمات المصطلحات"، وقد ظهرت الطبعة الثانية منه فى ڤيينا ونيويورك سنة ١٩٧٩، وفى كوبنهاجن سنة ١٩٨٥، ثم صدرت طبعته الثالثة فى بون سنة ١٩٩١[(٢)] وفى ڤيينا نفسها تأسس منذ عام ١٩٧١ مركز المعلومات الدولي للمصطلحية

---

(١) د. عبد السلام المسدّى: اللسانيات وعلم المصطلح العربي. في: أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية. تونس ٣ - ٢٨ نوفمبر ١٩٨١. سلسة اللسانيات العدد الخامس ص ١٧.

(٢) انظر المقدمة التى قدم بها ريشارد باوم الطبعة الثالثة من الكتاب ص VI، وسيرة المؤلف فى ص ٢٢٠، وعنوان الكتاب هو:

Eugen Wüster, Einführung in die allgemeine Terminologielehre und terminologische Lexikographie, 3. Auflage mit einem Vorwort von Richard Baum. Bonn 1991.

Internationale Informationszentrum für Terminologie[١] واللغويون المحدثون يفرقون بين المصطلحية وعلم المصطلح فالمصطلحية مجموعة المصطلحات المستخدمة فى فرع من فروع المعرفة المختلفة، وعلم المصطلح يقوم منها" مقام المنظر الأصولي الضابط لقواعد النشأة والصيرورة"[٢].

وهو بحث فى المصطلح النحوي العربي يعنى بمصطلحين من أهم المصطلحات النحوية العربية هما: الاسم والصفة، اختلفت فيهما آراء نحاة العربية بين قدماء ومحدثين، ونظر إليهما بعض المهتمين بالدراسات النحوية العربية من الأوربيين فى ضوء معرفتهم بما أخذوه عن النحوين اليونانى واللاتينى من مصطلحات، فاضطربوا فى معرفة حدود كل منهما، وكانوا إذا عرضوا لهذين المصطلحين فى أبحاث عن النحو العربى مكتوبة بلغة غير عربية يضطرون إلى مقابلة المصطلح العربي بمصطلح لاتيني الأصل أو مأخوذ عن اليونانية مهما يكن من أمره فهو لا يطابق المصطلح العربي. وتلك قضية كبرى تتصل بوضع مقابل لمصطلح مستقر فى لغة غير اللغة التى يستخدم فيها، ذلك بأن المصطلحات نظام من "المفاهيم" وما ينبغى حمل نظام منها على آخر بالنظر إلى أوجه اتفاق، وإسقاط أوجه اختلاف، وتلك معضلة تواجه الباحث والمترجم معاً، ومن قبلهما واضعو معجمات المصطلحات اللغوية ذات اللغتين. وينبغى أن تتضافر جهود اللغويين على إيجاد حل لها.

وقد ظهر أثر ذلك، كما سيأتى، فيما أصاب بعض الباحثين من الأوربيين من حيرة وارتباك حين درس هذين المصطلحين فى ضوء ما يقابلهما فى النحوين

---

(١) Th. Lewandowski, Linguistisches Wörterbuch. München 1974 Bd 3 S. 966.

(٢) د. عبد السلام المسدّى: اللسانيات وعلم المصطلح العربى ص ٢٦.

اللاتيني واليوناني القديم، وما أخذ عنهما من مصطلحات فى النحو الأوربي، ثم الميل إلى القول بالأثر اليونانى أو الهندى فى المصطلح العربي.

لقد قسم سيبويه الكلم ثلاثة أقسام فقال "فالكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"(١) وترك مصطلح الاسم دون تحديد، واكتفى بذكر مثالين أو ثلاثة له، فقال: "فالاسم: رجل وفرس (وحائط)(٢)". فحاول النحاة من بعده أن يضعوا له حداً، فذكروا حدوداً كثيرة تنيف على سبعين حدا بإحصاء ابن الأنبارى، لم يسلم واحد منها من نقد، يقول ابن الأنبارى عن الاسم: وقد ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة تنيف على سبعين حداً، ومنهم من قال: لا حدّ له، ولهذا لم يحده سيبويه، وإنما اكتفى فيه بالمثال، فقال: "الاسم رجل وفرس"(٣). وأورد ابن السيد البطليوسي أكبر عدد منها مبينا ما فى كل منها من نقص، ثم قال: "وإن العجب ليطول من قوم يعتقدون مثل هذه الأشياء حدوداً وهم أئمة مشهورون ولو سمعنا ذلك ولم نره منصوصاً عليه لما صدقناه"(٤). أما الصفة فلم يجعلها سيبويه، ولا النحاة من بعده، قسماً بذاته من أقسام الكلم، وسوف نرى أنه وإياهم يميزون بين الصفة بنية صرفية وبابا نحويا ويضمونها إلى الأسماء، وقد أنكر بعض الباحثين ضمها إلى الأسماء عند سيبويه، ورأى بعضهم أن للصفة خصائص تميزها عن الاسم وتبيح للباحثين أن يجعلوها قسماً من أقسام الكلم.

---

(١) سيبويه: الكتاب ط. بولاق ١٣١٦ هـ- ١/ ٢ ط. هارون القاهرة ١٩٦٧ - ١٩٧٧) ١/ ١٢

(٢) السابق نفسه.

(٣) ابن الأنباري أسرار العربية. تحقيق محمد بهجة البيطار (دمشق ١٩٥٧) ص ١٠.

(٤) ابن السيد البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل: تحقيق د. حمزة النشرتي (الرياض ١٩٧٩) ص ٣٠.

وقد حاول بعض اللغويين المحدثين من العرب أن يعيدوا النظر فى التقسيم الثلاثي للكلم عند نحاة العربية فى ضوء معرفتهم بالنحو الأوربي فرأى الدكتور إبراهيم أنيس أن اللغويين قنعوا بذلك التقسيم الثلاثي من اسم، وفعل وحرف متبعين فى ذلك فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة هى الاسم والكلمة والأداة، ولفت إلى أن اللغويين العرب حين حاولوا تحديد المقصود بهذه الأجزاء شق الأمر عليهم، ووجدوا تعريف الاسم لا ينطبق على كل الأسماء، كما وجدوا أن من الأسماء ما ينطبق عليه تعريفهم للأفعال، ثم ذكر أن المحدثين - ولم يسمهم - وفقوا إلى تقسيم رباعي يحسبه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين هو : الاسم، والضمير، والفعل والأداة، والاسم عندهم يشمل الاسم العام والعلم والصفة، أما الضمير فقد جعلوه قسماً مستقلاً من أقسام الكلم يشمل الضمائر الشخصية، وألفاظ الإشارة، والموصولات، وألفاظ العدد. والأداة عندهم تشمل الحروف والظروف(١)، فأخرجوا الضمائر وألفاظ الإشارة والظروف - كما ترى - من الأسماء.

كذلك أخذ الدكتور مهدى المخزومى على النحاة تشبثهم بهذا التقسيم الثلاثى ورأى أن الأمر يبدو على غير ما توهموا، فثمة كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء ولا تعريف الأفعال ولا تعريف الأدوات، ولم يعرض لها سيبويه، فهى كلمات مبهمة تطلق على الموجودات كلها، ولا تدل على معنى دلالة الاسم على مسماه كما يدل رجل على إنسان ذكر لابعينه، وليست هذه الكلمات المبهمة إلا إشارات أو كنايات، وقال: وإذا كان الأمر كذلك فجدير بنا أن نقسم الكلم أربعة أقسام بدلاً من ثلاثة مما جرى عليه عرف النحاة قديماً وحديثاً وهى:

(١) الفعل (٢) الاسم (٣) الأداة (٤) الكناية

---

(١) د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة (القاهرة ١٩٨٥) ص ٢٧٩ وما بعدها.

وقد جعل الكناية تشمل الضمائر، وكلمات الإشارة، والموصولات، وكلمات الاستفهام والشرط[١] وهي كلها داخلة في الأسماء عند النحاة القدماء.

أما الدكتور تمام حسان فقد رأى فى كتابه "مناهج البحث فى اللغة" أن النحاة القدماء قسموا الكلمات على أسس لم يذكروها لنا، وإنما جابهونا بنتيجة هذا التقسيم إلى اسم وفعل وحرف، ولكننا إذا نظرنا إلى هذا التقسيم فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة أمكننا أن نصل إلى شيئين: أحدهما أن الكلمات العربية يمكن أن ينقد تقسيمها القديم، والثانى أن هذا النقد ينبي على أسس يمكن استخدامها فى تقسيم الكلمات تقسيماً جديدا[٢]. ورأى فى كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" أن النحاة حاولوا إنشاء هذا التقسيم على مراعاة اعتبارى الشكل والوظيفة أو المبنى والمعنى، ورأى أن التفريق بين أقسام الكلم على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التى يمكن بها الاستعانة فى التمييز بين أقسام الكلم، وأن أمثل الطرق لذلك هو التفريق بينهما على أساس من الاعتبارين مجتمعين، واقترح برغم ذلك تقسيماً سباعياً للكلم مبنيًا فى رأيه على استخدام أكثر دقة لاعتبارى الشكل والوظيفة وهو: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة، والضمير عنده يشمل ضمائر الشخص والإشارة والموصول، والخوالف عنده تشمل ما يطلق عليه النحاة اسم الفعل، واسم الصوت نحو هلاً لزجر الخيل، وصيغتي التعجب: ما أفعل وأفعل به، وفعلي المدح والذم، والأداة عند قسمان: أصلية ومحولة

---

(١) د. مهدي المخزومي: فى النحو العربي: قواعد وتطبيق (القاهرة ١٩٦٦) ص ٤٥ وما بعدها.

(٢) د. تمام حسان: مناهج البحث فى اللغة (القاهرة ١٩٥٥) ص ١٩٦.

عن الظرفية تستخدم فى الشرط والاستفهام والمصدرية الظرفية[١]. وهكذا يتفرق ما يدخل فى الاسم قسماً من أقسام الكلم عند النحاة القدماء ليدخل فى ستة أقسام عند الدكتور تمام حسان، وقد مضى تلميذه فاضل الساقي على نهجه فى هذا التقسيم السباعى للكلم بعد أن قدم نقداً لتعريفات النحاة القدماء، وتقسيمات اللغويين المحدثين[٢].

وأما الأوربيون ممن كتبوا عن النحو العربى فلم يعن بعضهم بهذا الأمر كركندورف، إذ صرف همه إلى الجمل دون أقسام الكلم[٣]. ونولدكه إذ وجه اهتمامه إلى ما خرج عن النمط المعتاد Abweichungen فى الاستخدام اللغوى، صوتا، أو صيغة، أو عنصراً من عناصر الجملة،أو نظاماً لها، على أني تتبعت ما يدخل فى الاسم Nomen عنده فوجدته يعد فيه الضمير والاسم غير الصفة Substaniv و الصفة Adjektiv وصيغة أفعل فعلاء، وصيغة فعيل، والمصدر، واسم المفعول[٤] وأشار بعضهم إلى ذلك فى إيجاز شديد، فذكر بروكلمن أن الأسماء Nomina بمعناها الواسع تنقسم إلى أسماء غير صفات Substantiva، ونعوت أو صفات Adjektiva وألفاظ العدد Zahlwörter، والضمائر Pronomina، وبمعناها الضيق تشمل الاسم والنعت أو الوصف[٥].

---

(١) د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها (القاهرة ١٩٧٣) ص ٨٧.

(٢) د. فاضل مصطفى الساقي: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة (القاهرة ١٩٧٧) ص ٢١٤ فما بعدها.

(٣) انظر: H. Reckendorf, Die Syntaktischen Verhältnisse des Arabischen (Leiden 1898) und Arabische Syntax (Heidelberg 1921).

(٤) Th. Nöldeke, Zur Grammatik des classischen Arabisch Darmstadt 1963 S. 13 ff.

(٥) C. Brockelmann, Arabische Grammatik. Leipzig 1960 S. 60.

وقد جعلها أستاذنا فيشر ثلاثة أنواع: اسماً غير صفة، وصفة، وكلمات لاهى بالأسماء ولا الصفات، بل تدل على كم أو مقدار Quantitätsbezeichnugen كصيغ التفضيل Elativ، وألفاظ العدد Numeralia[١]. وواضح أن كلا من نولدكه، وبروكلمن، وفيشر لم يستوف أنواع الأسماء، كما يعرفها نحاة العربية، وأن كلا منهم يعدّ الصفة فى الأسماء. أما رايت فقد ذكر أن الاسم Nomen فى العربية ستة أنواع[٢].

١- اسم هو اسم nomen substantivum	أو :	Substantive
٢- اسم هو صفة nomen adjekivum	أو :	Adjektive
٣- اسم العدد nomen numerale	أو :	Numeral Adjektive
٤- اسم الإشارة nomen demonstrativum	أو :	Demonstrative Pronoun
٥- الاسم الموصول nomen conjunctivum	أو :	Relative Pronoun
٦- الضمير أو المضمر pronomen	أو :	Personal Pronoun

ولعلك لحظت أن كل من ذكرناهم من الباحثين قدماء ومحدثين، عرباً وغير عرب، عدوا الصفة فى الأسماء، فيما عدا الدكتور تمام حسان وتلميذه فاضل الساقي، إذ جعلاها قسماً مستقلا من أقسام الكلم.

وثمة محاولتان لتحديد هذين المصطلحين عند نحاة العربية، إحداهما قامت بها موزل فى إطار بحثها عن المصطلح النحوى عند سيبويه، وقد نهجت فى تحديدها لمصطلح الاسم عند سيبويه نهجا مستقيماً أفدت منه فى

---

(١) W. Fischer, Grammatik des Klassischen Arabisch. Wiesbaden 1972 S. 35.

(٢) W. Wright, A Grammar of the Arabic Languge. Beirut 1974. P. 104 f.

هذا البحث، لكنه غير مستوفى، ولم يستقم لها منهج فى تحديدها لمصطلح الصفة عند سيبويه، فضلاً عن سوء فهم لبعض نصوص سيبويه، والمحاولة الثانية هى محاولة ڤارنر ديم الذى أفرد للاسم والصفة عند النحاة العرب بحثاً حاول فيه جاهداً أن يحكم المعيار الدلالي فى تحديد المصطلحين زاعما أن اسم المعنى والصفة لا يعدان فى الأسماء عند سيبويه لأن كلا منهما لا يدل على مسمى، وأن النحاة الخالفين تطوروا بمفهوم الاسم عند سيبويه فجعلوه يشمل الاسم والصفة متأثرين فى ذلك بالنحو اليوناني القديم. وقد آثرت أن أنقل هذا البحث إلى العربية وأعلق عليه وألحقه بهذا البحث لما فيه من آراء تحتاج إلى مناقشات كثيرة، فضلاً عن تصويب ما وقع فيه من أخطاء فى فهم بعض النصوص القديمة.

ولعل فيما عرضت من آراء الباحثين قدماء ومحدثين ما يدل دلالة واضحة على أنّ هذين المصطلحين لا يزالان فى حاجة إلى بحث يكشف عن تصور سيبويه والنحاة من بعده لكل منهما، والأسس المنهجية التى صدروا عنها فى تحديدهم لكلا المصطلحين، ثم الوقوف على مفهوم هذين المصطلحين فى الدراسات الأوربية عن النحو العربي، والإفادة من بعض الأفكار الجيدة التى جاء بها بعض المستشرقين فى تحديد هذين المصطلحين، فضلاً عن بحث تقابلي بين النحوين العربى والأوربي يهدف إلى إبراز ما بين المفهومين من أوجه اختلاف تجعل من الصعب حمل أحد التصورين على الآخر، وتظهر ما ينشأ عن مقابلة مصطلح مستقر فى لغة بآخر مستقر فى لغة أخرى من خلط واضطراب.

(٢)

في محاولةٍ لتحديد مصطلح الاسم عند سيبويه رأى ديم منذ البداية أن البحث عن تفسير للاسم عند سيبويه فيما انتهى إليه ابن فارس وابن يعيش لاغناء فيه. فإذا أردناه تفسيرا حقا فلابد أن نستظهره من البحث المباشر في استخدام هذا المصطلح في كتاب سيبويه نفسه[١]. وذلك لعمري نهج سديد كان يقتضيه استخراج كل الوحدات اللغوية التي أطلق عليها سيبويه مصطلح "اسم" وتصنيفها، والنظر في الجامع بينها، وصولا إلى الأساس المنهجي المستقيم الذي صدر عنه سيبويه في جعلها أسماء، ومامن سبيل أخرى غير تلك تفضي إلى الغاية، فالرجل ترك الاسم دون تحديد أو تعريف، واكتفى بذكر مثالين أو ثلاثة له والثالث منها مشكوك فيه كما سيأتي :

لكن المؤلف بدأ فنظر في النحو اللاتيني فوجده يعد كلا من اسم المعنى والصفة في الأسماء، ثم نظر في الأمثلة التي أوردها سيبويه فوجدها كلها تدل على "ذوات" فكان أول ماخطر له أن يسأل : " أتقدم هذه الأمثلة الثلاثة شبه تعريف للاسم أم أن الأمر لايعدو أن يكون سرداً عشوائيا لأمثلة له ؟ بعبارة أخرى: أيقتصر الاسم عند سيبويه على "اسم الذات" أم يتضمن أيضاً أنواعاً من الكلم لم تردلها أمثلة عنده كاسم المعنى والصفة (٢)؟ وسؤاله بهذه العبارة أو تلك يشير إلى أمرين :

أولهما : أنه يستبعد أن تكون هذه الأمثله سرداً عشوائيا، وأنها أقرب إلى أن تكون شبه تعريف له، وذلك صحيح فما كان سيبويه ممن يسردون أمثلة

---

(١) انظر ص٨٧ من الترجمة.

(٢) انظر ص٨٦ من الترجمة

عشوائية، ومايبنغي له.

ثانيهما : أنه في التفاته إلى اسم المعنى والصفة على وجه الخصوص ناظر إلى النحو اللاتيني لاإلى مافي كتاب سيبويه من أسماء.

وقد تلبث ديم أمام هذه الأمثله الثلاثة : رجل، وفرس، وحائط، وحاول أن يستشف منها الفكرة التي قام عليها مصطلح " اسم" عند سيبويه دون أن يمد بصره، حتي الآن إلى سائر ماجاء فى الكتاب من أنواع الأسماء، فانتهى إلى مايأتي :

١- تتفق الأمثلة التي ذكرها سيبويه للاسم في الباب التمهيدي من الكتاب وتصوره الأصلي للمصطلح[١].

٢- جاء إطلاق اسم مصطلحا على الكلمات التي تدل على "ذوات" من الوظيفة الاسمية للكلمة بإزاء مسماها[٢].

٣- لماكان من غير الممكن أن نجد للصفة واسم المعنى في عالم الواقع شيئا يمكن أن يطلق عليه أي منهما بوصفه اسما أو "سمة" له فقد كان من المنطقي من وجهة النظر هذه ألا يعد أي منهما في الأسماء."[٣]

فلما نظر في كتاب سيبويه من بعد ووجه بأنه يعد كلمات لاتقع على مسميات أسماء، فلم يشأ أن يعدّل رأيه أو يعدل عنه، بل مضى فيه، وعد ذلك نوعا من التطور في استخدام سيبويه للمصطلح أو اتساعا فيه، ويبدو لي أن هذا الاتساع وذلك التطور كانا في رؤية ديم ومعرفته بالمصطلح بعد أن أوغل في الكتاب، لكنه لم يسلم برغم ذلك من الوقوع في التناقض والاضطراب،

---

(١) ص٩٤، ص ٣١٧ من الأصل الألمانى

(٢) ص ٩٤، ص ٣١٦

(٣) ص ٩٤ ، ص ٣١٧ من الأصل الألمانى

وهذه أقواله خير شاهد على ماأقول :

١- أ: لاتدخل الصفة إذن عند سيبويه في "الاسم" لكنها لاتمثل نوعا من الكلم بعينه يدخل في قسم من أقسام الكلم [١].

ب : كل من الصفة واسم المعنى اسم مشروط عند سيبويه [٢].

٢- أ : المصدر مفصول بصفة عامة عن الأسماء إلا أن يشير إليه أحيانا باسم الحدث [٣].

ب : ذكرنا من قبل أنه (سيبويه) أشار إلى المصدر في بعض الأحيان بـ "الاسم"، وكذلك يظهر واضحا اتساع المصطلح ليشمل الآن أنواعا من الكلم غير المصدر، ليست أسماء على الإطلاق، وتتدخل فى ذلك إلى حد ما اعتبارات معقدة شكلية وتركيبية، فسيبويه يعد الأنواع الآتيه من الكلم أسماء[٤].

١- اسم الإشارة

٢- اسم الفاعل

٣- أفعل

٤- كلمات جامدة معينة.

٣- السبب في أن اسمي الفاعل والمفعول يعدان في الأسماء ينبغي أن نبحث عنه في تصور سيبويه للجملة[٥]

---

(١) ص ٩٢، ص ٣١٥

(٢) ص ٩٣ ، ص ٣١٦

(٣) ص ٩٢ ، ص ٣١٦

(٤) ص ٩٤ ، ص ٣١٧

(٥) ص ٩٨ ، ص ٣١٩

٤- أ : تنشأ تداخلات مماثلة في طائفة من الكلمات غير المتصرفة التي يمكن أن يدخل جزء كبير منها في مصطلح الأداة Partikel نحو : من ، ما، أي، أين، كيف، متى، قط، قبل، بعد، فضلا عن كلمات مثل حذار وبداد وهي كلها أسماء عند سيبويه مع تقييدها بأنها "غير متمكنة"(١)

ب- أما أن يكون انتماء مجموعة كاملة من هذه الأسماء قائما على هذه الأسس التركيبية فاستنتاج يؤيده كلام سيبويه نفسه، ف "قط" في رأيه اسم لأنك تستطيع أن تقول : قطك درهمان، فتكون "قط" مبتدأ، ومايقع مبتدأ فيه خصائص الاسم.

جـ- هذا الاستدلال نفسه الذي أدى إلى أن تعد "قط" و "أن" و "كم" في الأسماء لابد أن يفترض أيضا مع "من" و "ما" و "أي"(٢)

٥- أ : يعد سيبويه الظروف أسماء، وذلك مقنع في بعض الظروف التي هى أسماء حقيقية مثل يوم، وليلة، وبكرة ونحوها، والأمر نفسه منطبق على ظروف المكان وعلى "قبل" و "بعد" لكنه لايصدق على أين ومتى ونحوهما(٣).

ب- يظهر مما سبق أن الظروف بحسبانها علامات على المكان والزمان أي على أساس من وظيفتها الدلالية أسماء، وهذا التصور متداخل مع تصور تركيبي(٤).

جـ- يمثل الاسم والظرف من ثم مجموعتين محددتين تركيبيا لمفهوم للاسم عام ومحدد دلاليا يشمل في تعريفه الأصلي الظرف أيضا(٥).

---

(١) ص ١٠١ ، ص٣٢١
(٢) ص ١٠٦، ص٣٢٣
(٣) ص ١٠٧ ، ص ٣٢٤
(٤) ص١٠٨، ٣٢٥
(٥) ص ١٠٩، ٣٢٥

وظاهر مدى الاضطراب والتناقض الذي وقع فيه الكاتب، فهو يقطع بأن الصفة لاتدخل في الاسم عند سيبويه، ثم يعود فيقول إنها اسم مشروط عنده، وهو يقرر أن المصدر مفصول بصفة عامة عن الأسماء، ثم يعود فيذكر أنه اسم، وهو يسلم بأن اسم الفاعل اسم، وبأن "أفعل" اسم، وبأن مجموعة كاملة من الكلمات غير المتصرفة عدت في الأسماء على أسس تركيبية لادلالية، ومع أن القياس كان يقتضية أن يضم إليها أين ومتى من كلمات الاستفهام فقد رفض ذلك، وقرر أن هذه الأسس التركيبية لاتصدق عليها، وكيف لاتصدق عليها وهي تقع ركنا في الإسناد(١) في نحو : أين بيتك؟، ومتى السفر؟ ومثلها في ذلك مثل "من" في نحو : "من زيد"؟ و "ما" في نحو : "ماحاجتك"؟ والجملة عند سيبويه لاتقوم إلا على اسم واسم أو اسم وفعل، ولما سأل نفسه : على أي أساس عدت إذن في الأسماء لم يجد إجابة شافية. ولقد حاول من بعد أن يفسر انتماءها إلى الأسماء على أساس دلالي، فاعتسف السبيل حين فسر ذلك بـ "الإبهام".

ويرغم سطوع البرهان على أن المعيار الدلالي الذي احتكم إليه غير صحيح على إطلاقة وغير مطرد، فقد ظل متمسكا به حتى النهاية، وعزا مادخل في المصطلح على غير أساس دلالي إلي ضرب من التطور والاتساع فيه فقال في خاتمة البحث : "لقد حاول هذا البحث إبراز أن لمصطلح الاسم تصورا يصدر عنه هو أن الكلمات التي تطلق على الأشياء تكون أسماء لها مما أدى إلى أن

---

(١) انظر ماقاله أبو علي الفارسي في إيضاح ذلك : " ... وإنما حكمنا لهابأنها أسماء مع امتناعها من أن يخبر عنها أنها اختصت بخاصة لا تكون إلا للأسماء كـ "إذ" التي اختصت بالإضافة وأين التي تتم مع اسم آخر كلاما" . التعليقة على كتاب سيبويه تحقيق عوض بن حمد القوزي (القاهرة ١٩٩٠) ١٦/١.

تستبعد من الأسماء التي تطلق على الأشياء الصفاتُ وأسماء المعنى، تلك التي لا يمكن أن تعد أسماء لأشياء، وفي التطور اللاحق للمصطلح يمكن أن نلحظ أن هذين البابين تداخلا مع الأسماء عند سيبويه"[١].

(٣)

فكيف السبيل إذن إلى معرفة حد "الاسم" عند سيبويه ؟

الجواب ماأسلفته من جمع كل الوحدات اللغوية التي يطلق عليها سيبويه مصطلح "اسم" وتصنيفها، والنظر فيها، واستخلاص الأساس المنهجي الذي يقوم عليه تحديد المصطلح إذ المعروف أن سيبويه يصرف أكبرهمه إلي "إجراءات" التحليل دون أن يعنى بإيضاح الأساس المنهجي الذي يصدر عنه.

ولقد قامت بهذا الجهد الممتاز باحثه ألمانية أيضا هي "أولركه موزل" في بحثها القيم الذي نالت به درجة الدكتوراه من جامعة ميونخ سنة ١٩٧٥، وعنوانه : " المصطلح النحوي عند سيبويه" فقد أحصت موزل أربعين نوعاً من الأسماء في كتاب سيبويه، ثم جمعت الأشباه منها إلى النظائر فيما أسمته الفصائل الفرعية Subkategorien، فوصلت بها إلى ثمان وعشرين[٢]، ولاأريد أن أتكثر بذكرها هنا لكنني ألفت إلى أنها استطاعت أن تستخلص الأساس المنهجي الذي أقام عليه سيبويه تصوره للمصطلح، وهو أن سيبويه قسم الكلم علي أساس توزيعه Distribution في الجملة، تقول : "وماقام به سيبويه من تقسيم للكلم على أساس توزيعه كما هي الحال في تحديد فصيلة الاسم، يجد له نظيراً في التحليل إلى المكونات المباشرة IC Analysis[٣]. وتقول : "في إطار

---

(١) ص ، ٣٣١

(2) U.Mosel, Die syntaktische Terminologie bei sibawaih Diss. München 1975. S 71 ff.

(3) Ebenda, S. 13

هذه الفصيلة (اسم) يميز سيبويه مجموعة من الفصائل الفرعية التي إما أن يصفها وإما أن يذكر مصطلحا لها كاسم العدد، والاسم المبهم، واسم الفاعل، والمصدر، وعناصر الفصيلة الفرعية لها في مقابل الفصائل الفرعية الأخري نفس التوزيع دائما"[١]. وتلفت موزل إلى أن سيبويه لم يستخدم التوزيع مصطلحا، ولا ما يتصل به مما يسمى السياق أو المحيط اللغوي Umgebung، ولكنه كان على وعي بمايدل عليه كل منهما[٢].

وهذا في رأينا هو الأساس المنهجي الصحيح لتقسيم الكلم عند سيبويه، ولا أدل على ذلك من قوله سيبويه نفسه : " ... ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها موضع الأسماء لم يجز لك، ألاترى أنك لو قلت : إنّ يضرب يأتينا وأشباه هذا لم يكن كلاما"[٣] فهو يشير بذلك إلي أن للاسم توزيعا يختلف عن توزيع الفعل، وتلك إشارة دالة على المنهج اللغوي المنضبط الذي انتهجه سيبويه في تقسيم الكلم، وهو بعيد كل البعد عن النهج المنطقي الذي حاول به بعض النحاة تفسير تقسيم سيبويه الكلم ثلاثة أقسام، فقد قال الزجاجي : "... فالخبر إذن هو غير المخبر والمخبر عنه، وهما داخلان تحت قسم الاسم، والخبر هو الفعل وما اشتق منه أو تضمن معناه، وهو الحديث الذي ذكرناه ولابد من رباط بينهما وهو الحرف ولن يوجد إلى معني رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع وهذا معنى قوله سيبويه " الكلم اسم وفعل وحرف"[٤].

لقد التفتت "موزل" أيضا إلى شئ نراه شديد الأهمية؛ لأنه يحل كثيراً

---

(1) Ebenda
(2) U.Mosel, S. 73-4

(٣) سيبويه : الكتاب . بولاق ١/٣ - هارون ١/١٤

(٤) الزجاجي : الإيضاح في علل النحو. تحقيق د. مازن المبارك . (بيروت ١٩٨٦) ص٤٢

من المشكلات المتعلقة بهذا المصطلح، وهو أن علم الجنس Gattungsname هو الأصل في الأسماء، وغيره محمول عليه، فإذا أمكن أن يحل عنصر لغوي محله في موضع واحد على الأقل، دون أن يتغير التركيب أو تصبح الجملة غير صحيحة نحويا، فهذا العنصر اسم ولاريب(١)، باستثناء واحد هو : اسم الفعل(٢) كما سيأتي، وهي التفاتة ذكية وصحيحة إلى أبعد حد، ويؤيدها قول السيرافي : "وأما الاسم فإن سيبويه لم يحده بحد ينفصل به عن غيره، وينماز من الفعل والحرف، وذكر منه مثالاً اكتفى به عن غيره، فقال : الاسم رجل وفرس، وإنما اختار هذا لأنه أخف الأسماء الثلاثية، وأخفها ماكان نكرة للجنس وهذا نحو : رجل وفرس(٣)".

وهذه الالتفاتة تفسر لنا أموراً أهمها :

أ- الأمثلة التي ذكرها سيبويه للاسم وهي : رجل وفرس (وحائط) تتفق وتصور سيبويه الأصلي للمصطلح لكن ليس على النحو الذي ذكره "ديم" من وقوع كل منها على مسمى، ثم جعل يتساءل : أيدخل كل من اسم المعنى والصفة فيه وكلاهما لايقع على مسمى ؟ فهذه الأمثلة - إن صح أنها ثلاثة - فيما نرى ويرى غيرنا هي أمثلة "لأصل" الأسماء عند سيبويه وهو ماأطلق عليه النحاة من بعد "اسم الجنس" ؛ ذلك بأنه أخفها، وأشدها تمكنا، وأبعدها من اشتقاق. فإذا أمكن لأية وحدة لغوية أن تحل - في جملة واحدة، أو في سياق لغوي واحد على الأقل - محل "أصل" الأسماء وتقوم بوظيفته عدت في

---

(1) U.Mosel, S.12
(2) Ebenda, S. 209

(٣) السيرافي : شرح كتاب سيبويه تحقيق د. رمضان عبد التواب ود. محمود فهمي حجازي ود . محمد هاشم عبد الدايم القاهرة ١٩٨٦ حـ١ ص ٣٥، وانظر د. إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة. (القاهرة ١٩٨٥) ص ٢٨٢

الأسماء. وليس افتراض "أصل" للأسماء من سيبويه ببعيد، فهو يعد النكرة أصلاً للمعرفة، والتذكير أصلا للتأنيث، والواحد أصلاً للجميع[١]، فليس بمستبعد أن يكون الاسم الشائع في أمته نحو : رجل وفرس أصلا للأسماء. وإحلال عنصر لغوي محل آخر، أو استبداله به وصولا إلى، تحديد نوعه أو وظيفته نهج واضح كل الوضوح عند سيبويه.

على أني أشك شكاً في المثال الثالث "حائط" لسببين:

أولهما : وهو الأهم - أنني لم أجد أحداً ممن نقل عن سيبويه من النحاة ذكره، فقد اقتصروا جميعا علي "رجل" و "فرس"[٢]. وقد علل ذلك السيرافي بقوله : "وإنما اختار هذا لأنه أخف الأسماء الثلاثية"[٣]، و "حائط" غير ثلاثي، فضلا عن أن الأستاذ عبد السلام هارون وضعه بين معقوفين ليشير إلى أنه زيادة على مافي النسخة التي اعتمد عليها.

ثانيهما : أنني أظن ظناً أن سيبويه ذكر مثالا للعاقل وهو "رجل" ومثالا لغير العاقل وهو "فرس"، وعلى ذلك فـ "حائط" داخل في غير

---

(١) سيبويه : الكتاب . بولاق ٦-٧، هارون ٢٢/١

(٢) انظر علي سبيل المثال : المبرد : المقتضب . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة (١٣٩٩هـ) ١٤١/١، وابن السراج : الأصول في النحو : تحقيق د. عبد الحسين الفتلي (بيروت ١٩٨٥) ٣٦/١ : السيرافي : شرح كتاب سيبويه ٥٣/١، والزجاجي : الجمل . تحقيق د. علي توفيق الحمد (بيروت ١٩٨٨) ص ١٧، وأبو علي الفارسي : التعليقة علي كتاب سيبويه. تحقيق د. عوض بن حمد القوزي (القاهرة ١٩٩٠) ١٤/١، والزمخشري المفصل (بيروت د.ت) ٢٢/١، وابن فارس الصاحبي (ط. صقر) ص٨٩ (ط. الشويمى ص ٨٢.)

(٣) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ٥٣/١

العاقل، برغم حيوية الفرس وجمود الحائط، وذكره عندئذ لغو، ولا أظنه ذكر الرجل للإنسان، والفرس للحيوان والحائط للجماد، فلو كان كذلك لزاد مثالا للنبات. ولوأنه أراد أن يقتصر على الحي وغير الحي لأجزأه أحد الحيين : الرجل أو الفرس.

ب- في ضوء ماذكرناه نستطيع أن نفهم لم عدّ سيبويه الكلمات المبهمة، وأسماء الفاعلين وصيغة أفعل ، وكثيرا من الكلمات الجامدة غير المتصرفة أسماء، وهي التي قال عنها "ديم" في ضوء معرفته بالنحو الأوربي : إنها ليست أسماء على الإطلاق، وقد عدها سيبويه برغم ذلك أسماء.[١]

فأما الكلمات المبهمة فقد اقتصر "ديم" في الحديث عنها على كلمات الإشارة ولم يشر إلى الضمائر، وهي داخلة في الكلمات المبهمة عند سيبويه، يقول سيبويه : "الأسماء المبهمة هذا ، وهذان، وهذه، وهاتان،وهؤلاء، وذاك، وذانك، وتلك، وتانك، وتيك، وأولئك، وهو، وهي، وهما، وهم، ،وهن، وما أشبه هذه الأسماء.[٢]"

ومن اليسير أن نستنتج لم عد سيبويه كلمات الإشارة والضمائر أسماء؛ إذ كل منها يقع موقع الاسم الأصلي ويقوم بوظيفته، وأمثلته شاهدة على ذلك :

- هذا عبد الله معروفاً[٣]
- هو زيد معروفاً[٤]
- أخوك عبد الله معروفاً[٥]

---

(١) ص٩٤ من الترجمة ، ص ٣١٧

(٢) سيبويه : الكتاب . بولاق ٢٥٦/١. هارون ٧٧/٢-٧٨

(٣) السابق بولاق ٢٥٦/١. هارون ٧٨/٢

(٤) السابق نفسه

(٥) السابق. بولاق ٢٥٨/١، وهارون ٨٠/٢

وأما اسم الفاعل فهو اسم لأنه يقع موقع الاسم الأصلي أيضاً. يقول سيبويه : "ولو قال : آلدار أنت نازل فيها فجعل "نازلاً" اسما رفع، كأنه قال : آلدار أنت رجل فيها، ولو قال : أزيد أنت ضاربه فجعله بمنزلة قولك : أزيد أنت أخوه جاز"(١). على أنّ "ديم" قد سلم بأن اسم الفاعل يعد في الأسماء عند سيبويه على أساس تركيبي لا دلالي، فقال : "والسبب في أن اسم الفاعل يعد في الأسماء ينبغي أن نبحث عنه في تصور سيبويه للجملة ..."(٢).

وأما انتماء "أفعل" إلى الأسماء فعلى أساس أنها تقع موقع الاسم الأصلي أيضا، وهذا واضح من قول سيبويه : "ومما لايكون في الاستفهام إلا رفعا قولك : أعبد الله أنت أكرم عليه أم زيد، وأعبد الله أنت له أصدق أم بشر، كأنك قلت : أعبد الله أنت أخوه أم عمرو"(٣).

ولاتظن في معالجة سيبويه لها نوعا من التناقض كما أشار "ديم" إلى ذلك(٤)، إذ إنها "مثال" أو "وزن" يأتي عليه الاسم كما تأتي عليه الصفة لونا كانت أم تفضيلا، وحين يطلق عليها سيبويه "صفة" فليس معنى ذلك أنها قسيم للاسم، بل هي فصيلة فرعية داخلة فيه كما تدخل فصائل فرعية أخرى من نحو أسماء الإشارة، والضمائر، وأسماء الفاعلين ... الخ، كماسيأتي.

وأما انتماء الكلمات الجامدة، من، وما، أي، أين، كيف، متى، كم، قط، قبل، بعد، إلى الأسماء عند سيبويه فقد كفانا ديم إثبات ذلك، إذ سلم

---

(١) سيبويه : الكتاب . بولاق ٥٥/١. هارون ١٠٩/١. وانظر U. Mosel, S 127

(٢) انظر ص٩٨ من الترجمة، ص ٣١٩

(٣) سيبويه الكتاب بولاق ٦٧/١. هارون ١٣٢/١ ، وانظر U. Mosel, S. 150

(٤) انظر ص ١٠٠ من الترجمة، ص ٣٢٠

-مناقضاً نفسه - بأن ذلك قائم علي أسس تركيبية لادلالية، ومضى يستدل على ذلك بأن سيبويه عد "قط" مثلاً في الأسماء؛ لأنك تستطيع أن تقول : "قطك درهمان" فتكون "قط" مبتدأ، ومايقع مبتدأ لابد أن تكون فيه خصائص الاسم[١]. ويشير إلى ربط سيبويه بين الوظيفه التركيبية ونوع الكلمة في نحو: "أنّ" و "أنْ" فأنّ عنده اسم؛ لأنها في نحو : "عرفت أنك منطلق"، "وبلغني أنك منطلق" وقعت موقع اسم منصوب أو مرفوع، ومايلي أنّ أو أنْ من الأسماء صله لها[٢]"، ثم يمضي قائلا: "هذا الاستدلال نفسه الذي أفضى إلى أن تعد "قط" و "أنّ" و "أنْ" و "كم" في الأسماء لابد أن يفترض أيضا مع "مَنْ" و"ما" و"أيّ". ولم تجر تجربة الاستبدال Austauchprobe النحوي لها في الكتاب على حد علمي مع الأسماء كاملة التصرف Vollflektierbar. بلى، يقول سيبويه عنها علي الأقل إنها بمنزله هذا وذاك، أي أنها تطابق اسمي الإشارة هذا وذاك، وهما اسمان[٣]. ثم يفاجئنا بقوله : "ولما كان انتماء "من" و"ما" إلى الأسماء قد تقرر على أساس اعتبارات تركيبية لاتصدق على كلمات الاستفهام عن المكان والزمان فلايزال السؤال: لم تعدُ كلمات مثل : أين، متى، أسماء ؟ لا إجابة له حتى الآن[٤].

ولانستطيع أن نفهم لم قرر أن الاعتبارات التركيبية التي عدت على أساس منها "من" و"ما" في الأسماء لاتصدق على أين ومتى ؟ فجائز أن نقول

---

(١) ص ١٠٥ من الترجمة، ص ٣٢٣

(٢) ص ١٠٥ من الترجمة، ص ٣٢٣

(٣) ص ١٠٦ من الترجمة، ص ٣٢٣-٣٢٤.

(٤) ص ١٠٧ من الترجمة، ص ٣٢٤

مثلا :

من الرجل ؟

أين الرجل ؟

متى السفر ؟

يقول أبو علي الفارسي في التعليقة : "وإنما حكمنا لها بأنها أسماء مع امتناعها من أن يخبر عنها أنها اختصت بخاصة لاتكون إلا للأسماء كإذ التي اختصت بالإضافة، وأين التي تتمم مع اسم آخر كلاماً، وهذا من خواص الأسماء دون الحروف[1] ويقول المبرد في المقتضب: فمن تلك الأسماء "كم" ، وأين، وكيف، وما، ومتى وهذا، وهؤلاء وجميع المبهمة ومنها الذي والتي ومنها حيث. واعلم أن الدليل علي أن ماذكرنا أسماء وقوعها في مواضع الأسماء، وتأديتها مايؤديه سائر الأسماء(٢)."

ومن قبلهما قال سيبويه: " هذا باب مايقع موقع المبتدأ ويسد مسده لأنه مستقر لما بعده وموضع والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله، ولكن كل واحد منهما لايستغنى به عن صاحبه فلما جمعا استغنى عليهما السكوت حتى صارا في الاستغناء كقولك هذا عبد الله،وذلك قولك فيها عبد الله. ومثله : ثَم زيد وههنا عمرو، وأين زيد، وكيف عبد الله وماأشبه ذلك(٣)".

والغريب أن "ديم" يترك "الاعتبارات التركيبية" على وضوحها وبساطتها واطرادها إلى تفسير انتماء كلمات الاستفهام عن الزمان والمكان إلى الأسماء من وجهة نظر دلالية فيقول: "وجهة النظر التى يمكن أن تعد بها كلمات الاستفهام الخاصة بالمكان والزمان علامات على المكان والزمان هى: الإبهام!

(١) أبو علي الفارسي : التعليقة علي كتاب سيبويه ١/ ١٦

(٢) المبرد: المقتضب ٣/ ١٧٢.

(٣) سيبويه: الكتاب. بولاق ١/ ٢٧٨. هارون ٢/ ١٢٨.

وقد عد سيبويه اسم المعنى في الأسماء وقرنه باسم الذات في سياق حديثه عن وزن "إفعال" في الاسم والصفة فقال : "ويكون على "إفعال" في الاسم والصفة، فالاسم نحو الإعطاء والإسلام والإعصار وإسنام وهو شجر والإمخاض"(١). وقال : "وقد يختصون الصفة بالبناء دون الاسم والاسم دون الصفة، ويكون البناء في أحدهما أكثر منه في الآخر يعني في مثل إمخاض وإسلام، وهو في المصادر أكثر وإنما جاء صفة في موضع واحد. فقالوا : "إسكاف"(٢).

علي أني أود أن أشير إلى ماذكرته موزل من أن ضم سيبويه اسم الفعل إلى الأسماء لايتسق مع منهجه، وهو تصنيف الوحدات اللغوية علي أساس من توزيعها Distribution في الجملة، فهذه الأسماء ليس لها معنى الفعل فحسب، بل هي تقع موقعه في الجملة مثل "رويد" في : رويد زيداً فهي في موضع أرود، و"مناعها" في موضع امنعها و"عليك زيداً" في موضع إئت زيداً"(٣).

وقد رأى "ديم" وفايس مثل ذلك فقال "ديم" إن انتماء صيغة "فَعَالِ" إلى الأسماء كان، كما يري فايس، من باب الاضطرار؛ إذ لامفر من إدخالها في النظام، وأكثر أقسام الكلم مناسبة لها على كل حال هو "الاسم"(٤)

وقد نرى أن سيبويه وجدها تحل محل الأفعال، وتدلّ على ماتدل عليه صيغ الأفعال ماضية أو حالية أو مستقبلة، ولاتسند إلى الضمائر، وتحل محل الاسم في بعض السياقات اللغوية الأخرى، فعدها لذلك أسماء للفعل أي علامة

---

(١) سيبويه: الكتاب. بولاق ٢/ ٣١٦. هارون ٤/ ٢٤٥.

(٢) السابق . بولاق ٣١٨/٢. هارون ٢٥٠/٤

(٣) سيبويه : بولاق ١٢٣/١، ١٢٧ وانظر : Mosel, S. 209، هارون ٢٤١/١، ٢٥١

(٤) انظر ص ١٠٥ من الترجمة، ٣٢٢

عليه. يقول: "واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لاتظهر فيها علامة المضمر، وذلك أنها أسماء وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفي يومك. ولكن المأمور والمنهيّ مضمران في النية، وإنما كان أصل هذا في الأمر والنهي، وكانا أولى به لأنهما لايكونان إلا بفعل فكان الموضع الذي لايكون إلا فعلاً أغلب عليه، وهي أسماء الفعل، وأجريت مجري مافيه الألف واللام نحو "النجاء" لئلا يخالف لفظ مابعدها لفظ مابعد الأمر والنهي، ولم تصرف تصرف المصادر؛ لأنها ليست بمصادر، وإنما سمي بها الأمر والنهي، فعملت عملهما ولم تجاوز، فهي تقوم مقام فعلهما."[١]

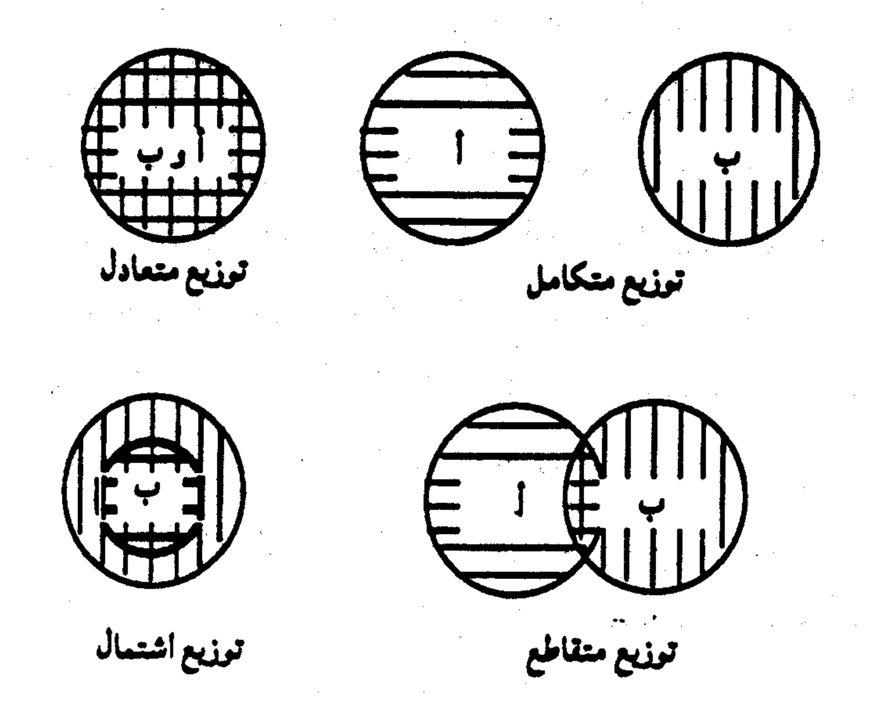
حـ - يري اللغويون المحدثون أنه إذا كان لوحدة لغوية توزيع أخري فهما تنتميان إلي نوع واحد، وكل منهما يعد معادلاً توزيعيا Distributionsäquivalent . فإذا وردت (ب) في كل السياقات اللغوية التي يرد فيها (أ)، ولكن (أ) زادت عليها فوردت في سياقات لغوية لم ترد فيها (ب) فإن توزيع (أ) يشمل توزيع (ب)، والعلاقة بينهما علاقة اشتمال Inklusionsverhältnis، وإذا وجدت سياقات يرد فيها كل من (أ)، (ب)، وسياقات يرد فيها أحدهما دون الأخر فتوزيعهما متقاطع وإذا كان السياق الذى تستخدم فيه (أ) لا تستخدم فيه (ب) على الإطلاق بحيث إذا ظهرت إحداهما في سياق اختفت الأخرى فتوزيعهما متكامل. Komplementar[٢] والأشكال الآتية توضح هذه العلاقات التوزيعية[٣].

---

(١) سيبويه : الكتاب. بولاق ١/١٢٣. هارون ١/٢٤٢-٢٤٣

(2) J.Lyons, Einführung in die moderne Linguistik. Aus dem Englischen übertragen von W. und G. Abraham. (München 1980), S. 72-73

(3) Ebenda, S. 73



وعلي الرغم من أن هذا يعد خلاصة مفهوم "التوزيع" عند "هاريس" وأصحابه فإنه قريب من فكر سيبويه إلى حد بعيد؛ فمن اليسير أن نثبت أن كل فرد من أفراد اسم الجنس، أو كل فرد من أفراد العلم، أو كل فرد من أفراد اسم الفاعل، أو الصفة ... الخ معادل توزيعي للآخر عند سيبويه، وأن نثبت أن بين اسم الجنس أو علم الشخص مثلا والضمير علاقة اشتمال إذ يقع أي منهما في كل المواقع التي يقع فيها الضمير، ولايقع الضمير في كل المواقع التي يقع فيها اسم الجنس أو علم الشخص، فهما مثلا يوصفان ولايوصف الضمير. يقول سيبويه(١): "وأما الألف واللام فنحو الرجل والفرس والبعير وماأشبة ذلك ..." ثم يقول "واعلم أن العلم الخاص من الأسماء يوصف بثلاثة أشياء: بالمضاف إلى مثله، وبالألف واللام، وبالأسماء المبهمة" ثم يقول: "واعلم أن المضمر لايكون موصوفا"

---

(١) سيبويه: الكتاب. بولاق ١/ ٢٢٠، ٢٢٣. هارون ٢/ ٥، ٦، ١١

وبين اسم الجنس واسم الفاعل مثلا توزيع متقاطع؛ إذ يمكن أن يقعا في سياق لغوي واحد حينا نحو :

آلدار أنت نازل فيها

آلدار أنت رجل فيها (١)

لكن استخدام اسم الجنس غير ممكن في موضع اسم الفاعل في سياق مثل:

هذا ـــــ زيداً غدا

ولقد عبر سيبويه عن التوزيع المتقاطع أوضح تعبير حين قال: "وقط كحسب. وإن لم تقع في جميع مواقعها ... ألا ترى أنها تدخل عليها حروف الجر، تقول : بحسبك، وتقول مررت برجل حسبك، فتصف به، وقط لاتمكن هذا التمكن(٢)". وحين قال: "وجزمت "لدن" ولم تجعل كـ "عند" لأنها لاتمكن فى الكلام تمكن عند، ولاتقع في جميع مواقعه(٣)".

من هنا كان لابد لنا ونحن نقرأ قول سيبويه: "والأسماء لاتجري مجرى المصادر، ألاترى أنك تقول: هذا الرجل علما وفقها، ولاتقول : هذا الرجل خيلا وإبلا(٤) ألا نعجل به فنأخذ منه دليلاً على تفريق سيبويه بين الاسم على إطلاقه والمصدر ونرتب على ذلك حكماً بأن سيبويه لا يعد المصادر فى الأسماء، فالرجل يشير هنا إلى ماعبر عنه اللغويون المحدثون بالتوزيع المتقاطع،

---

(١) السابق. بولاق ١/٥٥، هارون ١/١٠٩

(٢) السابق. بولاق ٢/٣٥، هارون ٣/٢٦٨

(٣) سيبويه. الكتاب. بولاق ٢/٤٤. هارون ٣/٢٨٦

(٤) سيبويه، الكتاب. بولاق ١/١٩٤. هارون ٣/٣٨٨

فينبه إلى أن اسم الجنس لايحل محل المصدر في بعض السياقات مثل :

هو الرجل علماً وفقها

* هو الرجل خيلاً وإبلاً.

بدليل مثاليه: "خيل" و"إبل" فليست الأسماء في عبارة سيبويه هنا مقصوداً بها القسم الأول من أقسام الكلم، بل قصد بها إلى نوع منه.

ومثل ذلك حين نقرأ قول سيبويه: "واعلم أن المضاف إليه ينجرّ بثلاثة أشياء: بشئ ليس باسم ولاظرف، وبشئ يكون ظرفا، وباسم لايكون ظرفا...."(١)

فلاينبغي أن نستنتج منه أن الظرف لايدخل في قسم الأسماء، بل هو هنا نوع منها بدليل قوله سيبويه من بعد: "...وهذه الظروف أسماء(٢)"

وإذا أردنا مثالاً للتوزيع المتكامل فهو متحقق بين "متي" و"أين" حين يكون الأول استفهاما عن الزمان والثاني استفهاماً عن المكان، وحين يظهر أحدهما في سياق لايظهر فيه الآخر نحو:

١- متي سفرك ؟

* أين سفرك ؟

٢- أين بيتك ؟

* متى بيتك ؟

يقول سيبويه: "ونظيرمتى من الأماكن :"أين"، ولا يكون "أين" إلا للأماكن، كما لايكون متى إلا للأيام والليالي(٣)".

---

(١) السابق . بولاق ١/٢٠٩. هارون ١/٤١٩

(٢) السابق . بولاق ١/٢٠٩. هارون ١/٤٢٠

(٣) سيبويه: الكتاب. بولاق ١/١١٢. هارون ١/٢١٩-٢٢٠

د- لم يكن التوزيع ومايتصل به من إجراءات الاستبدال والسياق اللغوي هو الأساس المنهجي عند سيبويه في تحديد الفصائل الفرعية للاسم فحسب، بل كان الأساس المنهجي أيضا لتقسيم الكلم عنده إلى ثلاثة أقسام؛ إذ عد كل مايقع موقع اسم الجنس، ولو في جملة واحدة، أو في سياق لغوي واحد، اسما فضم بذلك إلى قسم الاسم عدداً كبيراً من الفصائل الفرعية، ثم نظر فوجد أن الفعل لايمكن بحال أن يحل محل اسم الجنس، ففصله عن الاسم، وجعله قسماً قائماً برأسه وكذلك فعل مع الحرف؛ إذ لايحل محل فعل ولااسم جنس في سياق لغوي صحيح، فكانت أقسام الكلم عنده ثلاثة. وهذا أساس منهجي منضبط كما ترى يقوم على وصف المادة اللغوية، وتصنيفها دون اعتماد على المعنى الدلالي في الأغلب الأعرف. من هنا يجوز لنا أن نقول : إن معيار المعنى أقل المعايير خطراً في الوصف اللغوي عند سيبويه[١].

ولعلي بعد هذا ألفت إلى أن ديم تجنب ذكر "الحرف" مصطلحا دالاً على قسم من أقسام الكلم عند سيبويه، وآثر أن يستبدل به: "القسم الثالث من أقسام الكلم" اعتقادا منه أن "الحرف" عند سيبويه لايدل دلالة قاطعة على القسم الثالث من أقسام الكلم كماهي الحال عند النحاة المتأخرين، وقال إن نقطة البدء ينبغي أن تكون في تقسيم الكلم ثلاثة أقسام : اسم (شيء)، وفعل (حدث)، ثم مجموعة من الكلمات لاتدل على أسماء ولاعلى أحداث، بل وضعت لمعانٍ (وظائف)[٢].

وهذه المجموعة من الكلمات تشمل عنده من، ما، أي، أين، كيف، متى،

---

(١) انظر
J.Owens, Early Arabic Grammatical Theory. p. 40.

(٢) ص ١١٩ من الترجمة. ص ٣٣١

كم، قط، قبل، بعد، فضلاً عن كلمات مثل : حذار وبداد. وقد كنا ننتظر منه أن يبين لنا كيف لاتنتسب هذه الكلمات إلى أي من قسمي الفعل والاسم عند سيبويه، ولكنه لم يفعل، بل قال عقب سردها : "وهي كلها أسماء عند سيبويه مع تقييدها بأنها غير متمكنة" ثم قال في موضع آخر : إن جزءاً من الكلمات المذكورة آنفا يختلف فعلا عن كلمات القسم الثالث من أقسام الكلم من حيث إنها تتميز بأنها غير متصرفة، لكنها يمكن أن تستخدم استخدام الأسماء المتصرفة[1]". ثم بين أنها تنتمي عند سيبويه إلى الأسماء على أساس تركيبي[2]. وواضح أنه لم يستطع أن يثبت اعتقاده بأن القسم الثالث يشتمل على هذه الكلمات غير المتصرفة، وواضح أيضاً أن معياره الدلالي غير كافٍ لتحديد مايدخل في الاسم عند سيبويه، ولكنه مع ذلك يقول : " يتقرر هذا التفريع التركيبي للاسم حين يعرف القسم الثالث بأنه ماليس باسم ولاظرف، ومنه يفهم أن القسم الثالث من أقسام الكلم مالا يقع فاعلاً ولامفعولاً ولاظرفاً[3]. وهذا استنتاج عجيب!!

(٤)

وقد عرض ديم لتصور بعض النحاة السابقين على سيبويه، والمعاصرين له، واللاحقين به لمفهوم الاسم، فبدأ بالخليل، وأخذ من الأمثلة التي ذكرها لبعض الأسماء الثلاثية - وكانت أسماء عين - مثل : عمر وجمل وشجر دليلاً على اتفاق نظرية الخليل وتلميذه سيبويه في أن الاسم مادل على مسمى.

وفضلا عن أن الخليل لم يعمد في "كتاب العين" إلى تقسيم الكلم وتحديد

---

(١) ص ١٠٥ من الترجمة، ص ٣٢٣

(٢) السابق نفسه

(٣) ص ١١٠ من الترجمة، ص ٣٢٥-٣٢٦

كل قسم مما لايجوز معه أن نحمل عليه شيئا لم يقصد إليه؛ فإن ديم ذكر من الأمثلة التي أوردها الخليل مايدل على اسم العين جنساً أو شخصا، وأغفل الإشارة إلى ماأورده الخليل من أمثلة لاسم المعنى، أو لعله غفل عنها، فقد ذكر الخليل "الكيد"[١]، و"الصلصلة" و"الزلزلة"[٢] والضنك والضحك[٣] فإذا كانت نظرية الخليل تتفق مع نظرية تلميذه سيبويه فقد سقطت إذن دعوى ديم بأن الاسم عند سيبويه مايقع على مسمى؛ إذ لايقع اسم المعنى على مسمى، وسقط أيضا افتراض أن اسم المعنى بناءً على ذلك غير داخل في الأسماء عند سيبويه.

ثم أشار الكاتب إلى تعريف الكسائي للاسم بأنه "مايوصف" وهو قائم علي أساس تركيبي، وإلى تعريف الفراء للاسم بأنه ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام وهو قائم على أساس "توزيعي". وإلى قول الأخفش: "إذا وجدت شيئا يحسن له الفعل والصفة نحو : زيد قام وزيد قائم، ثم وجدته يثنّى ويجمع نحو قولك : الزيدان والزيدون، ثم وجدته يمتنع من التصريف فاعلم أنه اسم. وهو قائم على أساسين تركيبي وصرفي[٤]، فلم يلتفت إلى هذه الأسس المنهجية التي يقوم عليها تعريف الاسم عندهم، والتي لاتتصل بدلالة الاسم علي مسمى من قريب أو بعيد، ومضى يقول : "لايعد أي من هذه التعريفات إضافة إلى نظريات سيبويه."[٥].

---

(١) الخليل بن أحمد : كتاب العين. تحقيق د. عبد الله درويش. بغداد ١٩٦٧ ١/٥٥

(٢) السابق ١/٦٢

(٣) السابق ١/٦٣

(٤) انظر هذه التعريفات في : ابن فارس : الصاحبي. (ط. الشويمي ٨٣، ط. صقر ٩٠)

(٥) ص ١١١ من الترجمة، ص ٣٢٦

وقد اختار ديم من النحاة الخالفين الزجاجي، وابن فارس، والزمخشري ليبين تعريف الاسم عند كل منهم فذكر أن الزجاجي يعرف الاسم بأنه ماجاز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حرف الخفض، ولفت إلى أن المبرد سبقه إلى بعض هذا ثم قال : "وكلا الرجلين يعرف الاسم إذن تعريفا تركيبيا، ولايخرج بذلك عن الإطار الذي رسمه سيبويه من قبل"[١]. ونريد أن نوجه إليه سؤالاً الآن : هل كان الإطار الذي رسمه سيبويه من قبل تركيبيا أو دلاليا؟

علي أن ديم عاد فذكر ماأورده ابن فارس من تعريف للاسم عند الزجاج (ت٣١٠هـ). يقوم علي أساس دلالي هو : "صوت مقطع مفهوم دال على معنى، غير دال على زمان ولامكان". ولعلي أشير هنا إلى أن الزجاجي في الإيضاح انتقد هذا التعريف فقال: "... ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حدا خارجا عن أوضاع النحو، فقالوا : الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولاأوضاعهم، وإنما هو كلام المنطقيين ومذهبهم؛ لأن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح؛ لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء؛ لأن من الحروف مايدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان نحو : إن ولكن وماأشبه ذلك"[٢]. والتعريف الذي ارتضاه الزجاجي هو: الاسم في كلام العرب ماكان فاعلاً أو مفعولاً، أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به"[٣]، ثم أعقبه بقوله: "وهذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم

---

(١) ص ١١٢من الترجمة، ص ٣٢٧.

(٢) الزجاجي : الإيضاح في علل النحو. تحقيق د. مازن المبارك (بيروت ١٩٨٦) ص٤٨

(٣) السابق نفسه

ألبتة، ولايدخل فيه ماليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب لأنا له نقصد وعليه نتكلم"[١]. وتعريفه قائم - كما ترى - على أساس تركيبي لادلالي.

أما ابن فارس فقد أشار ديم إلى ما أورده من تعريفات متباينة للاسم، ثم قبوله في النهاية لهذا التعريف : "الاسم ماكان مستقرا على المسمى وقت ذكرك إياه ولازما له.". ويبدو أن هذا التعريف للاسم الذي قدمه ابن فارس تعريف لغوي لا اصطلاحي وإلا فهو لاينطبق على من وما ومتى وأين وكيف وكم...الخ، وهو ماأخذه على التعريفات التي أوردها.

وأما الزمخشري فقد ذكر ديم تعريفه للاسم بأنه "مادل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران."، ثم قال : " والتعريف بهذه الصيغة ليس مفهوما فهماً تاما، وهو مستوفى عند السيرافي : "كلمة دالة على معنى في نفسها من غير اقتران محصل بزمان[٢]".

لقد كان تعريف الزمخشري والسيرافي أقرب إلى القبول عنده لمايرى فيه من إضافة دالة مميزة : "الاسم يدل على معنى في نفسه، والحرف يدل على معنى في غيره، ورأى أن ماأورده الزمخشري والسيرافي تقدم لايمكن تجاهله، فلم يعد الاسم اسما به يسمى الشئ، وهو مالاينطبق علي الصفات وبعض أسماء المعنى، بل أصبح علامة على فصيلة من الكلمات[٣]".

---

(١) السابق نفسه.

(٢) ص ١١٥ من الترجمة، ٣٢٩ والذي في السيرافي : بزمان محصل !! انظر السيرافي: شرح كتاب سيبويه : ٥٣/١

(٣) ص ١١٦ من الترجمة، ٣٢٩

والتقدم الذي لايمكن تجاهله في هذا التعريف أن الاسم فيما يرى أصبح يشمل اسم المعنى والصفة، كما أن nomen, onoma يشملان في النحوين اليوناني واللاتيني اسم المعنى والصفة، وهو ماحرص ديم على الوصول إليه ليثبت من بعد الأثر اليوناني في النحو العربي بعد أن قرر في اطمئنان أن الاسم في المصطلح العربي عند الزمخشري يطابق إلى حد بعيد الاسم في المصطلح اللاتيني Nomen، واعتبر ذلك نوعاً من الإصلاح لقصور خطير عند النحاة العرب[١]

على أن دخول اسم المعنى والصفة في الاسم أمر مقرر منذ سيبويه. أما مطابقة الاسم عند الزمخشري لـ nomen, onoma فأمر لايستقيم على إطلاقه لان الاسم عند الزمخشري لايشمل اسم المعنى والصفة فحسب بل يشمل أيضاً ما لايعد في النحو اللاتيني أو اليوناني اسما على الإطلاق كأسماء الاستفهام والتفضيل والظروف والأسماء غير المتصرفة مثل : غير وحسب وقط ومثل ...الخ . ولقد عرف ديم ذلك فقال من بعد إن الزمخشري لم يلتزم بذلك عند التطبيق[٢].

وأخري لابد منها هي أن ماذكره الكاتب من تعريف منسوب للزمخشري والسيرافي، واعتبره تقدما لايمكن تجاهله ليس لهما في الحقيقة، بل أخذاه عن ابن السراج (ت ٣١٦ هـ)لـ إذ كان أول من ذكر المعنى والزمان المحصل في تعريف الفعل، وأول من أشار إشارة صريحة إلى انقسام الاسم إلي ذات ومعنى. قال : "الاسم مادل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص نحو رجل وفرس، وحجر وبلد، وعمر وبكر، وأما ماكان غير شخص فنحو

---

(١) ص ١١٧ من الترجمة، ص ٣٣٠.

(٢) ص ١١٧ من الترجمة ، ص ٣٣٠

الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة. وإنما قلت مادل على معنى مفرد لأفرق بينه وبين الفعل إذ كان الفعل يدل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر أو مستقبل، فإن قلت : إن في الأسماء مثل اليوم والليلة والساعة، وهذه أزمنة، فما الفرق بينها بين الفعل؟ قلنا : الفرق في أن الفعل ليس هو زمانا فقط، كما أن اليوم زمان فقط، فاليوم معنى مفرد للزمان، ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر، ومع ذلك إن الفعل قد قسم بأقسام الزمان الثلاثة : الماضي والحاضر والمستقبل، فإذا كانت اللفظة تدل على زمان فقط فهى اسم، وإن دلت على معنى وزمان محصل فهي فعل، وأعني بالزمان المحصل الماضي والحاضر والمستقبل[1]."

وديم - كما تري- لايلقي بالاً إلي أي أساس آخر غير الأساس الدلالي يقوم عليه تحديد الاسم، وقصارى ماوصل إليه أنه استبدل تعريفا قائما على أساس دلالي بآخر قائم على أساس دلالي أيضاً، ورأى في أحدهما تقدما لايمكن تجاهله، دون أن يلتفت إلى مابين يديه من تعريفات قائمة على أسس غير دلالية.

والحق أننا إذا تتبعنا ماذكره النحاة من تعريفات وخصائص للاسم استطعنا أن نصل إلى عدد من الأسس المنهجية التي يقوم عليها تحديدهم لمفهوم الاسم، وهذه الأسس فيما نرى هي :

١- الأساس الاستبدالي :

بأن تقع الكلمة أو الضميمة موقع اسم جنس في سياق لغوي صحيح، وهذا الأساس نافع على وجه الخصوص في تحديد اسمية أنّ وصلتها،

(١) ابن السراج : الأصول في النحو.(بيروت ١٩٨٥) ١/٣٦-٣٧

وأنْ وصلتها، والموصول وصلته وكلمات الاستفهام، والإشارة، والضمائر(١).

٢- الأساس التوزيعي :

بأن يسبق الكلمة دون فاصل حرف من حروف الجر، أو من حروف النداء، أو لام الابتداء، أو أل التي تفيد التعريف، أو اسم من أسماء الإشارة، أو يلحق بها تنوين التمكين، أو ياء النسب، أو ألف الندبة(٢)

٣- الأساس الوظيفي (= النحوي) :

بأن تقع الكلمة مبتدأ، أو فاعلا، أو مفعولا، أو مضافاً، أو توصف، أو يبدل منها اسم صريح، أو يعود عليها ضمير، أو تتمم مع اسم آخر كلاماً(٣)

٤- الأساس الصرفي :

بأن تثنى الكلمة، أو تجمع تصحيحا أو تكسيراً، أو تصغر، أو تؤنث(٤).

---

(١) انظر : سيبويه : الكتاب، بولاق ٦٦/١، ٢٢٠، ٤٦١، ٢٩١/١، ٤٩١، ٣٦٨، ٣٢/٢، ٦/٢،. هارون ١٣١/١، ١٥٧/٢، ٣٢٩، ١١٩/٣، ١٢٠، ١٨٩، ٢٦١، ٦/٢، والمبرد : المقتضب ١٩٣/٣، ١٧٢. وابن السراج : الأصول في النحو : ٢٦٥/١، ومابعدها، ٦٠/١، ٢٨٠/٢، والسيرافي : شرح كتاب سيبويه ١٣٣/١

(٢) المبرد: المقتضب ١/ ١٤١، وابن السراج: الأصول في النحو ١/ ٣٧، والسيرافي: شرح كتاب سيبويه ١/ ١٣٣، والزجاجي: الجمل ص١، وأبو على الفارسي: الإيضاح العضدي ١/ ١٦. وابن جني: اللمع ص ٩٠ وابن الأنباري: أسرار العربية ص ١٠، والزمخشري: المفصل ص ٦، وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٢٤- ٢٥، السيوطى: الأشباه والنظائر فى النحو ٢/ ٨.

(٣) ابن السراج : الأصول في النحو ٣٧/١، ٣٨. الزجاجي : الجمل ص١. أبو علي الفارسي التعليقة ١٦/١. ابن الأنباري : أسرار العربية ص١٠. السيوطي : الأشباه والنظائر (بيروت ١٩٨٤) ٨/٢

(٤) ابن الأنباري : أسرار العربية ص١٠، السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو ٨/٢

٥- الأساس الدلالي :

بأن تدل الكلمة علي معني في نفسها من غير اقتران بزمان محصل(١) أي : ماض أو حاضر أو مستقبل)

فالأساس الدلالي -كما ترى- واحد من خمسة أسس. وهذه الأسس جميعاً مستخرجة من تتبع الوحدات اللغوية التي أطلق عليها سيبويه مصطلح اسم، ومما أورده النحاة من تعريفات للاسم وعلامات يعرف بها، وهي كلها منطبقة انطباقا تاما على "اسم الجنس"، وفي هذا دليل لايستهان به على أن النحاة الذين ذكروا هذه التعريفات والعلامات فهموا عن سيبويه فهما صحيحا أن ماأورده من مثالين أو أمثلة له مقصود بهما أو بها "اسم الجنس"، أو أصل الأسماء.

علي أن من النحاة من لم يتنبه إلي ذلك فصوب سهام نقد عنيف إلى هذه التعريفات والعلامات التي تضمنت هذه الأسس حين وجد بعضاً منها لاينطبق على بعض الفصائل الفرعية للاسم، وقد أشار "ديم"إلى ماأورده ابن فارس من هذه التعريفات،وماعورض به كل تعريف، وقد وجدت عرضا أشمل مما قدمه ابن فارس عند عبد الله بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)قال(٢): "وأما تحديد الاسم بأنه ماجاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الخفض فإنه لايصح على الإطلاق؛ لأننا نجد من الأسماء مالايكون فاعلاً ولامفعولاً ولايدخل عليه حرف خافض ... فأما أبو العباس المبرد فإنه قال في

---

(١) ابن السراج : الأصول في النحو ٣٦/١، والسيرافي : شرح كتاب سيبويه ٥٣/١، الزمخشري : المفصل ص٦، ابن يعيش : شرح المفصل ٢٢/١

(٢) ابن السيد البطليوسي : إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي. تحقيق : د. حمزة عبد الله النشرتي (الرياض ١٩٧٩) ص٥ فما بعدها

المقتضب: كل مادخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، فإن امتنع من ذلك فليس باسم، وحكى عنه علي بن سليمان الأخفش أنه قال : الاسم ما أخبر عنه. وأماأبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة فقال : إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة نحو قولك : زيد منطلق ، ثم وجدته أيضا يثنى ويجمع نحو قولك : زيد، وزيدان، وزيدون، ثم وجدته أيضا لايمتنع من التصرف علمت أنه اسم، وقال أيضا : ماحسن فيه نفعني وضرني فهو اسم، وأما أبو بكر بن السراج فقال : الاسم مادل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص، وأما أبو إسحاق الزجاج فقال : الاسم صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولامكان، وأما السيرافي فقال : الاسم مادل على معنى غير مقترن بزمان محصل، وأما الكسائي فقال : الاسم ماوصف، وأما الفراء فقال : الاسم مااحتمل التنوين، أو الإضافة، أو الألف واللام، ، وأما هشام الضرير وهو من مشايخ الكوفيين فقال : الاسم مادخلت عليه الباء، أقول مرت بمضروب، ولاأقول مررت بيضرب ولابضرب، وروي عنه أيضا أنه قال : الاسم مايؤدي عن معنى ولايؤدي عن زمان ولامكان، أما الرياشي فقال : الاسم مايضمر فيه أي مايكون خبراً، وقال أبو عبد الله الطوال : الاسم ما اعتورته المعاني، وانتسبت إليه الأوصاف،وقال بعض مشايخ الكوفيين وأحسبه قول معاذ الهراء : الاسم مالم يدل على زمان، كما أن الفعل مادل على زمان. وقال بعض الكوفيين : الاسم مانعت، وقال أبو علي الفارسي في الإيضاح : ماجاز الإخبار عنه فهو اسم...

فمما يفسد به تحديد أبي العباس، وتحديد الأخفش والكسائي والفارسي والفراء وهشام هو ماذكرته في فساد قول أبي القاسم الزجاجي؛ لأنانجد من الأسماء كما تقدم مالايكون فاعلاً ولامفعولاً، ولايدخل عليه حرف جر، ولايكون مخبراً عنه، ولاخبراً، ونجد منها مالايجوز أن يثنى ولايجمع، ولايصغر، ولايوصف نحو الأسماء التي تستعمل في القسم كجير وعوض وأيمن

الله، والأسماء التي تنوب مناب ألف الاستفهام، ومناب حرف الشرط، والأسماء التي سميت بها الأفعال، ولجد منها مايخبر عنه، ويكون خبراً، ويكون فاعلاً ومفعولاً ومجروراً، ولكنه لايصغر ولاينون نحو : مَن وما، فينتقض بهذا حد من حده الاسم بأنه ماجاز أن يثنى ويجمع وينون، وينتقض قول من حدده بأنه ماجاز أن يضاف وتدخله الألف واللام بأسماء الإشارة وبالضمائر، وأسماء الأفعال نحو : صه، مه. وأما قول ابن السراج فلا يصح أيضا حتى يقول : مادل على معنى في نفسه مفرد من زمان مختص، وكذلك قول السيرافي لايصح حتى يزيد فيه : ويكون معناه في نفسه إلا أن قول ابن السراج وقول السيرافي أقرب إلى الحدّ من الأقوال المتقدمة.

وأما ماقول ابن إسحاق فلايصح أيضاً حتى يقول : إنه صوت مقطع ومفهوم، دال على معنى في نفسه، مفرد، وغير دال على زمان محصل، ولامكان محصل، وكذلك ماروي عن هشام من تحديده الاسم بأنه مايؤدي عن معنى، ولايؤدي عن زمان ولامكان. لايصح أيضا حتى يقول مايدل على معنى في نفسه مفرد، ولايؤدي عن زمان ولامكان محصلين... وكذلك قول الرياشي : إن الاسم مايضمر فيه فسروه بأنه أراد مايتحمل ضميراً، ويكون خبراً، فإذا كان أراد هذا فهو خطأ؛ لأن أسماء الأعلام نحو : زيد وعمرو تكون أخباراً ولايضمر فيها، وينبغي على هذا التفسير أن تكون الأفعال أسماء لأنها تكون أخباراً ويضمر فيها، وإن كان أراد أن الاسم مايجوز أن يوضع مكانه ضمير، أو مايعود عليه ضمير فهو خطأ أيضا، لأن من الأسماء أيضا مالا يضمر ولايعود عليه ضمير. وكذلك قول أبي عبد الله الطوال : إن الاسم مااعتورته المعاني وانتسبت إليه الأوصاف غير صحيح أيضاً؛ لأن الأفعال تعتورها المعاني ومن الأسماء مالايوصف. وكذلك قول من جعل حد الاسم : أنه ماجاز أن ينادى، وما جاز أن يمدح أو يذم خطأ أيضا؛ لأن من الأسماء مالاينادى ولايصح

فيه مدح ولاذم. فقد ثبت بجميع ماذكرته أن هذه الأقوال كلها لايصح أن تسمى حدوداً، وإنما هي رسوم وضعت على جهة التقريب"

ثم قال بعد أن عرض تعريفات النحاة للفعل والحرف أيضاً : "وإن العجب ليطول من قوم يعتقدون مثل هذه الأشياء حدوداً وهم أئمه مشهورون، ولو سمعنا ذلك ولم نره منصوصاً عليه لما صدقناه.(١)

وقد أوردت هذا النص، على طوله، لأنه يجمع أكبر عدد من تعريفات النحاة على اختلاف مذاهبهم للاسم، وكل منها لايشمل كل مايندرج تحت مصطلح "اسم" حتى لقد أبدى ابن السيد طول عجبه من تسميتهم هذه الأشياء حدوداً وهم أئمة مشهورون! ولكن العجب فيما نرى يزول إذا افترضنا أنهم وضعوا هذه التعريفات ليحدوا بها اسم الجنس، وهو أصل الأسماء، إذ ليس من المقبول أن نتصور أن هؤلاء الأئمة المشهورين يغفلون عن أن بعض مايعد في الأسماء لايقع فاعلاً ولامفعولاً، أو لايوصف... إلخ. ومايوجه من نقد إلى التعريفات القائمة على أسس غير دلالية يمكن أن يوجه أيضا إلي التعريفات القائمة على أساس دلالي فـ "كيف"، و"من"، و"ما"، و"أين"، و"متى"، و"كم"، و"إذا"...الخ لامعنى لها في نفسها، ولاتقترن بزمان محصل، فأحرى بها - بناء علي هذا الأساس الدلالي - ألا تعد في الأسماء. وهذه التعريفات القائمة على أساس دلالي لا تنطبق هي أيضاً انطباقا تاما إلا على اسم الجنس.

(٥)

يظهر من كلام سيبويه أنه يفرق بين الصفة بنية صرفية مشتقة من مصدر الفعل وبينها وظيفة نحوية، والأولى هي المرادة غالبا حين تذكر في مقابل

---

(١) ابن السيد البطليوسي : إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٣٠

الاسم؛ إذ يراد بها عندئذ الاسم المشتق في مقابل الاسم الجامد، سواء أكان اسم ذات أم اسم معنى، ولعلّ ذلك هو الذي أوحى إلى النحاة من بعد تقسيم الاسم إلى جامد ومشتق وليس وضع أحدهما في مقابل الآخر، أو عطف أحدهما على الآخر دليلاً على أن كلا منهما قسم يختلف عن الآخر كما يبدو للنظرة العجلى(١)، بل هما نوعان منتميان إلى قسم واحد(٢). ولا أدل على ذلك من الباب الذي عقده سيبويه لما بنت العرب من الأسماء والصفات(٣) فقد أوضح ذلك فيه بما لا يدع مجالاً لمرتاب، وفيه يقول : "أما ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال فإنه يكون "فَعْلاً" ويكون في الأسماء والصفات، فالأسماء مثل صقر وفهد وكلب، والصفة نحو صعب وضخم وخدل..." ثم مضي يذكر أوزاناً ترد على كل منها الأسماء والصفات علي هذا النحو فذكر "فِعْلاً" اسما نحو الجذع، وصفة نحو جلف، و"فُعْلاً" اسما نحو : القرط وصفة نحو مرّ وحلو، و"فَعَلاً" نحو جبل، وصفة نحو : بطل، و"فَعِلاً" اسما نحو كتف وصفة نحو حذر، و"فَعُلاً" اسماً نحو : رجل، وصفة نحو : حدُث، و"فُعَلاً" اسماً نحو : صرد، وصفة نحو : لُبَد، وفُعُلاً" اسما نحو : أذن، وصفة نحو : جُنب، و"فِعَلاً" اسماً نحو الصِغَر وصفة نحو : قوم عِدًى. وهي كلها كما ترى من أوزان الصفة المشبهة، وهى بنية صرفية مشتقة في مقابل الاسم الجامد بنوعيه الذات والمعنى.

ثم عقد سيبويه بعد هذا الباب بابا لما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة في غير الفعل(٤) وضع فيه مالحقته الزوائد من المشتقات في مقابل الجوامد المتفقة

---

(١) انظر U.Mosel, S. 287 ، وص ٩٠ من الترجمة، ص ٣١٣

(٢) انظر قول سيبويه : هذا باب ماجري من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة. الكتاب. بولاق ٢٢٩/١. هارون ٢٤/٢

(٣) سيبويه . الكتاب . بولاق ٣١٥/٢ فما بعدها. هارون ٤/ ٢٤٢

(٤) السابق. بولاق ٣١٥/٢ فما بعدها. هارون ٢٤٥/٤.

معها في الأوزان، فذكر فيه أفعل اسماً وصفة نحو : أجدل وأبيض، وإفعال اسماً وصفة نحو الإعطاء والإسكاف، وإفعيل اسماً وصفة نحو : إكليل وإخليج (والإخليج الناقة المختلجة من أمها) وأفعول اسماً وصفة نحو أسلوب وأملود، وأُفعُلان اسماً وصفة نحو : أفعوان، وألعبان، وفاعل اسماً وصفة نحو: كاهل وضارب، وفَعَال اسماً وصفة نحو: غزال وجبان، وفِعال اسماً وصفة : نحو حمار وضِناك وفُعَال اسماً وصفة نحو غلام وشجاع، ومفعال اسماً وصفة نحو : مصباح ومضحاك، وفَعَّال اسماً وصفة نحو : كلأء وشراب، وفَعْلاء اسماً وصفة نحو : حلفاء وخضراء، وفَعْلان اسماً وصفة نحو: الكتان والريان، وفُعْلان اسماً وصفة نحو: عثمان وعريان وفَعيل اسماً وصفة نحو بعير وسعيد، وفِعِّيل اسماً وصفة نحو : سكين وشِريب ومِفعيل اسماً وصفة نحو : منديل ومنطيق، وفِعليل اسماً وصفة نحو : خنزير وصنديد، ومَفْعَل اسماً وصفة نحو المقتل والمشتي، ومَفعِل اسما وصفة نحو مجلس ومنكب، ومُفاعل صفة نحو : مقاتل قال : ولاتعلمه جاء اسماً، ومفعول صفة نحو مضروب، قال : ولاتعلمه جاء اسماً(١).

فأضاف أوزاناً أخرى للصفة المشبهة، كما ذكر أنواعا أخرى من المشتقات كاسم الفاعل وصيغ المبالغة، واسم المفعول واسم المكان.

ويستخدم سيبويه في غير موضع من كتابه المصطلحين : "وصف" "ونعت" مرادفين للمصطلح "صفة" دالاً على المشتق بنية صرفية لابابا نحويا، ومن ذلك قوله "..... ويكون على "فاعلاء" في الأسماء نحو القاصعاء والنافقاء والسابياء ولا نعلمه جاء صفة،ويكون على "فاعولاء" في الأسماء : وذلك :

---

(١) سيبويه : الكتاب. بولاق ٣١٨/٢، ٣٣٨. هارون ٢٥٠/٤، ٢٧٢

عاشوراء، وهو قليل، ولانعلمه جاء وصفاً(١). ويقول : "ويكون علي مُفْعَل نحو : مصحف ومُخدع وموسي، ولم يكثر هذا في كلامهم اسما وهو في الوصف كثير. والصفة قولهم مكرم ومدخل ومعطى(٢)"

ويقول : "وفنعال"نحو : قنعاس نعت، وفعنال نحو : فرناس نعت(٣).

ويقول : "... ومن ذلك مررت بمتاعك بعضه مرفوعاً وبعضه مطروحاً، فهذا لايكون مرفوعاً، لأنك حملت النعت على المرور فجعلته حالاً للمرور، ولم تجعله مبنيا على المبتدأ"(٤). ويقول : "فإن بدأت بنعت مؤنث فهو يجري مجرى المذكر إلا أنك تدخل الهاء وذلك قولك : أذاهبة جاريتاك، وأكريمة نساؤكم وصارت الهاء في الأسماء بمنزلة التاء في الفعل إذا قلت : قالت نساؤكم وذهبت جاريتاك، وإنما قلت : أكريمة نساؤكم على قول من قال : أنساؤكم كريمات إذا أخر الصفة(٥)".

وفي هذا النص الأخير دليل على أن المشتق اسم فضلا عن استخدامه "النعت" مرادفا للصفة بمعنى المشتق في مقابل الجامد.

وقد صرح سيبويه في مواضع من كتابه بأن الصفات أو المشتقات أسماء ومن ذلك قوله : "وتجئ الأسماء على فعيل، وذلك : قبيح، ووسيم، وجميل... ويبنون الاسم على فَعْل نحو : ضخم وفخم وعبل، وجهم نحو من هذا... وقد بنوا الاسم على فَعَال كما بنوه على فَعُول فقالوا : جبان، وقالوا : وقور.". (٦). وقوله : "واعلم أن ماضارع الفعل المضارع من الأسماء في

---

(١) السابق. بولاق ٣١٨/٢، هارون ٢٥٠/٤

(٢) السابق. بولاق ٣٣٨/٢، هارون ٢٧٢/٤

(٣) السابق. بولاق ٢/ ٣٢٣. هارون ٤/ ٢٦٠

(٤) السابق. بولاق ٧٦/١ . هارون ١٥٢/١-١٥٣.

(٥) سيبويه الكتاب. بولاق ٢٣٤/١. هارون ٣٦/٢.

(٦) السابق بولاق ٢٢٤/٢. هارون ٣٠/٤-٣١.

الكلام ووافقه في البناء أجري لفظة مجرى مايستثقلون ومنعوه مايكون لما يستخفون، وذلك : أبيض وأسود وأحمر وأصفر(١)". ويقول : "ويعتل مفعول منهما كما اعتل فعل؛ لأن الاسم على فُعِل مفعول، كما أن الاسم على فَعَل فاعل فتقول : مزوورومصوغ."(٢). وقوله : "ويتم أفعل اسمًا وذلك قولك : هو أقول الناس، وأبيع الناس وأقول منك وأبيع منك"(٣).

وليس وراء هذا دليل علي أن الصفة أو الوصف أو النعت مصطلحات مترادفة تطلق عند سيبويه على بنية صرفية لنوع من الأسماء مشتق في مقابل نوع آخر منه هو الجامد. وغير صحيح إذن مازعمه "ديم" من أن جمع ابن فارس اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة تحت مفهوم أعم هو المشتق، وعده شعيبة من الاسم تجديد يخالف فصل سيبويه الاسم عن الصفة، فواضح أن سيبويه قد ضم اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فضلاً عن أفعل التفضيل وصيغ المبالغة والزمان والمكان تحت مصطلح جامع هو " الصفة"، وعده شعبه من الاسم، ولم يفصل سيبويه الاسم عن الصفة وإنما فصل نوعا من الأسماء هو الجامد عن نوع آخر هو المشتق، وإن كانا معا ينتميان إلى أصل واحد هو الاسم على إطلاقه، أي : قسماً من أقسام الكلم، وابن فارس مسبوق بلاشك بما قدمه سيبويه.

وللصفة الصرفية عند سيبويه وظائف عديدة يمكن تحديدها بما أورده من أمثلة فهي فضلاً عن أنها تقع صفة نحوية نحو : مررت برجل ظريف قبل(٤)، ومررت برجل ضارب زيداً(٥)، وهذا مكان مقويٌّ فيه(٦) ومارأيت رجلاً

---

(١) السابق. بولاق ٦/١. هارون ١/ ١٢.

(٢) السابق. بولاق ٣٦٣/٢ . هارون ٣٤٨/٤.

(٣) السابق. بولاق ٣٦٤/٢. هارون ٣٥٠/٤.

(٤) سيبويه الكتاب. بولاق ٢٠٩/١. هارون ٤٢١/١.

(٥) السابق بولاق ٢١١/١. هارون ٤٢٥/١.

(٦) السابق. بولاق ٣٩٣/٢. هارون ٤٠٧/٤ .

مبغضاً إليه الشر كما بغض إلى زيد(١)، تقع مبنيا على المبتدأ نحو : عبد الله منطلق(٢)، وخبراً لكل من كان، وليت، وإن نحو : كان زيد منطلقا، وليت زيداً منطلق، وإنه لمنحار بوائكها(٣)، وحالا نحو : رأيت عبد الله منطلقا، ومررت بعبد الله منطلقاً وسير عليه شديداً(٤)، ومفعولاً ثانيا لظن نحو : أظن عمراً مطلقاً وبكراً أظنه خارجاً(٥)، وظرفاً نحو سير عليه طويلاً(٦)،ومضافا نحو : حسن الوجه(٧)... الخ.

ولست أشك في أن الصفة بنية صرفية هي الأصل عند سيبويه في الصفة بابا نحويا، فالأصل في الصفة النحوية عنده أن تكون من المشتقات ، ولذلك عد استخدام الجامد صفة نحوية من القبيح الضعيف. يقول : "هذا باب ماينتصب لأنه قبح أن يكون صفة، وذلك قولك : هذا راقود خلاً، وعله نحي سمنا، وإن شئت قلت : راقود خلٍ وراقود من خلّ. وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب كما فررت إلى الرفع في قولك بصحيفة طين خاتمها؛ لأن الطين اسم وليس مما يوصف به، ولكنه جوهر يضاف إليه ماكان منه(٨). ويقول : "وتقول : مررت برجل أسدٍ شدة وجرأة إنما تريد مثل الأسد، وهذا ضعيف قبيح لأنه اسم

---

(١) السابق. بولاق ٢٣٢/١ . هارون ٣١/٢.

(٢) سيبويه الكتاب. بولاق ٧/١. هارون ٢٤/١.

(٣) السابق. بولاق ٧/١، هارون ٢٣/١-٢٤، بولاق ٥٨/١. هارون ١١٢/١.

(٤) السابق بولاق ١١٦/١. هارون٢٢٨/١

(٥) السابق بولاق ٦١/١. هارون ١١٩/١

(٦) سيبويه : الكتاب. بولاق ١١٦/١. هارون ٢٢٧/١ .

(٧) السابق. بولاق ١٠٠/١ . هارون ١٩٥/١.

(٨) سيبويه الكتاب. بولاق ٢٧٤/١. هارون ١١٧/٢. وانظر أيضا : بولاق ٢٢٩/١ هارون ٢٤/٢

لم يجعل صفة ...(١)". وقد علل ذلك في غير هذا الموضع بقوله : "لأن الموصوف في الأصل الأسماء"(٢) وهو يقصد بلاشك الأسماء الجامدة من الأجناس.

وكما قبح عنده أن يقع الجامد موقع المشتق صفة نحوية قبح أيضاً عنده أن يحذف الموصوف الجامد وتحل الصفة المشتقة محله، قال رابطاً بين حاجة الصفة إلي الموصوف وحاجة الفعل المضارع إلى الاسم "وأما مضارعته في الصفة فإنك لو قلت : أتاني اليوم قوي، ألا بارداً، ومررت بجميل، كان ضعيفاً ولم يكن فى حسن أتاني رجل قوي، وألا ماء بارداً ومررت برجل جميل، أفلا ترى أن هذا يقبح ههنا كما أن الفعل المضارع لايتكلم به إلا ومعه الاسم؟"(٣). وقال : " ومما يختار فيه أن يكون ظرفاً ويقبح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان. تقول : سير عليه طويلا، وسير عليه حديثاً، وسير عليه كثيرا، وسير عليه قليلاً، وسير عليه قديماً، وإنما نصب صفة الأحيان علي الظرف ولم يجز الرفع لأن الصفة لاتقع مواقع الاسم، كما أنه لايكون إلا حالاً قوله : ألاماء، ولو بارداً، لانه لو قال ولو أتاني بارد كان قبيحا. ولوقلت : آتيك بجيد كان قبيحا حتى تقول بدرهم جيد، وتقول آتيك به جيداً، فكما لاتقوي الصفة في هذا إلاّ حالا أو تجري على اسم ، كذلك هذه الصفة لاتجوز إلا ظرفا أو تجري على اسم فإن قلت : دهر طويل، أو : شئ كثير أو قليل ، حسن."(٤) وقال : "وقبح أن تقول فيها قائم فتضع الصفة موضع الاسم كما قبح مررت بقائم وأتاني قائم."(٥).

---

(١) السابق. بولاق ١/١١٧، هارون ١/٢٢٨

(٢) السابق. بولاق ١/٢١٦، هارون ١/٤٣٤.

(٣) السابق. بولاق ١/٦. وهارون ١/٢١

(٤) سيبويه: الكتاب. بولاق ١/١١٦. هارون ١/٢٢٧-٢٢٨

(٥) السابق. بولاق ١/٢٧٦. هارون ٢/١٢٢.

وليس معنى القبح فيما أورده سيبويه من أمثلة -فيما أرى- إلا مخالفة الأصل. من ثم يجوز لنا أن نتحدث عن أصل للصفة عند سيبويه بابا نحويا وهو : المشتق أو الصفة بنية صرفية إن شئت، والمسوغ عنده لجريان الصفة مجرى الموصوف أن يحذف الموصوف تخفيفا واستغناء بعلم المخاطب بمايعني، أو أن تكون الصفة كثرت في كلامهم وشاعت حتى استغنوا بها عن الأسماء لدلالتها عليها فتكون عندئذ بمنزلة الجامد. قال : "وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، وإنما يريد ما منهم واحد مات، ومثل ذلك قوله تعالى جده : "وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته» ومثل ذلك في الشعر قول النابغة :

كأنك من جمال بني أقيش ‏ ‏ ‏ ‏ يقعقع خلف رجليه بشنّ

أي كأنك جمل من جمال بني أقيش. ومثل ذلك أيضا قوله :

لوقلت مافي قومها لم تيثم ‏ ‏ ‏ ‏ يفضلها في حسب وميسم

يريد : مافي قومها أحد، فخذفوا هذا كما قالوا : لو أن زيداً هنا، وإنما يريدون : لكان كذا وكذا، وقولهم : ليس أحد، أي : ليس هنا أحد، فكل ذلك حذف تخفيفا واستغناء بعلم المخاطب بما يعني(١)". وقال : "ولكن الصفة ربما كثرت في كلامهم، واستعملت وأوقعت مواقع الأسماء حتى استغنوا بها عن الأسماء، كما تقول : الأبغث، وإنما هو من البغثة وهو لون(٢)."

وثمة عناصر لغوية -غير مشتقة- تقع موقع الصفة النحوية الأصلية وتقوم بوظيفتها، ويمكن أن نطلق عليها "الصفة الوظيفية" وعلى ذلك فالصفة

---

(١) سيبويه الكتاب بولاق ١/٣٧٥-٣٧٦. هارون ٢/٣٤٥-٣٤٦. وانظر في حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ابن هشام مغني اللبيب : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت ١٩٨٧) ٢/ ٦٢٦

(٢) السابق. بولاق ٢/٥. هارون ٣/٢٠١-٢٠٢

النحوية صفتان : أصلية تتمثل في المشتقات التي تدل على ذوات قائمة بأحداث أو متصفة بصفات(١)، ووظيفية وهي العناصر اللغوية التي تحل محل هذه المشتقات صفات لأسماء قبلها. وقد أورد سيبويه طائفة من هذه العناصر يدخل فيما أسميناه "الصفة الوظيفية" ومنها :

- أيما : مررت برجل أيما رجل، وله صوت أيما صوت(٢)
- حسب (ومابمعناها) : مررت برجل حسبك من رجل، وكذلك كافيك، وهمك، وناهيك، وماشئت، وشرعك، وهدك(٣)
- مثل (ومابمعناها) : مررت برجل مثلك، وكذلك ضربك ، وشبهك، ونحوك(٤)".
- غير : مررت برجل غيرك(٥)
- ذو : مررت برجل ذي مال، ومررت بالرجل ذي المال(٦)
- رجل صدق : مررت برجل رجل صدق(٧)
- رجل سوء : مررت برجل رجل سوء(٨)
- سيان : مررت برجلين سيين(٩)
- سواء : مررت برجل سواء، وكذلك مررت بدرهم سواء، ومررت برجل

---

(١) ثمه مشتقات غير صالحة لأن تكون صفة نحوية كاسمي الزمان والمكان
(٢) السابق. بولاق ١/٢١٠، ١٨٢. هارون ١/٤٢٢، ٣٦٣
(٣) السابق. بولاق ١/٢١٠. هارون ١/٤٢٢ وانظر الزمخشري : المفصل ص ١١٥
(٤) السابق نفسه
(٥) السابق نفسه
(٦) سيبويه : الكتاب. بولاق ١/٢١٣، ٢٢١. هارون ١/٤٣٠، ٢/٧
(٧) السابق. بولاق ١/٢١٣. هارون ١/٤٣٠
(٨) السابق نفسه
(٩) السابق. بولاق . ١/٢١٤، هارون ١/٤٣٠

سواء في الخير والشر(١)

- ملء : ببرين ملء قدح(٢)

- ذات: هذه شاة ذات حمل مثقلة به(٣)

- كل : أنت الرجل كل الرجل (٤)

- حق : هذا العالم حق العالم(٥)

- جدّ : هذا العالم جدّ العالم(٦)

- أخ : مررت بزيد أخيك(٧)

- هذا : مررت بزيد هذا(٨)

- أسد : مررت برجل أسد شدة(٩)

- مائة (ونحوها) : أخذ فلان من بني فلان إبلا مائة(١٠)

وقد أشار سيبويه إلى استخدام المصدر صفة نحوية نحو قولهم رجل رضا، وامرأة عدل، ويوم غم(١١)، واسم الجمع نحو : قدم معلوجاء، وقوم

---

(١) السابق. بولاق ٢١٤/١، ٢٣٠. هارون ٤٣١/١، ٢٦/٢

(٢) السابق. بولاق. ٢١٦/١. هارون ٤٣٤/١

(٣) السابق. بولاق ٢٤٢/١. هارون ٥١/٢

(٤) سيبويه : الكتاب بولاق ٢٢٤/١. هارون ١٢/٢

(٥) السابق نفسه.

(٦) السابق نفسه.

(٧) سيبويه. الكتاب. بولاق ٢٢٠/١. هارون ٦/٢

(٨) السابق نفسه.

(٩) السابق . بولاق ٢٢٦/١. هارون ١٧/٢. ويجوز عند سيبويه الوصف بالجامد إذا أول بالمشتق

(١٠) السابق. بولاق ٢٣٠/١. هارون ٢٨/٢

(١١) سيبويه: الكتاب بولاق ٢٧٥/١. هارون ١٢٠/٢

مشيخة ومشبوخاء[١]، والوصف بالجملة نحو : مررت بجارية رضيت عنها، ونحو : مررت برجل كلٌ ماله درهمان، ونحو: هذا من أعرف منطلق فتجعل أعرف صفة[٢]، وهي كلها داخلة فيما نسمية الصفة الوظيفية.

ويكاد سيبويه يقصر مانسميه الصفة الأصلية على الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول. أما أفعل التفضيل، وهو من المشتقات التي تصلح أن تكون صفة نحوية، فيضمه إلى عدد من الأسماء الجامدة التي تصلح أن تكون صفات نحوية، ويراها جميعاً بمنزلة الأسماء التي لاتكون صفة، يقول سيبويه : ""هذا باب ماجرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لاتكون صفة، وذلك أفعل منه ومثلك وأخواتهما، وحسبك من رجل، وسواء عليه الخير والشر، وأيما رجل،وأبو عشرة، وأب لك، وأخ لك، وصاحب لك، وكل رجل، وأفعل شئ نحو : خير شئ وأفضل شئ وأفعل مايكون وأفعل منك، وإنما صار هذا بمنزلة الأسماء التي لاتكون صفة من قبل أنها ليست بفاعلة وأنها ليست كالصفات غير الفاعلة نحو : حسن وطويل وكريم من قبل أن هذه تفرد وتؤنث بالهاء كما يؤنث فاعل، ويدخلها الألف واللام وتضاف إلى مافيه الألف واللام، وتكون نكرة بمنزلة الاسم الذي يكون فاعلا حين تقول: هذا رجل ملازم الرجل، وذلك قولك : هذا حسن الوجه، ومع ذلك أنك تدخل على حسن الوجه الألف واللام فتقول : الحسن الوجه كما تقول : الملازم الرجل، فحسن وما أشبهه يتصرف هذا التصرف، ولاتستطيع أن تفرد شيئا من هذه الأسماء الأخرى لوقلت: هذا رجل خير وهذا رجل أفضل، وهذا رجل أب لم يستقم ولم يكن حسناً، وكذلك أي، فلما أضفتهن وأوصلت إليهن شيئاً حسن وتمن به فصارت الإضافة وهذه

---

(١) السابق. بولاق ١/٢٣٤. هارون ٢/٣٥

(٢) السابق : بولاق ١/٢٤٤، ٢٣٠، ٢٧٠. هارون ٢/٥٤، ٢٧، ١٠٧

اللواحق تحسنه، ولاتستطيع أن تدخل الألف واللام على شئ منها كما أدخلت ذلك على الحسن الوجه، ولاتنون ماتنون منه على حد تنوين الفاعل فتكون بالخيار في حذفه وتركه، ولاتؤنث كما تؤنث الفاعل، فلم يقو قوة الحسن إذ لم يفرد إفراده، فلما جاءت مضارعة للاسم الذي لايكون صفة ألبته إلا مستكرها كان الوجه عندهم فيه الرفع إذا كان النعت للآخر، وذلك قولك مررت برجل حسن أبوه، ومع ذلك أيضا أن الابتداء يحسن فيهن تقول : خير منك زيد، وأبو عشرة زيد، وسواء عليه الخير والشر، ولايحسن الابتداء في قولك حسن زيد"[١].

ونخلص من نص سيبويه إلي ما يأتي :

١- من الأسماء مايكون صفة نحوية، ومنها مالايكون.

٢- بعض الأسماء التي تقع صفة نحوية تستخدم استخدام الأسماء التي لاتقع صفة نحوية، وقد عدّ سيبويه منها اسم التفضيل متضاما مع عنصر لغوي آخر : هو الجار المجرور، أو المضاف إليه، وبعض ألفاظ القرابة متضامة مع الجار والمجرور، ولفظاً من ألفاظ العموم متضاما مع مضاف إليه.

٣- الأصل في الصفات عنده أن تكون فاعلة أو مشبهة بالفاعلة، وهي تنماز عن غيرها بمايأتي :

أ- تفرد وتؤنث بالهاء نحو: ملازم وملازمة، وحسن وحسنة.

ب- يدخلها الألف واللام وتضاف إلي مافيه الألف واللام نحو : الملازم الرجل والحسن الوجه، وإذا كانت مجردة من الألف واللام وأضيفت إلي مافيه الألف واللام لم تكسبها الإضافة تعريفاً ولاتخصيصا، بل تظل نكرة نحو : ملازم الرجل، وحسن الوجه.

---

(١) سيبويه : الكتاب. بولاق ٢٢٩/١. هارون ٢٤/٢-٢٥

جـ- لاتحتاج إلي تضام

د- تنون فتعمل عمل فعلها اللازم أو المتعدي.

هـ- لايحسن فيها الابتداء، فلايجوز : حسن زيد، ويحسن في غيرها.

وهذه الخواص التي ذكرها سيبويه لأصل الصفات تصلح أن تكون ضوابط تعرف بها الصفات الأصلية من الصفات الوظيفية.

وثمة ضابط آخر أشار إليه سيبويه في موضع آخر هو جواز ردّ الصفة لتكون خبراً لمبتدأ فإن صح فهي صفة نحوية[١]. فقال في عبارة موجزة دالة : "فإن لم يجز أن يبنى علي المبتدأ فهو من الصفةأبعد[٢]"، لكن العكس غير صحيح، فليس كل مايقع خبراً يصلح أن يكون صفة، فقد وجد سيبويه كلمات جامدة هي من الصفة أبعد لكنها تقع خبراً للمبتدأ، فنبه إلي ذلك بقول : "لأنّ هذه الأجناس التي يضاف إليها ماهو منها ومن جوهرها ولاتكون صفة قد تبنى علي المبتدأ كقولك : خاتمك فضة، ولاتكون صفة"[٣]. وقال في موضع آخر : "ولكنهم يقولون : هو نار حمرة؛ لأنهم قد يبنون الأسماء على المبتدأ ولايصفون بها"[٤]، وقال في موضع ثالث : "وقد يكون خبراً مالايكون صفة"[٥].

ومن اللازم هنا أن نشير إلى أن سيبويه لم يعرف مصطلحي "الصفة الأصلية"، ولا " الصفة الوظيفية"، ولكنه أدرك مايعنيه كل منهما دون أن يذكر

---

(١) قارن ذلك بما قاله نحاة الألمانية عن أن Attribut يجوز أن يرد إلى الخبر، إذ هو في أصله خبر. أنظر :

Helbig & Buscha, Grammatik. S. 518

(٢) سيبويه : الكتاب. بولاق ١/٢٧٦. هارون ٢/١٢١

(٣) السابق نفسه

(٤) السابق. بولاق ١/٢٣١. هارون ٢/٢٩

(٥) السابق نفسه. بولاق ١/٢١٦. هارون ١/٤٣٤

لما يدل عليه أيٌّ منهما مصطلحا خاصًا به.

وإذا كان سيبويه قد أدرك أن ثمة صفة أصلية لها خصائص صرفية تؤثر في التركيب النحوي فلم لم يجعلها قسما مستقلا من أقسام الكلم؟ قد يكون الجواب في أن سيبويه وجدها تقع في عدد من السياقات اللغوية موقع الأسماء، فهي تقع خبراً للمبتدأ، وخبراً لكل من كان وإنَّ، ومفعولاً ثانيا لظن. وظرفاً وحالاً ...الخ، فلم يجد بُدًا من أن يعدها قسماً من الأسماء كما عد الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة والظروف؛ إذ كان يعتد بما أسماه المحدثون "التوزيع" معياراً أساسيا من معايير تقسيم الكلم فمكنه هذا من اختصار التقسيم إلى أدنى حدّ ممكن؛ إلى عناصر ثلاثة ليس غير. تقول موزل : علي حين أن سيبويه قدم عرضاً مفصلاً بين فيه على أي أساس يعد اسم الفاعل اسماً(١) لانجد مثل ذلك في الصفة المشبهة، ويمكن أن نستنتج ذلك من كلامه دون إغراق في التأويل فنقول إن الصفة المشبهة تعد اسماً لأنها تقع موقع اسم الجنس كرجل ويومين مبنياً علي المبتدأ وظرفا، أي أنها يمكن أن تحل محل اسم الجنس أو تستبدل به دون أن يتغير التركيب أو تصبح الجملة غير صحيحة نحويا(٢).

ولعلي أنبه في نهاية هذا الإيضاح لمفهوم سيبويه للصفة أصلية ووظيفية إلى أن سيبويه استخدم مصطلحي الوصف والنعت مرادفين لمصطلح الصفة للدلالة عليها باباً نحويا كما استخدمهما مرادفين للصفة بنية صرفية. وقد أجتزئ هنا بذكر نصين يؤيدان ذلك يقول سيبويه : "…. فإذا قلت : لاماءَ ولا

---

(١) انظر

U. Mosel, Die syntaktische Terminologie bei Sibawaih. S. 127

(2) Ebenda, S. 148

ويشكل على ذلك فيما نري أن كلا من اسم الفاعل والصفة الشبهة يقع مع الفعل المشتق منه في علاقة استبدال ويعمل عمله.

لبنٌ، ثم وصفت اللبن فأنت بالخيار في التنوين وتركه، فإن جعلت الصفة للماء لم يكن الوصف إلا منونا"[١]، ويقول : "فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام وبما أضيف إلي الألف واللام لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزله الألف واللام فصار نعتاً كما صار المضاف إلى غير الألف واللام صفة لما ليس فيه ألف ولام"[٢].

وبما تجدر الإشارة إليه أن موزل أكدت استخدام سيبويه مصطلح "النعت" مرادفا لمصطلح "الوصف" بابا نحويا بإيراد أمثلة للصفة النحوية يطلق سيبويه علي كل منها مصطلح "النعت" في موضع من كتابه، ومصطلح "الصفة" في موضع آخر منه، ثم أضافت مثالين افترضت أن النعت فيهما مرادف للصفة عنده[٣]، ونذكرها على النحو الآتي :

المثـــــال	نعت	صفة
- مررت برجل ظريف قبل	١/٢٠٩،	١/٣٥١،
- مررت برجل أيما رجل	١/٢١٠،	١/٢٢٩،
- مررت برجل حسبك من رجل	١/٢١٠،	١/٢٢٩،
- مررت برجل مثلك	١/٢١٠،	١/٢٢٩، ٢٢٤
- مررت برجل خير منك	١/٢١٠،	١/٢٢٩، ٢٢٤
- مررت برجل حسن الوجه	١/٢١٠،	١/١٠٠
- مررت برجل ضار بك	١/٢١١،	١/٢٢٦
- مررت برجل ذي مال	١/٢١٣،	١/٣٠٨، ٢٢١
- مررت برجل آخر	١/٢١٠،	
- مررت برجل رجل صدق	١/٢١٣،	

(١) سيبويه : الكتاب. بولاق ١/٣٥١. هارون ٢/ ٢٩٠

(٢) السابق. بولاق ١/ ٢٢٠. هارون ٢/ ٧

(٣) U. Mosel, S. 289

وقد وهمت موزل فظنت النعت بابا نحويا مرادفاً للحال في قول سيبويه: "ومن ذلك مررت بمتاعك بعضه مرفوعا وبعضه مطروحا فهذا لايكون مرفوعا؛ لأنك حملت النعت علي المرور فجعلته حالاً للمرور، ولم تجعله مبنيا على مبتدأ، وإن لم تجعله حالاً للمرور جاز الرفع"(١)، وإنما النعت في هذا النص بنيه صرفية لاباب نحوي، وهذا ظاهر!

علي أنَّ مصطلح "الوصف" عند سيبويه فضلاً عن أنه يطلق علي الصفة بنية صرفية وبابا نحويا يطلق أيضاً علي توكيد الضمير، بل إن وصف الشئ بالشئ قد يتجاوز ذلك أيضا إلى الحال والتمييز. يقول: "هذا باب ماتكون فيه أنت وأنا ونحن وهو وهي وهم وهن وأنتن وهما وأنتما وأنتم وصفاً: اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفا للمضمر المجرور والمنصوب والمرفوع، وذلك قولك مررت بك أنت، ورأيتك أنت، وانطلقت أنت ، وليس وصفا بمنزلة الطويل إذا قلت مررت بزيد الطويل، ولكنه بمنزلة نفسه إذا قلت : مررت به نفسه وأتاني هو نفسه ورأيته هو نفسه..."(٢). ويقول: "واعلم أن الشئ يوصف بالشئ الذي هو هو ، وهو من اسمه وذلك قولك : هذا زيد الطويل، ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك هذا زيد ذاهباً، ويوصف الشئ الذي ليس به ولا من اسمه كقولك : هذا درهم وزناً لايكون إلا نصباً"(٣).

ويطلق سيبويه علي توكيد الضمير مصطلح "صفة" أيضاً. يقول: "لوقلت: فعل هو، لم يجز إلا أن يكون صفة"(٤). ويقول: "وإن شئت قلت قد وليت عملاً

---

(١) سيبويه: الكتاب. بولاق١/٧٦. هارون ١/١٥٢-١٥٣

(٢) السابق. بولاق ١/٣٩٣. هارون ٢/٣٨٥

(٣) سيبويه: الكتاب.بولاق ١/٢٧٦. هارون ٢/١٢١

(٤) السابق. بولاق ١/٣٧٨، هارون ٢/٣٥١

فكنت أنت إياك، وقد جربتك فوجدتك أنت إياك، جعلت أنت صفة."[١].

وقد نخلص من ذلك إلي أن الصفة والوصف مصطلحين نحويين أعمّ من النعت مصطلحا نحويا؛ إذ لا يقتصر كل منهما عند سيبويه علي "الصفة النحوية"، ولا نكاد نجد مصطلح النعت عند سيبويه إلا مقصوراً على الصفة النحوية إذا ضربنا الذكر صفحاً عن البنية الصرفية.

(٦)

وقد مضى نحاة العربية من بعد سيبويه على نهجه مفصلين أحياناً ما أجمل، أو موضحين ما أبهم؛ فقد فرقوا بين الصفة بنية صرفية، ووظيفة نحوية، واستخدموا كما استخدم المصطلحات الثلاثة : الصفة والنعت والوصف مترادفة للدلالة على البنية الصرفية من جهة ، وعلى الوظيفة النحوية من جهة أخرى، وقد يقع ذلك أحياناً -كما كان يقع عنده- في عبارة واحدة.

فمن استخدام هذه المصطلحات للدلالة علي البنية الصرفية قول المبرد مقابلاً بين الوصف والاسم الجامد: "ويكون الوصف في ذلك كالاسم"[٢]. ، وقوله جامعاً بين الوصف والنعت "... وفِعَال إنما يكون جمع ماكان وصفا نحو: كريم وكرام، وظريف وظراف ونبيل ونبال؛ لأن ذلك في الأصل كان نعتا وإن جرى مجرى الأسماء."[٣]. وقوله جامعاً بين المصطلحين الصرفي والنحوي: ويجوز أن تنعته بالصفات التي فيها الألف واللام"[٤]. وقول ابن السراج: "وقد يكون حالاً مالايكون صفة؛ لأن الحال زيادة في الخبر فأشبهت خبر المبتدأ الذي يجوز أن يكون صفة ويجوز أن يكون اسما"[٥]، وقوله أيضا: "وأما الصفات كلها فهي

(١) السابق. بولاق ١/٣٨٢، هارون ٢/٣٥٩.

(٢) المبرد: المقتضب ٢/٢٠٨

(٣) السابق ٢/٢١١

(٤) السابق٤/٢١٦

(٥) ابن السراج: الأصول في النحو ٢/٤١

ترفع المضمر وماكان بمنزلة المضمر، ألاترى أنك إذا قلت: مرت برجل أفضل منك ففي أفضل ضميرالرجل ولولا ذلك لم يكن صفة له"[١]،وقول الزجاجي في علة تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل: " لأنها صفة كما أنه صفة"[٢]. وقول الزمخشري: "والمبهم يوصف بالمعرف باللام اسماً أو صفة"[٣]. وقول ابن هشام: "الصفة المشبهة هي الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها. دون إفادة الحدوث"[٤].

ومن استخدام هذه المصطلحات للدلالة على الوظيفة النحوية قول المبرد: "اعلم أنك إذا قلت: جاءني عبد الله، وقصد إليَّ زيد فخفت أن يعرف السامع اثنين أوجماعة اسم كل واحد منهم عبد الله أو زيد قلت : الطويل أو العاقل أو الراكب أو ماأشبه ذلك من الصفات لتفصل بين من تعني وبين من خفت أن تلتبس به ... فإن لم ترد هذا وأردت الأخبار عن الحال التي وقع فيها مجيئه قلت: جاءني زيد راكبا أو ماشيا فجئت بعده بنكره لاتكون نعتا له؛ لأنه معرفة"[٥] وقوله: "فإن نعت مفردا بمفرد فأنت في النعت بالخيار : إن شئت رفعته، وإن شئت نصبته. وتقول : يازيد العاقل أقبل، وياعمرو الظريف هلم، وإن شئت قلت : العاقل والظريف"[٦]. وقول ابن السراج: "النعت يتبع المنعوت

---

(١) السابق ١/١٣٠، ١٣١

(٢) الزجاجي: الإيضاح ص ١٣٥

(٣) الزمخشري : المفصل ص ١١٦

(٤) ابن هشام: قطر الندى وبل الصدى (بيروت د .ت) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ص ٢٧٧

(٥) المبرد: المقتضب ٤/١٦٦

(٦) السابق ٤/٢٠٧

في رفعة ونصبه وخفضه، وأصل الصفة أن يقع للنكرة دون المعرفه لأن المعرفة كان حقها أن تستغني بنفسها، وإنما عرض لها ضرب من التنكير فاحتيج إلى الصفة"[١].

وقد نص عدد من النحاة علي ترادف هذه المصطلحات فقال ابن يعيش:

" الصفة والنعت واحد[٢]. وقال السيوطي في همع الهوامع: " النعت: أي هذا مبحثة. قال أبو حيان : والتعبير به اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون، والأكثر عندهم الوصف والصفة"[٣] وجاء في حاشية الخضري: "النعت يرادفه الوصف والصفة على المختار، ولكن النعت عبارة الكوفيين، وهما للبصريين[٤]". وجاء في حاشية الصبان: "النعت : ويقال له الوصف والصفة[٥]".

من ثم وجدنا من النحاة من يستخدم مصطلح "الصفة" كأبي علي الفارسي[٦] والزمخشري[٧]، ومنهم من يستخدم مصطلح "النعت" كالزجاجي[٨]وابن عصفور[٩] وابن هشام[١٠] والسيوطي[١١] وابن عقيل[١٢]

---

(١) ابن السراج: الأصول في النحو ٢٣/٢

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٤٧/٣

(٣) السيوطي: همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية. عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني (القاهرة ١٣٢٧هـ) ١١٦/٢

(٤) الخضري (محمد الدمياطي): حاشية الخضري علي شرح ابن عقيل ٥١/٢

(٥) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٥٦/٣

(٦) أبو علي الفارسي : الإيضاح العضدي ٢٧٥/١

(٧) الزمخشري: المفصل ص ١١٤

(٨) الزجاجي: الجمل ص ١٣

(٩) ابن عصفور: المقرب ٢١٩/١

(١٠)ابن هشام: قطر الندى ص ٢٨٣، وشذور الذهب ص ٤٣٢، وأوضح المسالك ٦/٣

(١١) السيوطي: همع الهوامع ١١٦/٢

(١٢) ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٩٢/٣

والصبان[١]، ومنهم من يستخدم "الوصف" كابن جني في اللمع[٢]. لقد كان النحاة على وعي بأن الصفة صفتان: بنية صرفية ووظيفة نحوية، ولكنهم لم ينصوا على الفرق بينهما ، ولم يضعوا مصطلحا خاصا لكل منهما حتى استطاع واحد منهم أن يستدرك ذلك فيصوغه صياغة علمية خلص بعدها الى وضع مصطلح لكل من النوعين : جاء في شرح الكافية "قال في شرح المفصل : الصفة تطلق باعتبارين : عام وخاص، والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جري تابعاً أوْلا ، فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو : زيد قائم، وجاءني زيد راكباً؛ إذ يقال : هما وصفان، ونعني بالخاص مافيه معنى الوصفية إذا جرى تابعا نحو : جاءني رجل ضارب"[٣]. من ثم يمكننا الآن أن نطلق على الصفة وظيفة نحوية مصطلح "الصفة التابعة"، وعلى الصفة بنية صرفية مصطلح "الصفة غير التابعة"

والأصل في الصفة النحوية أو الصفة التابعة عندهم أن تكون بنية صرفية مشتقة أو صفة غير تابعة؛ لأن "الجواهر" توصف ولايوصف بها، يقول المبرد: "فحق الجواهر أن تكون منعوتة ليعرف بعضها من بعض، وحق الأسماء المأخوذة من الأفعال أن تكون نعوتاً"[٤].

وقال: "تقول: مررت ببرقفيز بدرهم؛ لأنك لو قلت : مررت ببر قفيز كنت ناعتاً بالجوهر، وهذا لا يكون؛ لأن النعوت تحلية، والجواهر هي المنعوتات"[٥].

---

(١) الصبان: حاشية الصبان ٥٦/٣

(٢) ابن جني : اللمع في العربية. تحقيق د. حسين شرف (القاهرة ١٩٧٩) ص ١٦٧

(٣) رضي الدين الاستراباذي : شرح الكافية في النحو لابن الحاجب (بيروت ١٩٨٢) ٣٠١/١

(٤) المبرد : المقتضب ٢٦٠/٣.

(٥) السابق ٢٥٨/٣

ويقول ابن يعيش: "وقولهم مررت برجل أسد ضعيف عند سيبويه أن يكون نعتاً؛ لأن الأسد اسم جنس جوهر ولايوصف بالجواهر، لوقلت : هذا خاتم حديد أو فضة لم يحسن. إنما طريق الوصف التحلية بالفعل نحو آكل وشارب ونحوها"(١). وقال ابن يعيش أيضا: "وأما العلم الخاص فلا يوصف به لعدم الاشتقاق فيه"(٢). وقال ابن عصفور : "والنعت لايكون إلا بالمشتق وهو المأخوذ من مصدر الفعل أو ماهو في حكمه"(٣). ويقول ابن السيد البطليوسي: "النعت سبيله أن يكون بالصفات المشتقة من الأفعال أو ماهو في حكم المشتق جارية كانت الصفة على أفعالها أو غير جارية"(٤)، ويقول الرضي: " اعلم أن جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق؛ فلذلك استضعف سيبويه نحو : مررت برجل أسدٍ وصفا"(٥).

وهم يشترطون في هذه المشتقات التي تقع صفة تابعة أن تكون جارية علي الفعل كاسم الفاعل والمفعول، أو راجعة إلى فعل كالصفة المشبهة. يقول الزمخشري: "وهي في الأمر العام إما أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة"(٦). يقول ابن يعيش: "ولاتكون الصفة إلا مأخوذة من فعل أوراجعة إلى معنى الفعل وذلك كاسم الفاعل نحو: ضارب وآكل وشارب ومكرم ومحسن، وكاسم المفعول نحو: مضروب، ومشروب ومكرم ومحسن إليه، أو صفة مشبهة باسم الفاعل نحو: حسن وشديد وبطل وأبيض وأسود"(٧). وواضح أنهما يقصران المشتقات التي تقع صفة تابعة على اسمي الفاعل والمفعول

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٤٩/٣
(٢) السابق ٥٧/٣
(٣) ابن عصفور: المقرب ١/ ٢٢٠
(٤) ابن السيد البطليوسي: إصلاح الخلل ص ٧٢
(٥) الرضي: شرح الكافية ٣٠٣/١
(٦) الزمخشري: المفصل ص ١١٤
(٧) ابن يعيش: شرح المفصل ٤٨/٣

والصفة المشبهة دون أن يدخلا فيها أفعل التفضيل متبعين في ذلك سيبويه وابن السراج. وقد عد سيبويه أفعل التفضيل في "ماجرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لاتكون صفة"[(١)]. وعده ابن السراج فيما أطلق عليه: الصفات التي ليست بصفات محضة في الوصف"[(٢)]، وضمه بعض النحاة إلى المشتقات التي تقع صفة تابعة[(٣)]. أما المشتقات الأخرى كاسم الزمان واسم المكان واسم الآلة فلاتستخدم صفات تابعة؛ لأنها ليست مشتقات بالمعنى المراد وهو الدلالة على حدث وصاحبه. يقول الصبان: "وانعت بمشتق: المراد مادل على حدث وصاحبه، وذلك اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كمضروب ومهان والصفة المشبهة كصعب وذرب، وأفعل التفضيل كأقوى وأكرم، ولايرد اسم الزمان والمكان والآلة لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور، وهو اصطلاح."[(٤)]

والصفة التابعة الأصلية تكون بما هو للموصوف نحو قولك: مررت برجل قائم، وبما هو بسبب منه نحو مررت برجل قائم أبوه"[(٥)].

ومن الممكن أن نستخرج من أقوال النحاة[(٦)] تصنيفاً دلاليا للصفة الأصلية على النحو الآتي :

١- أن تكون تحلية للموصوف أو لشئ من سببه والمقصود بالتحلية السمة الظاهرة المميزة له عن غيرة نحو: مررت برجل أزرق أو أحمر أو طويل أو قصير ...إلخ، ونحو مررت برجل حسن أبوه

---

(١) سيبويه: الكتاب. بولاق ٢٢٩/١. هارون ٢٤/٢

(٢) ابن السراج: الأصول في النحو ٢٩/٢

(٣) ابن هشام : أوضح المسالك ٦/٣

(٤) الصبان: حاشية الصبان ٦٢/٣، وانظر الرضي: شرح الكافية ٣٠٢/١

(٥) ابن السيد: إصلاح الخلل ص ٧٣

(٦) انظر: ابن السراج: الأصول ٢٤/٢ فمابعدها، أبو علي الفارسي: الإيضاح ٢٧٥/١-٢٧٦ ، الزمخشري : المفصل ص ١١٤، ابن يعيش: شرح المفصل ٤٧/٣-٤٨، ابن هشام اوضح المسالك ٤/٣

٢- أن تكون عملاً للموصوف أو لشئ من سببه نحو: مررت برجل ذاهب، وبرجل ذاهب أبوه.

٣- أن تكون وصفاً معنويا مجرداً ليس بتحلية ولاعمل نحو: مررت برجل عالم، وبرجل عالم أبوه، وبرجل ظريفة جاريته.

٤-أن تكون نسباً نحو: مررت برجل هاشمي وبرجل بصري.

٥- أن تكون للثناء والتعظيم كالأوصافالجارية على البارئ سبحانه، أو للذم نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

٦- أن تكون للترحم نحو: اللهم أنا عبدك المسكين.

٧- أن تكون للتوكيد نحو قولهم أمس الدابر، وكقوله تعالي : "نفخة واحدة".

وعلى الرغم من أن النحاة كانوا على وعي بأن للصفة التابعة الأصلية خصائص صرفية لم يحعلوها قسما من الكلام قائما برأسه. بل جعلوها نوعاً من الأسماء كأنواعه الأخرى. من ثمّ حرص بعض النحاة على أن ينص على اسميتها في تعريفه لها، فقال الزمخشري: الصفة هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات"(١). ولست أشك في أن الزمخشري حين عرف الصفة بأنها اسم كان يقصد أصل الصفات أو الصفة التابعة الأصلية، وأن الوصف بالجامد أو الجملة أو الظرف فرع عليها يحل محلها ويقوم بوظيفتها. ولكن ابن يعيش لم يفطن إلى ذلك، وأخذه على الزمخشري دون التفات إلى مراده. قال: "وقوله: الاسم الدال على بعض أحوال الذات فتقريب وليس بحد على الحقيقة؛ لأن الاسم ليس بجنس لها، ألا ترى أن الصفة قد تكون بالجملة والظرف، فقولنا لفظ أسدّ لأنه يشتمل الاسم والجملة والظرف"(٢). والأسدّ فيما نرى ما قاله الزمخشري لأنه ينبه إلى

---

(١) الزمخشري: المفصل ص ١١٤

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٤٧/٣

شيئين: أحدهما : أن الصفة اسم. والثاني أن الصفات نوعين: أصلية وهي المرادة بالتعريف، والتعريف منطبق عليها، ووظيفية وهي العناصر اللغوية الأخرى التي تقوم مقام هذه الصفة الأصلية وتؤدي وظيفتها.

وقد حاول بعض النحاة حصر العناصر اللغوية التي تقع موقع الصفة التابعة الأصلية وتقوم بوظيفتها فجعل من السائغ أن نطلق عليها الصفة الوظيفية. قال ابن عصفور: "ولايجوز الوصف بما في حكم المشتق قياسيا إلا أن يكون الاسم منسوبا أو اسم عدد أو اسم كيل كذراع أو اسم إشارة نحو قولك: مررت بهذا أو اسماً مشاراً إليه نحو: قولك مررت بهذا الرجل"[1]. وقال قبل ذلك: "النعت اصطلاحاً عبارة عن اسم أو ماهو في تقديره من ظرف أو مجرور أو جملة"[2]. وما جاء في الأشباه والنظائر: "قال في البسيط: "جملة مايوصف به ثمانية أشياء: اسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة، وهذه الثلاثة هي الأصل في الصفات لأنها التي تدخل في حد الصفة؛ لأنها تدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود، وذلك لأن الغرض من الصفة الفرق بين المشتركين في الاسم، وإنما يحصل الفرق بالمعاني القائمة بالذوات، والمعاني هي المصادر، وهذه الثلاثة هي المشتقة من المصادر، فهي التي توجد المعاني فيها. والرابع: المنسوب كمكي وكوفي، وهو في معنى اسم المفعول. والخامس: الوصف بذي التي بمعني صاحب. والسادس الوصف بالمصدر كرجل عدل، وهو سماعي، والسابع : ماورد من المسموع غيره كمررت برجل أي رجل. والثامن: الوصف بالجملة"[3].

---

(١) ابن عصفور: المقرب ٢٢٠/١

(٢) السابق ٢١٩/١

(٣) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١١٩/٢ فما بعدها.

وقد ذكر بعض النحاة[1] عناصر أخرى يجوز أن نضيفها إلى ماذكره ابن عصفور وهي:

١- أسماء الأجناس ويوصف بها اسم الإشارة خاصة، ويجوز الوصف بها عامة إن كانت في تأويل المشتق نحو: مررت برجل حمار (أي : بليد)، ومررت برجل رجل صدق، أو رجل سوء

٢- ألفاظ القرابة نحو أب لك، وأخ لك، وصاحب لك ، ولاتستخدم مفردة بل متضامة مع عناصر أخري.

٣- أفضل من ، وأفضل رجل، وشر من، وخير رجل، وشر رجل

٤- مثل، وغير.

٥- كل، وجد، وحق، ونحوها مضافة إلي متبوعها لفظاً ومعني نحو. أنت الرجل كل الرجل، وجد الرجل، وحق الرجل.

٦- الأعداد : نحو : أخذ بنو فلان من بني فلان إبلا مائة.

ويمكننا أن نحدد الآن جانبين تتميز بهما الصفة التابعة الأصلية عن الصفة الوظيفية أحدهما : صرفي والآخر نحوي، أما الصرفي فكونها مشتقة، وأما النحوي فكونها لايحسن فيها الابتداء فلا يقال : حسن زيد على أن "حسناً" مبتدأ.

وقد أجاز النحاة أن تحل الصفة محل الموصوف إذا تمكنت في بابها، وكانت دالة عليه، أو ظهر أمرها ظهوراً يستغنى معه عن ذكره، يقول المبرد: "...لأن الوصف يقع موقع الموصوف إذا كان دالاً عليه"[2]. وقال : "فأما

---

(١) الرضي: شرح الكافية ٣٠٢/١، ابن السراج ٢٦/٢، فما بعدها. والزمخشري: المفصل ١١٤/١ فما بعدها.

(٢) المبرد: المقتضب ١٣٥/٤

عشرون وأيما رجل فلايجوز. وإنما امتنع من أنك لاتقيم الصفة مقام الموصوف حتى تتمكن في بابها."(١) وقال الزمخشري: "وحق الصفة أن تصحب الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى معه عن ذكره فحينئذ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه"(٢). وقال ابن يعيش: "اعلم أن الصفة والموصوف لما كانا كالشئ الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما كان القياس ألا يحذف واحد منهما لأن حذف أحدهما نقض للغرض، وتراجع عما اعتزموه، فالموصوف القياس يأبى حذفه لما ذكرناه، ولأنه ربما وقع بحذفه لبس، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بطويل لم يعلم من ظاهر اللفظ أن المجرور به إنسان أو رمح أو ثوب، ونحو ذلك مما قد يوصف بالطول؛ إلا أنهم حذفوه إذا ظهر أمره وقويت الدلالة عليه إما بحالٍ أو لفظ، وأكثر ماجاء في الشعر؛ لأنه موضع ضرورة، وكلما استبهم كان حذفه أبعد في القياس"(٣). ويمنع النحاة حذف الموصوف إذا كانت الصفة غير جارية على الفعل نحو : مررت برجل أي رجل وأيما رجل فإنه يمتنع حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه."(٤)

ويقرر النحاة بعد ذلك أن الصفة لاتكون قبل الموصوف، ولا تكون أخص منه ويجيزون تعدد النعوت، وجمعها وتفريق المنعوتين، وتفريق النعوت وجمع المنعوتين.

هذا هو تصور النحاة العرب للصفة فما هو تصور نحاة الألمانية لها في لغتهم؟ وما الفروق بين التصورين التي تمنع من تداخلهما في أذهان بعض

---

(١) السابق ٢٩٣/٤

(٢) الزمخشري: المفصل ص ١١٦

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٥٩/٣

(٤) السابق ٦٠/٣

الباحثين في النحو العربي من الأوربيين؟

(٧)

لاتزال المعايير التي يقسم الكلم على أساس منها عند النحاة الأوربيين موضع خلاف منذ قرون[١]. والذي عليه نحاة الألمانية أن ثمة معيارين أساسين لتقسيم الكلم أحدهما: الخواص الصرفية، والثاني: الوظيفة النحوية دون إغفال لسلامة المعنى الدلالي، وعلى أساس من هذين المعيارين تعدّ الصفة Adjektiv عندهم قسماً من أقسام الكلم قائماً برأسه. فهم يقسمون الكلمات إلى كلمات تتغير بنيتها Flektierbar ، وكلمات لاتتغير، والتي تتغير بنيتها إما متصرفة Kunjugierbar (أي: تدل على الأزمنة بصيغتها) وإما غير متصرفة، المتصرفة الأفعال، وغير المتصرفة إما معربة deklinierbar (أي يتغير آخرها بتغير موقعها في الجملة، ويجوز أن تؤنث وتجمع) وإما مبنية، والمعربة إما أن تقبل أداة التعريف أولا تقبل، الأولى الأسماء والثانية الصفات والضمائر، ومالايقبل أداة التعريف إما أن يكون قابلاً للتفاضل Komparierbar أو غير قابل له، الأول الصفة والثاني الضمير.[٢]

وعلي ذلك فالسمات المميزة للصفة قسماً من أقسام الكلم عندهم يمكن حصرها فيما يأتي :

١- غير متصرفة ٢- معربة ٣- لاتقبل أداة التعريف.

٤- قابلة للتفاضل.

ويذكر بعض نحاة الألمانية[٣] سمتين أساسيتين تقومان على أساس

---

(1) E. Hentschel und H. Weydt, Handbuch der deutschen Grammatik. Berlin; New York 1990. S. 14

(2) W. Flämig, Grammatik des Deutschen. Berlin 1991 S.357f

(3) U. Engel, Deutsche Grammatik. heidelberg1991 S. 18
- G. Helbig/ Buscha, Deutsche Grammatik. Leipzig 1980. S.21.

توزيعي يمكن أن نضيفهما إلى السمات الأربع السابقة:

إحداهما : أنها يمكن أن تقع دائما بين أداة التعريف (أو مايقوم مقامها) والاسم نحو: .Der ---- Mann

والثانية : أن تقع طرفاً في الإسناد بعد فعل رابط مثل: Der Mann ---ist والصفة التي تتسم بهذه السمات هي مايمكن أن نطلق عليه الصفة الأصلية تابعة وغير تابعة Adjektiv. والصفة الأصلية التابعة عندهم هي التي تستخدم استخداماً نعتيا، وتكون معربة دائما أي تظهر في أواخرها النهايات الإعرابية نحو Die schnelle Läuferin : أما الصفة الأصلية غير التابعة فتستخدم استخداماً إسناديا، أى تقع خبراً نحو: Die Läuferin ist schnell وتستخدم استخداما ظرفيا نحو Sie läuft schnell(١). وإذا كنا قد ذكرنا في الأمثلة السابقة صفة واحدة استخدمت الاستخدامات الثلاثة فليس معنى ذلك أنه يجري على كلّ صفة؛ إذ من الصفات في الألمانية مالايستخدم إلا صفة تابعة نحو:

Das eigentliche Problem

*Das Problem ist eigentlich

ومنها مايستخدم استخداماً إسناديا فحسب نحو :

Es ist (mir) egal

فتميزت بذلك ثلاث مجموعات للصفة(٢).

وكثيراً مايحذف الموصوف عندهم وتقام الصفة مقامة فتأخذ حكمه، وتقع موقعة مسنداً أو مسندا إليه أو مفعولا به ...الخ، وتدخل عليه عندئذ أداة

---

(1) Hentschel & Weydt, Handbuch der deutschen Germmatik. S. 180.

(2) Helbig & Bucha, deutsche Grammatik. S. 280, 282.

- Hentschel / Weydt, Handbuch der deutshen Grammatik S. 180

التعريف أو التنكير المناسبة للموصوف الذي حلت محله :

der/ das/ die Neue

ein Neuer / eine Neue / (ein) Neues

ومثل ذلك جائز مع اسمي الفاعل والمفعول؛ إذ يجوز أن يستخدم كل منهما صفة لاسم، ثم يحذف الاسم ويقوم أي منهما مقامة(١).

ولما كانت الصفة التابعة عندهم تخصص اسماً بعدها في الأغلب الأعرف فقد ضمت إلى عدد من العناصر اللغوية التي تقوم بهذه الوظيفة التقييدية لعنصر من عناصر الجملة Satzglied غير الفعل، اسماً أو ضميراً أو صفة، أو ظرفاً ووضع لها جميعاً مصطلح جامع هو Attribut وهو مأخوذ عن اللاتينية attribuere بمعنى خصص أو وصف بصفة، ونقترح له مقابل عربيا هو : التابع التخصيصي. وأهم مايتميز به أنه دائما متعلق بعنصر آخر وتابع له، ومن ثم لايجوز أن ينتقل عن موضعه تقديماً أو تأخيراً إلا مصحوباً بمتبوعه، وهو عنصر اختياري يؤتى به حين يراد تخصيص عنصر من عناصر الجملة أو تقييده، ويجوز العودة به أحيانا ليكون مسنداً في جمله ذات فعل رابط Sein-Satz وتقع بعض أنواعه متقدمة على متبوعها، وتقع أخرى متأخرة عنه وأكثر وقوعه مع الاسم(٢)

وسوف أذكر الآن أهم أنواعه : مايقع منها في الموقع السابق على المتبوع وما يقع منها في الموقع اللاحق(٣).

(1) Helbig/Buscha, S. 216 f.

(2) -U. Engel, Deutsche Grammatik S. 518
- L. Götze & E.W.B. Hess -Lüttich, Grammatik der deutschen Sprache (München 1989) S.333
- Hentschel/Weydt, handbuch der deutschen Grammatik S. 350
- W. Jung, Grammatik der deutschen Sprache. S. 106f.

(3)- W.Jung, Germmatik der deutschen Sprache S. 108ff
- Götz/ Hess -Lüttich, Grammatik der deutschen Sprache S. 333ff

أ- في الموقع السابق:

١- الصفة Adjektiv التابعة نحو: ein hohes Haus

٢- اسما الفاعل والمفعول نحو:

- der lesende Student
- das gelesene Buch

٣- أداة التعريف ومايقوم مقامها der/ mein/ dieser Wagen (١)

٤- العدد: نحو: der dritte Band (٢)

٥- الاسم المضاف إليه: نحو: Vaters Hut

٦- البدل: نحو: Onkel Paul

ب- في الموقع اللاحق :

٧- الاسم المجرور بالإضافة نحو das Eigentum des staates

٨- الاسم المجرور بالحرف نحو: Freude an der Musik

٩- الاسم المسبوق برابط نحو : Haare wie Gold
- alter als mein Bruder

١٠- الظرف: نحو: die Dame hier

١١- المصدر مع zu نحو: der Wunsch auszuruhen War allgemein

---

(١) في عد أداة التعريف تابعا تخصيصيا خلاف بين النحاة الألمان، فعلى حين يعدها Grebe نوعاً منه يستبعدها Helbig/Buscha انظر :
- P.Grebe, die Germmatik. Duden4 (1984) S.592
- Helbig/Buscha, S. 519

(٢) في العدد أيضا خلاف فبعضهم يعده تابعا تخصيصيا، وبعضهم لايعده كذلك انظر:
- P. Gerbe, Die Germmatik. Duden4 S. 275ff.
- Helbig fr/Buscha, S. 285
- W. Jung, S. 290

١٢- الجملة الفرعية:

- Im Schaufenster liegen Bücher, von denen man spricht.
- Ein Jahr, nachdem er die Heimat verlassen hatte, schrieb er uns.

١٣- الجملة المعترضة:

Ich werde mich morgen mit meinem Bruder-ich sah ihn seit Jahren nicht- in berlin unter den Linden treffen.

١٤- البدل Apposition نحو :

Der Direktur der Spinnerei, Forster, wurde pramiiert.

ولبعض نحاتهم تصنيف دلالي للصفات التابعة فإنجل يقسمها من وجهة النظر الدلالية إلي خمسة أنواع(١):

١- صفات دالة علي الكم أو المقدار quantifikative Adjektive نحو: viel, wenig

٢- صفات دالة على حيز زماني أو مكاني referentielle Adjektive نحو : damalig, dortig

٣- صفات دالة علي الخواص والسمات qualifikative Adjektive نحو: blond, alt

٤- صفات دالة على الانتماء إلى مهن أو مؤسسات Klassifikative نحو parlamentarisch, ärztlich .

٥- صفات دالة على النسب نحو: norwegisch, Stuttgarter.

ويقسم بعضهم الصفات على أساس دلالي إلى نوعين اثنين : صفات نسبية relative Adjecktive وصفات مطلقة absolute Adjektive، فالنسبية تدل على سمة مميزة أو خاصية في الشئ بالقياس إلى شئ آخر. فـ "صغير" مثلا صفة نسبية؛ لأننا إذا قلنا فيل صغير مثلاً فإنما نقول ذلك بالقياس إلى الحجم المعتاد للفيل، لكن الفيل الصغير يعد كبيراً بالقياس إلى كلب أو قطة أو فأر.

---

(1) U. Engel, Deutsche Grammatik. S. 560

ويفترض أيزنبرج أن لكل صفة نسبية نموذجاً وسطاً أو معتاداً تقاس عليه، ولكن هذا غير مطرد في نحو: دائرة كبيرة أو دائرة صغيرة، فليس هناك نموذج للدائرة يقاس عليه. وفي مقابل الصفات النسبية الصفات المطلقة، وهي لاتقاس إلي شئ آخر نحو: أخضر فهذه صفة ينظر إليها في ذاتها لا بالقياس إلى أخضر نموذجي(١).

على أن هلبج ،بوشا يريان الصفات نوعين : صفات نسبية، وصفات دالة على الكيفية لكن مفهوم الصفات النسبية عندهما يختلف عن المفهوم السابق إذهما يقصدان به الصفات الدالة على نسبة إلى شئ نحو: ألماني وأبوي. أما الصفات الدالة علي الكيفية فهي التي تتصل بالشئ نفسه مباشرة نحو: كبير وصغير، أو ذكي وغبي(٢).

فإذا حاولنا أن نقارن بين تصور نحاة العربية للصفة أصلية ووظيفية وبين تصور نحاة الألمانية لها تبين لنا أنّ أوجه الخلاف بين التصورين عديدة، وهذا طبيعي فلكل لغة خصائصها، والقواعد النحوية تستخرج من طرائق استخدام أهلها لها، فضلاً عن أن اللغتين لاتنتميان إلى أصل مشترك أو لغة أم. وأهم مانراه من أوجه الخلاف مايأتي :

١- يعد نحاة الألمانية وسائر النحاة الأوربيين الصفة قسماً أساسيا من أقسام الكلم بناء على مالها من وظيفة نحوية وخصائص صرفية منطبقة عليها في لغتهم. ونحاة العربية لايعدون الصفة قسما من أقسام الكلم، بل يجعلونها فرعاً من الاسم كالضمير واسم الإشارة والاسم الموصول والظرف ... ولاشك أن لكل نوع فرعي من هذه

---

(1) Hentschel/Weydt, Handbuch der deutschen Grammatik. S. 178f.
(2) Ebenda, S. 179.

الأنواع بعض الخواص التي ينفرد بها عن نظائره، وهذه الخواص لم تسوغ لسيبويه والنحاة من بعده أن يفردوا كلا منها قسماً من أقسام الكلم، بل كان نظرهم إلى صحة حلول كل منها محل اسم الجنس في سياق واحد أو أكثر. وقد نظروا في الصفة فوجدوها تختص بالاشتقاق بشرطه، وبأنها لايحسن أن تقع مبتدأ، لكنهم وجدوها أيضاً تشارك الاسم في قبول "أل" التي للتعريف، ووقوع حرف الجر قبلها، ولحاق التنوين، ووقوعها مسنداً، ومفعولاً به، ومضافاً ومضافاً إليه، فضلاً عن أنها تذكر وتؤنث، وتثنى وتجمع، وقد وجدوا بعض هذه الصفات قد اشتهرت حتى استغني بها عن الموصوف، ولم يريدوا التكثر بذكر أقسام متعددة فضموها إلى الأسماء. وليس من شك في أنّ ضمهم الصفات إلي الأسماء أبلغ دليل علي أنهم لم يحكموا المعيار الدلالي وحده في التقسيم، بل كان اعتمادهم علي المعيار التوزيعي، ومايرتبط به من إجراءات الاستبدال قبل أن ينشأ المنهج التوزيعي عند الأوربيين بأكثر من ألف عام.

٢- الصفة في العربية صفتان : أصلية تابعة وغيرتابعة، ووظيفية تحل محل الصفة التابعة وتقوم بوظيفتها: لكن نحاة العربية لم يضعوا مصطلحا خاصا للصفة الوظيفية، ولم يقيدوا مصطلح "الصفة" في الحالين، بل تركوه مطلقاً دالاً علي الصفة الأصلية بنوعيها والصفة الوظيفية؛ إذ كلها في النهاية صفات.

ويتفق نحاة الألمانية مع نحاة العربية في مفهوم الصفة الأصلية تابعة أو غير تابعة، ولكنهم لم يتصوروا صفة وظيفية تحل محل الصفة الأصلية، بل كان تصورهم قائما علي أن الصفة تقوم بوظيفة تخصيصية لعنصر لغوي آخر، فضموها إلي عناصر كثيرة تقوم بهذه

الوظيفة العامة، ووضعوا لها جميعا مصطلحاً جامعاً هو Attribut.

٣- لا تكون الصفة عند نحاة الألمانية إلا نعتا أو خبراً أو ظرفاً، والصفة الأصلية عن نحاة العربية كذلك، وتزيد عليها فتقع خبراً لـ "كان" وإنّ ومفعولاً ثانياً لأفعال القلوب، وحالاً ومضافا، ومضافاً إليه.

٤- في الألمانية صفات لاتستخدم إلا تابعة، ولايصح استخدامها خبراً، وفيها صفات لاتستخدم إلا خبراً، ولايصح استخدامها تابعة، ولاكذلك العربية: إذ كل الصفات الأصلية فيها صالحة أن تكون صفة تابعة وخبراً، لكن ليست كل الأخبار صالحة أن تكون صفة، فقد يكون خبراً مالا يكون صفة.

٥- الصفة في الألمانية تسبق الموصوف في الأغلب الأعرف، وقد تتأخر عنه في حالات خاصة، وهي في العربية تلي الموصوف، ولايجوز أن تتقدم عليه: فإذا تقدمت صارت حالاً لاصفة.

٦- لاتقبل الصفة الألمانية أداة التعريف والعربية تقبلها.

٧- لايعد اسما الفاعل والمفعول من الصفات الأساسية في اللغة الألمانية، وهما في العربية من الصفات الأصلية.

ولعله قد وضح الآن أنه لايجوز حمل أحد التصورين على الآخر أو النظر في لغة بمصطلحات لغة أخرى والقياس على نظامها النحوي.

(٨)

لقد حاولت فى هذا البحث أن أصل إلى تصور سيبويه والنحاة من بعده لمصطلحى الاسم والصفة. والى ما قدمته الدراسات الأوربية من محاولة لتحديد المصطلحين عند العرب، وفهمهم لهما، فضلاً عن مقارنة بين تصور نحاة العربية

لهذين المصطلحين وتصور نحاة الألمانية لما يقابلهما فى لغتهم تكشف عما بين التصورين من أوجه اختلاف عديدة لا تسوغ حمل أحد هما على الآخر. وقد انتهيت فى ذلك إلى ما يأتى:

١- كشف البحث عن الأساس المنهجي الذى أقام عليه سيبويه تقسيمه الكلم ثلاثة أقسام، والذى صنف على أساس منه الفصائل الفرعية فى كل قسم، وهو ما أسماه المحدثون "التوزيع" وما يرتبط به من إجراءات "الاستبدال" وعلى الرغم من أن سيبويه لم يعرف مصطلحي "التوزيع" و"الاستبدال" فقد كان على وعي كامل بما يدل عليه كل منهما قبل أن ينشأ المنهج التوزيعي عند الأوربيين بأكثر من ألف عام. ومنهج سيبويه فى ذلك منهج منضبط يقوم على وصف المادة اللغوية وتصنيفها دون اعتماد على المعنى الدلالي فى الأغلب الأعرف.

٢- استطاع البحث أن يصل إلى أن للأسماء أصلا عند سيبويه هو اسم الجنس، وغيره محمول عليه، فإذا أمكن أن يحل عنصر لغوي محله فى موضع واحد على الأقل دون أن يختلف التركيب أو تصبح الجملة غير صحيحة نحويا فهو اسم، ورأى البحث أن إحلال عنصر لغوى محل آخر واستبداله به منهج واضح كل الوضوح عند سيبويه. وقد فسر ذلك أموراً أهمها:

أ- ما ذكره سيبويه من مثالين أو أمثلة للاسم هى أمثلة لأصل الأسماء (اسم الجنس)، وقد قدم البحث من الأسباب ما يكفى للشك فى المثال الثالث (حائط) مع أنه داخل أيضا فى اسم الجنس.

ب- فى ضوء ذلك استطاع البحث أن يجيب عن السؤال: لم عدَّ سيبويه الكلمات المبهمة وأسماء الفاعلين والمفعولين، وصيغة أفعل وكثيراً من الكلمات الجامدة أسماء. إذ يقع كل منها موقع الاسم الأصلى ويقوم بوظيفته، أو يقع ركناً فى الإسناد.

حـ- لفت البحث إلى أن من النحاة من فهم عن سيبويه أنَّ ما قدمه من مثالين أو أمثلة له مقصود به اسم الجنس، فجعلوه المقصود بتعريفاتهم، لكن منهم من لم يتنبه إلى ذلك فوجه إلى هذه التعريفات نقداً عنيفاً حين وجدها لا تنطبق على بعض الفصائل الفرعية للاسم، وجرى بعض المحدثين كفاضل الساقي فى عنانهم حين أراد أو يخرج على تقسيم النحاة الكلم إلى ثلاثة أقسام.

٣- تتبع البحث ما ذكره النحاة من تعريفات وعلامات وخصائص للاسم، واستطاع أن يصل إلى خمسة أسس منهجية يقوم عليها تحديدهم لمصطلح الاسم هى:

١- الأساس التوزيعي.

٢- الأساس الاستبدالي.

٣- الأساس الوظيفي (النحوى)

٤- الأساس الصرفي

٥- الأساس الدلالي.

وهذه الأسس كلها لا تنطبق انطباقاً تاماً إلا على اسم الجنس.

٤- لفت البحث إلى أن سيبويه يفرق بين الصفة بنيه صرفية ووظيفة نحوية، وأن الصفة النحوية عنده صفتان أصلية ووظيفيه، ورأى للصفة الصرفية عند سيبويه وظائف عديدة من بينها أن تقع صفة نحوية، وأثبت أن الصفة الصرفية هى الأصل عنده فى الصفة بابا نحويا. ومع أن سيبويه لم يعرف مصطلحي الصفة الأصلية والوظيفية فقد أدرك ما يعينه كل منهما دون أن يذكر لأى منهما مصطلحا خاصا.

٥- كما وصل البحث إلى أن الأصل فى الأسماء عند سيبويه هو اسم الجنس وصل إلى أن الأصل فى الصفات عنده هو المشتق بشرطه، فالأصل فى

الصفات عند سيبويه أن تكون فاعلة أو مشبهة بالفاعلة، وبين البحث ما تتماز به هذه الصفات الأصلية من خواص تصلح أن تكون ضوابط تعرف بها الصفة الأصلية من الصفة الوظيفية.

٦- رجح البحث أن سيبويه لم يجعل الصفة قسماً مستقلاً من أقسام الكلم حين وجدها تقع في عدد من السياقات اللغوية موقع الأسماء، وتحل محل اسم الجنس، وتثنى وتجمع، وتذكر وتؤنث، ويدخلها الألف واللام وتضاف ويضاف اليها فرأى أن يعدها في الأسماء كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، والأعداد ... الخ إذ كان يعتد بما أسماه المحدثون "التوزيع" معياراً أساسيا من معايير تقسيم الكلم، فمكنه ذلك من اختصار التقسيم الى أدنى حد ممكن.

٧- خلص البحث إلى أن سيبويه يستخدم المصطلحين "وصف" و "نعت" مرادفين للمصطلح "صفة" دالاً على المشتق بنية صرفية، ويستخدم هذه المصطلحات الثلاثة للدلالة على الصفة بابا نحويا أيضاً، ونبه إلى أن مصطلحي الصفة والوصف مصطلحان غير مستقرين عند سيبويه، وإلى ما وقع فيه بعض المستشرقين من خطأ لأنهم لم يدركوا ذلك. وقد لفت البحث إلى أن الصفة والوصف مصطلحين نحويين أعم من النعت مصطلحا نحويا، إذا لا يتقصر كل منهما على الصفة النحوية، ولاتكاد نجد مصطلح النعت عند سيبويه إلا مقصوراً على الصفة النحوية.

٨- انتهى البحث إلى أن نحاة العربية من بعد سيبويه مضوا على نهجه ففرقوا بين الصفة بنية صرفية ووظيفة نحوية، واستخدموا كما استخدم المصطلحات الثلاثة: الصه والوصف والنعت مترادفة للدلالة على البنية الصرفية من جهة، وعلى الوظيفة النحوية من جهة أخرى. ولفت البحث إلى أن واحداً منهم أطلق علي الصفة وظيفة نحوية مصطلح" الصفة التابعة" وأطلق على

الصفة بنية صرفية مصطلح "الصفة غير التابعة" وهما مصطلحان حقيقان بالذيوع والانتشار، وإن لم يكتب لهما الذيوع والانتشار من قبل. والصفة التابعة عندهم نوعان: أصلية ووظيفية، والأصل في الصفات عندهم أن تكون بنية صرفية مشتقة أو صفة غير تابعة، وهم يشترطون فى هذه المشتقات التى تقع صفة تابعة أن تكون جارية على الفعل أو راجعة إلى فعل، وعدوها كما عدها سيبويه اسما.

٩- استطاع البحث أن يستخرج تصنيفا دلاليا للصفة الأصلية عند النحاة.

١٠- قدم البحث نموذجين من محاولات المستشرقين الألمان تحديد هذين المصطلحين عند النحاة العرب كانت إحداهما محاولة ڤارنر ديم تحديد هذين المصطلحين عند سيبويه والنحاة من بعده فى ضوء ما يقابل هذين المصطلحين فى اللغتين اليونانية واللاتينية، وبينت ما وقع فيه من خلط واضطراب حين حاول أن يحكم المعيار الدلالى فى تحديد المصطلح عند سيبويه فلم يستقم له، فعزا ذلك إلى تطور فى المصطلح عنده، ثم رأى أن النحاة من بعده تطوروا بمصطلح الاسم فجعلوه شاملاً لاسم المعنى والصفة متأثرين في ذلك بالنحو اليونانى القديم، وقد أثبت البحث أن كلا من الصفة واسم المعنى داخلان فى الأسماء عند سيبويه، ونفى بالدليل تأثر نحاة العربية بالنحو اليونانى القديم فى تحديد هذين المصطلحين كما أثبت، البحث أن مصطلح الاسم فى العربية لا يطابق مصطلح Nomen ولا مصطلح Substantiv ولاهما معاً، كذلك أثبت البحث أن مصطلح الصفة لا يطابق مصطلح Adjektiv ولا مصطلح Attribut ولاهما معاً. والمحاولة الثانية كانت محاولة أو لركه موزل تحديد مصطلح الاسم عند سيبويه من خلال جمعها لكل الوحدات اللغوية التى أطلق عليها سيبويه مصطلح "اسم" وصولاً إلى الأساس المنهجى الذى أقام عليه

سيبويه تصوره للمصطلح، وقد أفاد البحث من الجهد الذى بذلته موزل، واستطاع أن يحل به عدداً من مشكلات هذا المصطلح، لكن حديثها عن مصطلح الصفة عند سيبويه لم يخل من اضطراب وسوء فهم أحيانا لبعض نصوص سيبويه.

١١- قدم البحث مقارنة بين تصور نحاة الألمانية للصفة تابعة وغير تابعة، وتصور نحاة العربية للصفة تابعة وغير تابعة، أصلية ووظيفيته، وانتهى إلى أن بين كل من التصورين أوجه خلاف عديدة لا تسوغ حمل أحدهما على الآخر.

وبعد، فلعل حدود كل من المصطلحين أن تكون قد اتضحت، وأن أكون بهذا البحث قد أسهمت فى حل المشكلات التى تتعلق بهذين المصطلحين، فإن كنت قد وفقت فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وإن كانت الأخرى فحسبى إخلاص النية والعمل، والله الموفق والهادى إلى سواء الصراط.

أهم المصادر والمراجع

أ- العربية:

د. إبراهيم أنيس:

- من أسرار اللغة (القاهرة ١٩٨٥)

ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن (ت ٥٧٧هـ)

- أسرار العربية: تحقيق محمد بهجة البيطار (دمشق ١٩٥٧)

د، تمام حسان:

- مناهج البحث فى اللغة (القاهرة ١٩٥٥)

- اللغة العربية معناها ومبناها (القاهرة ١٩٧٣)

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ)

- اللمع فى العربية - تحقيق د. حسين محمد شرف (القاهرة ١٩٧٩)

الخضري، محمد الدمياطى الشافعى (ت ١٢٨٧هـ)

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (القاهرة ١٩٤٠)

الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)

- كتاب العين . تحقيق د عبد الله درويش حـ١ (بغداد ١٩٦٧)

رضي الدين الاستراباذى (ت ٦٨٦ هـ)

- شرح الكافية فى النحو لابن الحاجب (بيروت ١٩٨٢)

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠ هـ)

- الجمل فى النحو. تحقيق د، على توفيق الحمد (بيروت/ الأردن ١٩٨٨)

- الإيضاح في علل النحو. تحقيق مازن المبارك (بيروت ١٩٨٦).

الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)

- المفصل فى علم العربية (بيروت د. ت).

ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦ هـ)

- الأصول في النحو. تحقيق د. عبد الحسين الفتلي (بيروت ١٩٨٥).

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)

- الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة ١٩٦٦ - ١٩٧٧)، ط. بولاق ١٣١٦ هـ

ابن السيد البطليوسي: (ت ٥٢١ هـ)

- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ، تحقيق د. حمزة عبد الله النشرتي (الرياض ١٩٧٩).

السيرافي، أبو سعيد (ت ٣٦٨ هـ)

- شرح كتاب سيبويه حـ١ تحقيق د. رمضان عبد التواب، د. محمود فهمي حجازي د، هاشم عبد الدايم القاهرة (١٩٨٦).

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)

- الأشباه والنظائر فى النحو (بيروت ١٩٨٤).

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية. عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعسانى (القاهرة ١٣٢٧ هـ).

الصبان، محمد بن على (ت ١٢٠٦ هـ)

- حاشية الصبان على شرح الأشموني (القاهرة د. ت)

- د. عبد السلام المسدّي:

- اللسانيات وعلم المصطلح العربي. فى: أشغال ندوة اللسانيات فى خدمة اللغة العربية. تونس ٣ - ٢٨ نوفمبر ١٩٨١ سلسلة اللسانيات، العدد الخامس.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٣هـ)

- المقرب. تحقيق د. أحمد عبد الستار الجواري، د. عبد الله الجبوري (بغداد

.(١٩٧١).

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٧٦٩ هـ)

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة ١٩٧٥).

أبو على الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)

- الإيضاح العضدي. تحقيق د. حسن شاذلى فرهود حـ١ (القاهرة ١٩٦٩).
- التعليقة على كتاب سيبويه. تحقيق عوض بن محمد القوزى (القاهرة ١٩٩٠)
- **ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت ٣٩٥ هـ).**
- الصاحبي فى فقة اللغة وسنن العرب في كلامها. تحقيق د. مصطفى الشويمي (بيروت ١٩٦٤)، تحقيق السيد أحمد صقر (القاهرة ١٩٧٧).

فاضل مصطفى الساقي

- أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، (القاهرة ١٩٧٧).

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ)

- المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة (القاهرة ١٩٦٣ - ١٩٦٨).

د.مهدي المخزومي.

- فى النحو العربي. قواعد وتطبيق (القاهرة ١٩٦٦).

ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١ هـ)

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت ١٩٨٠)
- شذور الذهب فى معرفة كلام العرب. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (بيروت د. ت)
- قطر الندى وبل الصدى. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت د. ت)

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت ١٩٨٧).

ابن يعيش، موفق الدين يعيش علي بن يعيش (ت ٦٤٣).

- شرح المفصل (القاهرة د. ت).

ب- الأجنبية:

- Brockelmann, C. (1960), Arabische Grammatik. Leipzig.
- Engel, U. (1991), Deutsche Grammatik. Heidelberg.
- Fischer, W. (1972), Grammatik des Klassischen Arabisch. Wiesbaden.
- Flämig, W. (1991), Grammatik des Deutschen. Berlin.
- Gőtze, L./ Hess - Lüttich, E. W. B. (1992), Grammatik der deutschen Sprache, München.
- Grebe, p. (1973), Grammatik der deutschen Gegenwarts - sprache. Duden 4. Mannheim.
- Helbig, G. / Buscha, J. (1980), Deutsche Grammatik Leipzig.
- Hentschel, E. / Weydt, H (1990), Handbuch der deutschen Grammatik. Berlin. New York.
_ Jung, W. (1980), Grammatik der deutschen Sprache. Leipzig.
- Lewandowski, Th. (1979), Linguistisches Wörterbuch 1 - 3 Heidelberg.
- Lyons, J. (1980), Einführung in die Moderne Linguistik. Aus dem Englishen Übertrgen Von W. und G. Abraham. München.

- Mosel, U. (1975), Die syntaktische Terminologie Bei Sibawaih (Diss.) München.

- Nöldeke, Th. (1963), Zur Grammatik des calssischen Arabisch. Darmstadt.

- Owens. J. (1990), Early Arabic Grammatical Theory. Amsterdam - Philadelfia.

- Reckendorf, H. (1898), Die syntaktischen Verhältnisse des Arbischen - Leiden - u - Arabische Sysntax (1927) Heidelberg

- Wright, W. (1974), A Grammar of the Arabic Language. Beirut.

- Wüster, E. (1991), Einführung in die allgemeine Terminologielehre und Terminologische Lexikographie. Bonn.

ڤارنر ديم

الاسم والصفة
عند النحاة العرب

نقله إلى العربية وقدم له وعلق عليه

د. محمـود أحمد نحلة

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

---

* عنوان البحث بالألمانية هو:
Werner Diem
Nomen, Substantiv und Adjektiv bei den Arabischen Grammatikern. In: Oriens (1974) Volume 23 - 24 S. 312 - 332.

مقدمـــــة

الحمد الله، والصلاة والسلام على رسول الله. وبعد

فكاتب هذا البحث مستشرق ألماني نابه غزير الإنتاج في عمق وتنوع، ولد في ١٢/ ١/ ١٩٤٤، وعاش في "ميونخ" مرحلة صباه وشبابه الأول، فتلقى العلم في مدارسها منذ كان في الخامسة من عمره حتى أتم دراسته الثانوية، واجتاز امتحانها النهائي في صيف ١٩٦٣، ثم التحق بجامعة "ماكسيمليان" في ميونخ أيضاً في شتاء ١٩٦٣، ودرس بها "فقة اللغات السامية" و"الدراسات الإسلامية" تخصصين أساسيين، ودرس فقة اللغتين اليونانية واللاتينية" تخصصين فرعيين، ثم ما لبث أن استبدل بهما، بعد فصلين دراسيين، تخصصين فرعيين آخرين هما: "دراسة تاريخ الشرق الأدنى وحضارته، و "علم اللغة العام والهندي الجرماني[١].

وفي عام ١٩٦٨ حصل على درجة الدكتوراه بامتياز من الجامعة نفسها ببحث عنوانه: "كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني"، وتولى التدريس في هذه الجامعة نحو سنة سافر بعدها إلى بيروت ليعمل باحثاً مساعداً في المعهد الألماني للأبحاث الشرقية فيما بين ١٩٧٠ - ١٩٧١، ثم عاد إلى ألمانيا، وعمل أستاذاً مساعداً للغات السامية في جامعة ميونخ في المدة من ٧١ - ١٩٧٦، ونال درجة الأستاذية في الدراسات العربية سنة ١٩٧٢ ثم دعي سنة ١٩٧٦ ليتولى كرسي الأستاذية في جامعة كولونيا Köln، ثم عين مديراً لمعهد الدراسات الشرقية بها، ولا يزال يعمل به حتى الآن، وقد أتيحت له

---

(١) انظر ما ذكره الكاتب من سيرة حياته Lebenslauf في آخر رسالته للدكتوراه، وعنوانها:
Das Kitab al - Ǧim des Abu ʿAmr aš šaibanī. Diss. München 1968.

زيارة عدة بلدان عربية، والمشاركة في البعثة الألمانية إلى اليمن للقيام بأبحاث لغوية، ودراسة اللهجة اليمنية [١].

وقد توالت أبحاثه عن ظواهر لغوية في العربية الفصحى في مراحلها التاريخية المختلفة، وبعض لهجاتها الحديثة وبخاصة اللبنانية والسورية والفلسطينية واليمنية والعراقية، وما يتصل بذلك من قضايا الازدواج اللغوي في العربية المعاصرة، وتتناول أبحاثه أيضاً نشأة الكتابة العربية وتطورها، وظواهر لغوية في اللغات السامية، وعرضا نقديا لبعض الأبحاث اللغوية المعاصرة المنشورة باللغة العربية لباحثين من العرب، فضلاً عن اشتراكه في وضع معجم العالم الإسلامي الذي صدر في اللغة الألمانية في ثلاثة أجزاء عام ١٩٧٤ [٢].

---

(١) انظر: ميشال جحا: الدراسات العربية والإسلامية في أوربا (بيروت ١٩٨٢) ص ٢٤٤ فما بعدها.

(٢) انظر ما أورده ميشال جحا من أبحاثه (في المرجع السابق)، وأضف إليه على سبيل المثال لا الحصر ما كتبه في السبعينيات فحسب، وهو العقد الذي كتب فيه البحث الذي ترجمناه له:

1- Die Nominalform Fu al im Klasischen Arabisch ZDMG 120 (1970) S. 43 - 68.
2- Die unregelmassigen Formen der 3. Person Feminin Singular Perfekt in den Dialekten Sesshaften des syrisch - libanesisch - palastinensischen Sprachgebieten Orbis 19 (1970) S. 346 - 359.
3- Uber eine Einfuhrung in die europaische Sprachwissenschaft auf Arabisch. WI 13 (1971) S. 11 - 19.
4- Zum Problem der Personalpronomina hanne (3. pl.) - kon (2. pl) und - hon (3 - pl.) in den syrishen libanesischen Dialekten. ZDMG 121 (1972) S. 223 - 230.
5- Nocheinmal zum Problem der unregelmassigen Form der 3. fem. Sing. Perf. in arabischen Dialekte., Orbis 21 (1972) S. 312 - 314.
6- Die nabataischen Inschriften und die Frage der Kasusflexion in Altarabischen. ZDMG 123 (1973). S. 227 - 237.
7- Zwei Schriften al - Asmais uber epitheta feminarum und Zeitausdrucke - MUSJ (1973 - 4) S. 269 - 288.
8- Hochsprache umd Dialekt in arabischen Untersuchungen zur heutigen arabischen Zweisparchigkeit (Abhandlung fur die Kunde des Morgenlandes XL, 1) Wiesbaden 1974.

ولقد دفعني إلى ترجمة هذا البحث وإلحاقه ببحثي أنه بحث أفرد للمصطلحين اللذين عُنيتُ بهما، وكنت قد ناقشت كثيراً من الآراء التي وردت فيه فى مواضع عديدة من بحثى فأردت أن أضع بين يدى القارئ العربي الترجمة الكاملة لبحث ديم، ليحيط بأفكاره كاملة فى تسلسلها الذى أراده الرجل لها، ولكى يتاح له الوقوف على تصور يختلف عن التصور الذي قدمناه، فضلاً عن أننى أردت لها أن تكون إسهاماً فى التعريف بجهود بعض هؤلاء المستشرقين في دراسة النحو العربي، وإثراء لحوار موصول بين الشرق والغرب، فالحق أنه على كثرة ما كتب المستشرقون الألمان عبر تاريخهم الطويل عن النحو العربي وقضاياه من بحوث لا تكاد تحصى كثرةً، وما لهم فى هذه البحوث من نظرات ومناهج واجتهادات جديرة بالوقوف عليها، والتفكير فيها والإفادة منها، فإن ما نقل إلى العربية منها نزر يسير.

ولقد كان همى أن أنقل هذا البحث إلى اللغة العربية نقلاً أميناً ما وسعنى الجهد، ولعلى أتقدم هنا بالشكر الجزيل للصديق الكريم د. عاصم العمارى بكلية الألسن - قسم اللغة الألمانية على مراجعته لهذه الترجمة. على أنى لم أكتف بنقل النص إلى العربية، بل قمت بتحقيق إحالاته إلى المصادر والمراجع فى مظانها، وآثرت أن أنقل الإشارات إلى المصادر والمراجع من صلب النص - كما جرت بذلك عادة الباحثين من الغربيين - إلى الهامش كما جرت بذلك عادة الباحثين من العرب، حتى لا تعوق تدفق القراءة، واتصال الفكرة، وسجلت ملاحظاتى على النصوص التى أحال إليها الكاتب، ووضعتها فى الهامش بين

= 9- Die Hauptentwicklungstadien der arabischen Orthographie (Akten VII Kong.Arabistik. Göttingen 1974) S. 101 - 107.

10- Some glimpes of the rise and early development of the Arabic Orthography. Oriantalia 45, 1976. S. 251 - 261.

11- Divergenz und Konvergenz im Arabischen. Arabia 25 (1978) S. 128 - 147.

12- Studien zur Frage des Substrats im Arabischen. Der Islam 56 1979 S. 12 - 80.

قوسين. وقد رجع الكاتب إلى طبعتي بولاق وباريس من كتاب سيبويه، فآثرت أن أضيف إليهما طبعة الأستاذ عبد السلام هارون رحمة الله عليه، تيسيراً على الدارس العربي. وكان الكاتب يشير إلى مواطن ترجمة ما ورد من أعلام النحاة في بحثه من كتابي بروكلمن وسزكين: تاريخ الأدب العربى، وتاريخ التراث العربى، فرأيت أن أذكر بجانب كل منهما ما يقابله من الترجمة العربية للكتابين، ما أمكن ذلك.

وقد رأيت أن أتبع الترجمة تعليقاً جامعاً يلخص فهم الكاتب لتصور نحاة العربية لمفهومي الاسم والصفة، ويضيف إلى ما أسلفته من مناقشاتٍ مناقشاتٍ أخرى تتصل بفهم الكاتب للنصوص النحوية العربية، وبما زعمه من تأثير يونانى فى المصطلح العربي، ثم نبهت فى النهاية إلى ما قدم الكاتب من أفكار جيدة لم تأخذ حقها من الاهتمام الكامل بها.

وبعد، فأرجو أن أكون قد وفقت فيما ندبت نفسى له، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

النـــص

(١)

حدد سيبويه[١] الأقسام الآتية للكلم في العربية[٢]: "فالكلم اسم ، وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل." ولم يضع سيبويه من بعد تعريفاً واضحاً إلا لاثنين من أقسام الكلم الثلاثة هذه هما: الفعل، والقسم الثالث، وهو ما عرف عند النحاة المتأخرين بالحرف[٣]. أما الاسم فليس له عنده مثل هذا التعريف، والجملة المبينة للاسم من قريب تقول: "فالاسم: رجل، وفرس، وحائط[٤]".

من هذه الجملة ينبثق سؤال جوهري: أتقدم هذه الأمثلة الثلاثة شبه تعريف للاسم أم أن الأمر لا يعدو أن يكون سرداً عشوائياً لأمثلة له؟ بعبارة أخرى: أيقتصر الاسم عند سيبويه على "اسم الذات" أم يتضمن أيضاً أنواعاً أخرى من الكلم لم ترد لها أمثلة عنده كـ "اسم المعنى" و"الصفة"؟

لم يكن بدٌ من أن تشغل مشكلة: "كيف يفهم الاسم عند سيبويه "النحاة العرب من قبل، فهذا ابن فارس[٥] يقطع في كتابه "الصاحبي"[٦] بأن سيبويه

---

(١) GAL 1 100, S I 160 (بروكلمن: تاريخ الأدب العربي: نقله إلى العربية د. عبد الحليم النجار. القاهرة ١٩٨٣ حـ ٢ ص ١٣٤ وما بعدها.)

* ملحوظة: ما وضع بين قوسين في الهامش فهو من إضافات المترجم.

(٢) سيبويه: الكتاب ط. بولاق ١٣١٦ هـ ا/٢. باريس ١٨٨١ - ١٨٨٩م ١/١ (ط. هارون. القاهرة ١٩٦٧ - ١٩٧٧م ١/ ١٢)

(٣) انظر ص وما بعدها من هذا البحث.

(٤) سيبويه: الكتاب. بولاق ٢/١. باريس ٢/١ (هارون ١/ ١٢).

(٥) GAL 1 130, S I 198 (بروكلمن: تاريخ الأدب العربي ٢/ ٢٥٦، سزگين: تاريخ التراث العربي: نقله إلى العربية د. عرفة مصطفى. الرياض ١٩٨٨م ٨ حـ ص ٣٧٧ فما بعدها).

(٦) ابن فارس: الصاحبي. تحقيق مصطفى الشويمي. بيروت ١٩٦٣ ص ٨٢ (وانظره بتحقيق السيد أحمد صقر. القاهرة ١٩٧٧ ص ٨٩)

لم يرد بذكر هذه الأمثلة التحديد، وإنما هوفي حقيقة أمره تمثيل لا ضابط له. وذكر ذلك ابن يعيش[١]. أيضاً في شرح المفصل[٢]، لكن علة ما فعله سيبويه كانت مفهومةً عنده. وقد عدَّ الزمخشري في المفصل، وهو المتن النحوي الذي شرحه ابن يعيش - في الاسم،كما سيتضح من بعد - اسم المعنى والصفة إلى جانب اسم الذات.

وكان على شارح المفصل بطبيعة الحال أن يزيل أوجه الخلاف بين ما ورد في المتن النحوي الذي يشرحه، وبين ما ورد عمن يعتد بهم من النحاة العرب. على أن البحث عن تفسير للاسم عند سيبويه فيما انتهى إليه ابن فارس وابن يعيش لاغناء فيه، فإذا أردناه تفسيراً حقاً فلابد أن نستظهره من البحث المباشر في استخدام هذا المصطلح في كتاب سيبويه نفسه. ولتحقيق هذا الهدف ينبغي بادئ بدء أن نقرر: على أي نحو يدخل اسم المعنى والصفة، المعدودان في النحو اللاتيني المدرسي في الأسماء، في مصطلح "اسم".

(٢)

يقابل مصطلح Adjektiv عند سيبويه مصطلح "صفة". والصفة والاسم عنده مختلفان[٣]. وثمة طائفة من الملحوظات عنده تناولت ظاهرة أن الصفة تستخدم استخدام الاسم، أي: أنها يمكن أن تصبح اسماً، ويكون لها في هذه الحال جمع يختلف عنه حين تستخدم صفة خالصة، ونذكر لإيضاح ذلك بعض

(١) GAL I 291, S I 510 (بروكلمن: تاريخ الأدب العربي حـ ٥ نقله الي العربية د. رمضان عبد التواب. (القاهرة ١٩٨٣ ص ٢٧٤).

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل القاهرة د. ت ١/ ٢٢.

(٣) انظر على سبيل المثال: الكتاب. بولاق ٢/ ٢٥٥. باريس ٢/ ٢٧٤ (هارون ٤/ ١٠٧).

الأمثلة: فإذا كانت الصفة مثلاً على وزن من أوزان الأسماء مثل "فَعْل" واستخدمت استخدام الأسماء كان لها جمع علي وزن "أفعُل"[١] و"فصيح" في الاستخدام الاسمي جمعها "فُصُح"[٢]. و"أفعَل" المستخدمة استخدام الاسماء نحو الأكبر والأصغر ليس لها جمع الصفات "فُعْل" بل "أفاعل" كالأسماء الحقة مثل: "أجدل" و"أفكل"[٣]. وما يراه سيبويه هنا غير مسلَّم به، فالزمخشري على سبيل المثال عالج هذا الموضوع على نحو أدق ترتيباً وأضبط فذكر أن لـ "أفعَل" إذا كان اسماً مثال واحد هو "الفاعل" نحو "أجادل" وللصفة منه ثلاثة أمثلة: "فُعْل" و"فُعلان" و"أفاعل"[٤]. وقد أشار سيبويه أيضاً إلى الفرق الصرفي بين الصفة والاسم، وهو جواز تأنيث الصفة[٥]. وليس ثمة تعريف حقيقي للصفة عند سيبويه.

ويرغم هذه الحقائق المقررة وصفيا فإن "الصفة" لا تطابق مصطلح Adjektiv في النحو اللاتيني المدرسي، وذلك واضح في الباب الثاني من الكتاب[٦] حيث يقول فيه عن الفعل: "يكون الفعل صفة"[٧]. وقد انتهى

---

(١) سيبويه: الكتاب. بولاق ٢/ ٢٠٤. باريس ٢/ ٢١٢. (هارون ٣/ ٦٢٨).

(٢) السابق. بولاق ٢/ ٢٠٨. باريس ٢/ ٢١٦ (هارون ٣/ ٦٣٥).

(٣) السابق نفسه: بولاق ٢/ ٢١١. باريس ٢/ ٢٢٠ (هارون ٣/ ٦٤٤) وانظر في ذلك أيضاً: H.Wehr, der arabische Elativ, MAW, Abh. d. geistes - u. Sozialwiss. Kl. 7, 1952, 609.

(٤) الزمخشري: المفصل. نشرة لد. بروخ ١٨٧٩ ص ٧٩ (ط٢ دار الجيل، بيروت ١٣٢٣هـ ص ١٩٥). وانظر أيضاً:
H.Reckendorf, Arabische Syntax, Heidelberg 1921, 61.

(٥) سيبويه: الكتاب. بولاق ١/ ٢٢٩. باريس ١/ ١٩٦ (هارون ٢/ ٢٥).

(٦) السابق: بولاق ٦/١. باريس: سقط منها. (هارون ١/ ٢١).

(٧) السابق: بولاق ١/ ٤٦٠. باريس ١/ ٤٠٩ (هارون ٣/ ١١٧).

سيبويه في سياق آخر، قبل هذا بقليل، معتمداً على جملة: "هذا رجل ضربنا" إلى قوله: "فتصف بها النكرة فتكون في موضع ضارب[١] إذا قلت: هذا رجل ضارب"[٢]. ولا يدل مصطلح "الصفة" على ما يدل عليه مصطلح Adjekiv فحسب، بل على ما يدل عليه أيضاً مصطلح الجملة الموصولة دون رابط Asyndetische Relaivsatz . وليس في كتاب سيبويه باب معقود لجملة الصفة؛ كذلك فإن بعض الأسماء مثل غير يجوز أن تكون صفة لاسم آخر[٣]، واسم الاشارة (الاسم المبهم)، وسنعرض له من بعد، يجوز أن يكون صفة أو موصوفاً بحسب وروده مع اسم علم Eigenname أو مع اسم جنس Apellativ ،أي: على أساس من وقوعه مؤخرا نحو: "زيد هذا" أو مقدماً نحو: "هذا الرجل". ويوضح سيبويه الذي يبحث دائما عن علة منطقية للقاعدة النحوية، قاعدة وقوع اسم الإشارة قبل اسم الجنس على النحو الآتي: بـ "هذا" تتعرف الأشياء ذهنيا وبصريا (بقلبك وعينك) وبـ "اسم الجنس" تتعرفها ذهنيا فحسب (بقلبك) فالأشياء إذن أخص، إذ اجتمعت لها خصيصتان؛ ويمتنع لذلك أن

---

(١) سيبويه: الكتاب. بولاق ١/٤ باريس ١/٢. (هارون ١/ ١٦).

(٢) في هذا الموضع وفي مواضع أخرى من الكتاب، انظر على وجه الخصوص الكتاب بولاق ١/٣، باريس ١/٢ (هارون ١/ ١٤)، يظهر أن اختبار الاستبدال Austauschtest الذي يزعم علم اللغة الحديث أنه أهم الإجراءات في التحليل اللغوي. والذي وضع له ويلز R. S. Wells في بحثه: Immediate Constituents. Language 23/ 1947/ 81 - 117. قواعد صامة في إطار منهج التحليل إلى المكونات الأساسية IC Analysis قد قام بدور مهم عند النحاة العرب.

(٣) السابق: بولاق ١/ ٢٢٩. باريس ١/ ١٩٥. (هارون ١/ ٢٤) قلت: والذي في هذا الموضع كلمة "خير" لا كلمة" غير"! وصوابه ط. بولاق ١/ ٢١٠. هارون ١/ ٤٢٣).

تكون صفة الاسم الجنس[١]. ويفترض في هذا التعليل أمران: أحدهما: أن الصفة تقع بعد الموصوف، والآخر: أنها يجب أن تكون أخص منه.

لا يدل مصطلح صفة في حقيقته إذن على ما يدل مصطلح Adjektiv وإن جاز ذلك في حالات خاصة - بل يطلق على إتباع نحوي لكلمة تخصص أخرى تخصيصاً وصفياً، وتطابقها صرفيا (تجري مجراها). وتعد الصفة دائماً - شأنها في ذلك حقيقة شأن علاقات التبعية Abhängigkeitsverhältnesse - العنصر الثاني في المركب Syntagma النحوي. هذا المبدأ المستنتج بطريقة غير مباشرة نص عليه سيبويه بقوله: "لأن الوصف تابع للاسم"[٢]، وقوله: "لأن الاسم قبل الصفة"[٣]. وعلى ذلك فالموصوف بالصفة في الأصل هو الاسم[٤].

أما أن تدل الصفة عند سيبويه على ما يدل عليه مصطلح Adjektiv أو مصطلح Attribut فأمر لا يظهره إلا سياق الكلام عنده، فقد يرد مصطلح "صفة" عنده أحياناً في جملة واحدة بالدلالتين معاً، ولعل ذلك يظهر في عنوان الباب: "هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفرداً، وليس بفاعل، ولا صفة تشبه بالفاعل كالحسن وأشباهه"[٥]. فالصفة في الوضع الأول تقابل

---

(١) سيبويه: الكتاب. بولاق ١/ ٢٢٠ فما بعدها. باريس ١/ ١٨٨ في بعدها. (هارون ٢/ ٧ فما بعدها وانظر في ذلك أيضاً: H. Gätje, Zum Begriff der Determination und Indetermination im Arabischen in Arabica 17/ 1970/ 243 ff, bes. 244, nach Ibn Yaʿīš.

(٢) سيبويه: الكتاب. بولاق ١/ ٣٩٣. باريس ١/ ٣٤٥ (هارون ٢/ ٣٨٦).

(٣) سيبويه: الكتاب. بولاق ١/ ٦. باريس ١/٥ (هارون ١/ ٢١).

(٤) سيبويه: الكتاب بولاق ١/ ١١٧، باريس ١/ ٩٦. (هارون ١/ ٢٢٨).

(٥) السابق: بولاق ١/ ٢٣٠. باريس ١/ ١٩٧. (هارون ٢/ ٢٨).

مصطلح Attribut، وهي في الموضع الثاني تقابل Adjektiv .

ويستخدم سيبويه لما يقابل مصطلح Attribut إلى جانب "الصفة" مصطلح "النعت"[١] وجمعه "نعوت" ومصطلح "الوصف"[٢]. وينقل ابن فارس[٣] ما ذُكر عن الخليل من أن النعت لا يكون إلا في محمود، وأن الوصف يكون فيه وفي غيره، ومثل هذا الفرق لا يمكن إثباته على الأقل لسيبويه الذي كان الخليل أستاذاً له[٤] فقد اعتد سيبويه مثلاً كلاً من "خير منك" و "شر منك" نعتا[٥].

ومن اليسير، والحال هذه، أن ندرك على أى نحو تطور مصطلح "صفة". إنه مأخوذ في البدء من المعنى العام للوصف، والوصف يمكن أن يفهم بمعناه الأعم وصفاً للمطر مثلاً. هذا المعنى العام يرجع إلى الفعل "وصف بـ" المشتق من المصدر "صفة"، وهو لا يدل في المصطلح النحوي إلا على "جاء له بتابع تخصيصي mit Attribut Versehen لا بصفة Nicht mit Adjekliv verse-hen. وإذا كان مصطلح "الصفة" يستخدم الآن في مقابل مصطلح Adjektiv على وجه الخصوص بوصفه قسماً من أقسام الكلم، فذلك منظور فيه، على الأقل، إلى أن الصفات Adjektive تمثل الجزء الأعلى نسبة بين أجزاء التابع التخصيصي Attribut. ومما يجوز أن يكون ذا دلالة قاطعة في هذا الصدد أن الصفات من بين أقسام الكلم الثلاثة: الاسم Substantiv، والصفة Adjektiv

(١) سيبويه: الكتاب. بولاق ١/ ٢٠٩، ٢١٩.باريس ١/ ١٧٨، ١٨٧ (هارون ١/ ٤٢١، ٤٤٠).

(٢) انظر على سبيل المثال: الكتاب بولاق ١/ ٣٥١. باريس ١/ ٣٠٦ .(هارون ٢/ ٢٨٨).

(٣) ابن فارس: الصاحبي ت. الشويمي ص ٨٨ (ت.صقر ص ٩٨).

(٤) انظر:
W. Reuschel, Al - Ḫalil Ibn Ahmad, der Lehrer Sibawaihs, als Grammatiker, Berlin 1959.

(٥) سيبويه: الكتاب. بولاق ١/ ٢١٠. باريس ١/ ١٧٩ (هارون ١/ ٤٢٣).

والفعل Verb وتختلف عن كل من الاسم، والفعل لا من حيث إنها تستخدم تابعاً وصفياً تركبيا فحسب Syntaktisches Attribut فحسب، بل من حيث هي أيضاً نوع من الكلم يستخدم في الوصف، أي: للدلالة على الخصائص. والصفة عند سيبويه في جوهرها تابع تخصيصي واصف beschreibendes Attribut ينبغي أن يقع قبله اسم. والجمل التي تقع فيها الصفات غير مسبوقة بأسماء نحو: أتاني اليوم قوي"، و "ألا بارداً" و "مررت بجميل" يعدها سيبويه من الضعيف[١].

لا تدخل الصفة إذن عند سيبويه في "الاسم" لكنها لا تمثل أيضاً نوعاً من الكلم بعينه يدخل في قسم من أقسام الكلم. هذا التناقض مرده إلى أن الصفة عند المتقدمين من النحاة العرب كانت فصيلة تركيبة: Syntaktische Kategorie فلم تقع لذلك في مستوى واحد مع فصائل دلالية كالفعل أو الاسم. ولا يجوز أن تستخدم الصفة اسماً إلا في المرتبة الثانية[٢].

والمصدر[٣] وجمعه مصادر يقابله Verbalinfinitiv، ويشار إليه بـ "الحدث" نادراً وجمعه أحداث. ويوضع سيبويه "الحدث" في مواضع عديدة من كتابه[٤] والاسم عنده هو المحدث عنه، والمحدث به عن الاسم المصدر نحو: ذهاب، وجلوس وضرب. والفعل ما تركب من حدث وزمان، ودلّ على حدث وقع في الماضي، أو يقع في الحاضر أو المستقبل. والمصدر عنده مفصول بصفة عامة عن الأسماء[٥] إلا أن يشير إليه أحيانا بـ "اسم الحدث"[٦].

---

(١) السابق: بولاق ١/ ٦. باريس ١/ ٥ (هارون ١/ ٢١).
(٢) انظر ص ١١٠ من هذا البحث.
(٣) انظر على سبيل المثال: الكتاب. بولاق ٢/ ٢١٤ فما بعدها. باريس ٢/ ٢٢٤ فما بعدها (هارون ٤/ ٥).
(٤) سيبويه: الكتاب ١/١٤، ١٥، ١٦. باريس ١/ ١٠، ١١، ١٢. (هارون ١/ ٣٣ فما بعدها)
(٥) انظر على سبيل المثال: الكتاب. بولاق ١/ ١٥٨. باريس ١/ ١٣٢. (هارون ١/ ٣١٤).
(٦) سيبويه: الكتاب بولاق ١/ ١٥. باريس ١/ ١١. (هارون ١/ ٣٥).

(٣)

كل من الصفة واسم المعنى اسمشروط عند سيبويه. هذه النتيجة المهمة تسوغ لنا - دون مساس بالسؤال المطروح من بعد وهو: أي نوع من الكلم غير ذلك يدخل، إذا لزم الأمر، في الاسم - أن نبحث عن الفكرة التي يقوم عليها مصطلح "اسم".

من الجائز أن يكون تطور هذا المصطلح قد مضى على النحو الآتي:

يدل الاسم، في غير النحو، علي "تسمية" Name، وهذه الدلالة ظلت ملازمة للكلمة أيضاً في المصطلح النحوي. فالعلم اسم عند سيبويه[١]. وأسماء الأرضين[٢]، والقبائل، والأحياء هي، في شئ من التجاوز، اسم علم (الاسم الذي هو علامة، أو اسم خاص، أو علم خاص).

وقياساً على الذين يحملون الأسماء من الأشخاص تدرك "الأشياء" في عالم الواقع على أنها حقائق موضوعية تستحدث لها اللغة أسماء، فالكلمات أسماء للأشياء. وهذا الرأي قائم على آية قرآنية[٣] بهذا المعنى استشهد بها ابن فارس: "وعلم آدم الأسماء كلها". أي: أسماء كل الأشياء.

هذه الفكرة ملحوظة بوضوح في مواضع متفرقة من كتاب سيبويه، ومن ذلك حين يقول: "لأنك إذا قلت: مررت برجل إنما زعمت أنك مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم[٤]. وألفاظ الأعداد أسماء لها، فإذا سئل رجل، كم لك؟ فعلى المجيب أن يقول: عشرون أو ما شاء مما هو أسماء لعدة"[٥].

---

(١) سيبويه: الكتاب. بولاق ٢/ ٢٣. باريس. ١/ ٢٢ (هارون ٣/ ٢٤٢).

(٢) السابق: بولاق ٢/ ٢٥. باريس ٢/ ٢٤ (هارون ٣/ ٢٤٦).

(٣) آية ٣١ سورة ٢.

(٤) سيبويه: الكتاب. بولاق ١/ ٢٢٠. باريس ١/ ١٨٧ (هارون ٢/ ٥).

(٥) السابق ١/ ٢٩١، ٢٩٣. باريس ١/ ٢٥٠، ٢٥٢ (هارون ٢/ ١٥٧، ١٦١).

وقد جاء إطلاق اسم مصطلحاً على الكلمات التي تدل على ذوات من الوظيفة الاسمية Nennfunktion للكلمة بإزاء مسماها. ومما له دلالة في هذا الصدد أن الكوفيين في نظريتهم الاشتقاقية غير المعقولة جعلوا الاسم مشتقاً من السمة[١]. فالأسماء على ذلك ينبغي أن تكون سمات تدل على شئ ما. وترد هذه الفكرة عند ابن فارس، الذي رفض اشتقاق الاسم من السمة، بالصيغة الآتية: "الاسماء سمات دالة على المسميات[٢]" ولما كان من غير الممكن، بناء على هذا الرأى اللغوي الساذج. أن نجد للصفة واسم المعنى في عالم الواقع شيئاً يمكن أن يطلق عليه أي منهما بوصفه اسماً او سمة له، لقد كان من المنطقي من وجهة النظر هذه ألا يعد أى منهما في الأسماء.

(٤)

تتفق الأمثلة التي ذكرها سيبويه للاسم في الباب التمهيدي من الكتاب، كما أشرنا من قبل، وتصوره الأصلي للمصطلح. على أن هذا التصور لم يظل بصفة عامة، على هذه الصورة، بل اتسع نطاقه، فقد ذكرنا من قبل أنه أشار إلى المصدر في بعض الأحيان "بالاسم"[٣]، كذلك يظهر واضحاً اتساع المصطلح ليشمل الآن أنواعاً من الكلم، غير المصدر، ليست أسماء على الإطلاق، وتتدخل في ذلك إلى حد ما اعتبارات معقدة شكلية وتركيبية، فسيبويه يعد الأنواع الآتية من الكلم أسماء:

١- اسم الإشارة.

٢- اسم الفاعل.

---

(١) انظر ذلك مفصلا في: ابن الانباري: أسرار العربية: نشرة زايبولد C. F. Seyboly ليدن ١٨٨٦ ص ٣ (ت محمد بهجة البيطار. دمشق ١٩٥٧ ص ٥).

(٢) ابن فارس: الصاحبي ت. الشويمي ص ٨٨ (ت. صقر ص ٩٩).

(٣) انظر ص ٩٢ من هذا البحث.

٣- أفعل.

٤- كلمات جامدة معينة.

١- اسم الإشارة هو عند سيبويه "الاسم المبهم" وجمعه "الأسماء المبهمة" وباختصار: "مبهم" والجمع "مبهمة"[١]. أما مصطلح اسم الإشارة الذي استخدمه النحاة المتأخرون، فلم يكن سيبويه، فيما أعلم، قد استخدمه بعد، وقد نجد له في "الكتاب" استخداما اصطلاحياً لم يستقر بعد، حيث يذكر سيبويه أنها "أسماء إشارة إلى الشئ"[٢].

ويضع سيبويه الأسماء غير المبهمة[٣] في مقابل أسماء الإشارة المبهمة[٤]، وهذا التقابل الناشئ في رأي سيبويه بين الأسماء المبهمة، وغير المبهمة ينبغي أن يكون نقطة البدء في إيضاح هذا المصطلح.

لقد فهم النحاة، كما بينا من قبل، الاسم Substantiv اسما Name لشئ، أو لأمة من الأشياء[٥]. ويستخدم النحاة المتأخرون كلمة "جنس" بدل "أمة" وعلى حين ان الأسماء Substantiva توضع للدلالة الواضحة على أشياء

---

(١) سيبويه: الكتاب. بولاق ١/ ٢٢٠، ٢٢١، ٢٥٦، ٢/ ٤٢، ١٠٤، ١٣٩. باريس ١/ ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ٢١٨، ٢/ ٣٨، ١٠٢، ١٤١.٩ (هارون ٢/ ٥، ٧، ٧٧، ٧٨، ٣/ ٢٨٠، ٤١١، ٤٨٧).

(٢) السابق: بولاق ١/ ٢٢٠. باريس ١/ ١٨٨ (هارون ٢/ ٥).

(٣) السابق. بولاق ١/ ٢٥٦، ٢٥٨، ٢/ ١٠٤، ١٤٠، وغيرها. باريس ١/ ٢١٨، ٢١٩، ٢/ ١٠٢.، ١٤٢ (هارون ٢/ ٧٨، ٨١، ٣/ ٤١١، ٤٧٩).

(٤) يقترب سيبويه حقا من فكرة ضمير الإشارة Demonstrativpronomen حين يقول: "وكأنك أردت أن تقول: مررت بالرجل، ولكنك إنما ذكرت "هذا" لتقرب به الشئ وتشير إليه". الكتاب بولاق ١/ ٢٢١. باريس ١/ ١٨٩ (هارون ٢/ ٨).

(٥) انظر: سيبويه: الكتاب. بولاق ١/ ٢١٩، ٢٢٠. باريس ١/ ١٨٧. (هارون ٢/ ٥).

محددة بها تسمي فإن أسماء الإشارة، طبقاً لطبيعتها بوصفها كلمات إشارية، لا تقتصر على طائفة محددة من الأشياء بل يمكن أن تشير، حسب القرينة، إلي أي شئ دون أن تكون مقصورة على واحد بعينه من الأشياء التي يمكن أن تشير إليها. ولابد أن يكون هذا الرأي مفترضاً عند سيبويه حين فصل القول[١] في أنه إنما جاز أن يكون لأسماء الإشارة عند تحقيرها صيغة أخرى غير سائر الأسماء، لأنها مبهمة يمكن بها الإشارة إلي أي شئ: "هذه الأسماء لما كانت مبهمة تقع على كل شئ ....". وقد أوضح السيرافي[٢] شارح سيبويه، حقيقة أن أسماء الإشارة مبهمة من حيث إنها "تقع على كل شئ، ولا تفصل شيئا عن شئ"[٣]. ولن يكون لهذا الرأي أى قيمة إلا إذا نزعنا أسماء الإشارة من سياقها في الجملة، ووضعناها وحدة معجمية معزولة في مقابل الأسماء أي: إذا جمعنا مجال الإشارة Zeigfeld ومجال الرمز Symbolfeld في اللغة[٤]، على نحو غير جائز، في صعيد واحد، وعالجنا الكلمات الإشارية Zeigwörter من وجهة نظر المجال الرمزي، في ضوء هذا قد يكون من الجائز أن تكون أسماء Namen تقع على أى شئ.

---

(١) سيبويه: الكتاب. بولاق ٢/ ٤٢. باريس ٢/ ٣٨ (هارون ٣/ ٢٨٠ - ٢٨١) (قلت: اقتصر المؤلف على قول سيبويه في تحقيرها" ولم يذكر قوله: "وفي غير تحقيرها".)

(٢) GAL I 113, S I 174 (بروكلمن: تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٨٧).

(٣) الكتاب. بولاق هامش ١/ ٢٥٦ (قلت: القول للمبرد لا للسيرافي وقد قرأ المؤلف تفصل بتضعيف الصاد وكسرها.).

(٤) K. Bühler, Sprachtheorie, Jena 1934, 79 ff und 149 ff.

٢- يختلف كل من اسم الفاعل والمفعول[١] عن الصفة Adjeketiv في أن كلا منهما يجوز أن يعمل عمل الفعل الذي أخذ منه[٢]. والصفات التي لا تعمل أقل قوة عند سيبويه من اسمي الفاعل والمفعول؛ إذ ليس لها قوة أي منهما[٣]. فإذا أضيفت الصفات إضافة غير محضة شبهت في العمل باسم الفاعل[٤]. وقد يشار إلى اسمي الفاعل والمفعول بأنهما "عمل" وإلى الصفات

---

(١) المصطلحان كلاهما لا شأن لهما بالفاعل Agens والمفعول Actum، فالأمر في اسمي الفاعل والمفعول يتعلق بفصيلة صرفية يكون "فاعل" فيها وزناً لكل الأفعال الثلاثية المبنية للمعلوم، ويكون "مفعول" فيها وزناً لكل الأفعال الثلاثية المبنية للمجهول. أما في مصطلحي الفاعل والمفعول فالأمر يتعلق بفصيلة نحوية على أساس منطقي. راجع:

H. Fleisch, Esquisse d'un historique de la grammaire arabe in Arabica 4/ 1957/ 5.

ولكل من مصطلح فاعل Agens ومفعول Actum نظير عجيب هو Karman, Kartṛ في النحو الهندي القديم انظر في ذلك: Kõbert in Oriantalia N. S. 29/ 1960/ 328 - 30. وراجع في المصطلح الهندي:

- B. Liebich, Zur Einführung in die indische einheimische Sprachwissenschaft, SHAW, Phil - hist. Klasse 15, 1919, 14 oben.
- L. Renou, Terminologie grammaticale du sanskrit, paris o. J, 121 f und 123 f.

وأنا مدين للسيد الأستاذ الدكتور م. شللر (بهونغ) بتوجيهي إلى هذين البحثين في النحو الهندي، وأود أن أقدم له في هذا الموضع الشكر الجزيل.

(٢) سيبويه: الكتاب. بولاق ١/ ١٧١، ٢٩٧. باريس ١/ ١٤٣، ٢٥٦. (هارون ١/ ٣٤٠. ٢/ ١٦٩) (قلت: عبارة المؤلف غير دقيقة، لأن الصفة المشبهة تعمل عمل فعلها اللازم، وكان عليه أن يحدد وجه الاختلاف بينها وبين اسمي الفاعل والمفعول في أن كلا منهما يعمل عمل فعله المتعدي فضلاً عن اللازم).

(٣) سيبويه: الكتاب. بولاق ١/ ١٣، ١٤. باريس ١/ ١٠ (هارون ١/ ٣٣).

(٤) سيبويه: الكتاب. بولاق ١/ ٩٩. باريس ١/ ٨١ (هارون ١/ ١٩٤) فما بعدها.

بأنها "صفة غير عمل[١]" و"الصفات غير العمل"[٢] و"الصفات التي ليست بعمل[٣]و "عمل أو صفة غير عمل" (انظر الاستدراك في الهامش).

والسبب في أن اسمي الفاعل والمفعول يعدان في الأسماء ينبغي أن يبحث عنه في تصور سيبويه للجملة. فسيبويه يعد الاسم "الأول" في اللغة، والجملة عنده تتألف من اسمين - وقد ذكر مثالين لذلك هما" "الله ربنا" و "عبد الله أخونا" - دون حاجة إلي فعل، على حين أنه لابد للفعل من اسم إذا أريد إنشاء جملة (كلام)[٤]. ويوازن سيبويه بين الجمل التي يكون خبرها اسم فاعل، وتلك التي يكون خبرها فعلاً مضارعاً، ويقرر أن الخبرين متطابقان من

---

(١) سيبويه: الكتاب. بولاق ١/ ٢٨٨. باريس ١/ ١٩٥. (هارون ٢/ ٢٢).

(٢) السابق: بولاق ١/ ٢٣٤. باريس ٢٠١ (هارون ٢/ ٣٦).

(٣) السابق. بولاق ١/ ٢٥٧. باريس ١/ ٢١٩ (هارون ٢/ ٨٠).

استدراك:

لوحظ من قبل أن الصفة Adjektiv شبهت باسم الفاعل، ويبدو أن هذا التشبيه أفضى إلى أن يعد هذا وتلك في الأسماء حين وقعت الصفة موقع اسم الفاعل، وجاز أن ترتبط اشتقاقياً بالفعل، وقد عد سيبويه من المجموعة الاشتقاقية figura etymologica (الماضي، المضارع، المصدر، اسم الفاعل) اسم الفاعل في الأسماء: الكتاب. بولاق ٢/ ٢١٤، ٢١٦، ٢١٩. باريس ٢/ ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٩. (هارون ٤/٥، ٩، ١٦) وأطلق من بعد على الصفات التي تقع موقع اسم الفاعل في المجموعة الاشتقاقية نحو: مرض يمرض مرضاً فهو مريض" أسماء. الكتاب بولاق ٢/ ٢١٩. باريس ٢/ ٢٢٩، (هارون ٤/ ١٧) وانظر أيضاً: الكتاب. بولاق ٢/ ٢١٥. باريس ٢/ ٢٢٥ (هارون ٤/ ٢٧). وعلى العكس يمكن أن يعد اسم الفاعل صفة إذا لم يمكن إحلال الفعل محله. انظر مثلاً: الكتاب بولاق ٢/ ٢٠٦. باريس ٢/ ٢١٤ (هارون ٣/ ٦٣٢).

(٤) سيبويه الكتاب بولاق ١/ ٦. باريس ١/ ٥ (هارون ١/ ١٢)، وكذلك الكتاب بولاق ١/ ٧ . باريس ١/ ٦ (هارون ١/ ٢٣).

الوجهة الشكلية (إذ تدخل اللام علي كل منهما، كما أن دخول سوف علي الفعل المضارع مناظر لدخول الألف واللام على الاسم، وهما من حيث المعنى متطابقان[١]. ولما كانت كل الجمل عند سيبويه، كما تقرر من قبل، تتألف من اسمين أو من فعل واسم، لم يكن في وسعه إلا أن يعد اسم الفاعل فعلاً أو اسماً، وثمة مضارعة بين اسم الفاعل والصفة، من اليسير إثباتها دون تحيز، تنفي الرأى الذي قدمناه من قبل، وهو أن الصفة كانت عند النحاة العرب تابعاً تخصيصاً Attribut، وأنها بذلك تنتمي إلى مجال تركيبي مختلف كل الاختلاف. ومن كلا الاحتمالين في تحديد اسم الفاعل اختار البصريون أن يكون اسماً. وقد يكون ذلك لقبوله الشكلي للواحق Endungen، لكن الاحتمال الآخر تحقق أيضاً، فالكوفيون يعدونه فعلا[٢].

---

(١) السابق بولاق ١/ ٣، ٨٢. باريس ١/ ٢، ٧٠ (هارون ١/ ١٤، ١/ ١٦٤) وعلى أساس من ذلك أطلق على ما يقابل Imperfekt "الفعل المضارع لأسماء الفاعلين" إلي أي حد كانت هذه الفكرة الأساسية لـ "المضارع" كما وردت في المواضع التي تحدثنا عنها قبل معتدا بها عند النحاة المتأخرين؟ ذلك أمر ينبغي أن نترك البحث فيه الآن. لقد أغفل الزمخشري في المفصل ص ١٠٨ (ط دار الجيل ص ٢٤٤) الإشارة إلى الدلالة المشتركة بين اسم الفاعل والفعل المضارع التى وردت عند سيبويه، واكتفي في ذلك بأن قال: إن الفعل ضارع الاسم. هذه المضارعة الشكلية نفسها قال بها ابن الأنباري في كتاب الإنصاف اللذي اعتمد عليه ج. قايل G. Weil في كتابه: Die grammatischen Schulen von Kufa und Basra, zugleich Einleitung zu der Ausgabe des Kitab al - insaf von Ibn - al - Anbari, Leiden 1913, 22.

ويرد أيضاً في كتاب سيبويه نفسه بين الحين والحين التعبير: "الأفعال المضارعة للأسماء". الكتاب بولاق ١/ ٤٠٩، ٤١٠. باريس ١/ ٣٦٣، ٣٦٤ (هارون ٣/ ٩، ١٢).

(٢) انظر: ثعلب: مجالس ثعلب ت. عبد السلام هارون ص ٢٥٦ من ط الأولى. والسيوطي الأشباه والنظائر ط. حيدر آباد ١٣١٧ هـ ٣/ ٣٩.

٣- لا يعالج سيبويه الصيغة الاسمية: "أفعَل" دون وقوع في نوع من التناقض فـ "فعل" عنده اسم من جهة، وصفة من جهة أخرى.

وهو يتجة في الأبواب المتعلقة بهذا الموضوع اتجاها شكلياً بحتاً، فيمضي استدلاله على النحو الآتي[١]: أفعل في ذاته "مثال" لايتحدد إلا بعلامات صرفية خاصة، أى باتصال لواحق مخصوصة به، فيكون فعلاً إذا نُطق أفْعَلَ "f'al - a '، ويكون اسماً إذا نطق أفعَلٌ f'al - un '، ويكون صفة إذا نطق أفعلُ f'al - u.' وعلى أساس من هذا الاتجاه الشكلي لا يفرق سيبويه بادئ الرأي بين أفعل الدالة على اللون، و"أفعل" الدالة على الصفة و "أفعل" الدالة على التفضيل – وهذه الأخيرة هي عنده "أفعل منك"، ويجوز فيها أن تحذف "منك"[٢] – لكنه يصدر في ذلك كما تبين أمثلته، عن الصفات. وعلى حين أنه يرى "أفعل" في السياق المذكور صفة فهو يراه في موضع آخر، محدد نظرياً، اسما[٣].

لعل الرأى الإتي يسهم في إبراز هذا التناقض: تضارع صيغة "أفعل" عند سيبويه صيغة الفعل المضارع نحو أذهب وأعلم، وهذه المضارعة لا تقتصر على المبنى فحسب، بل هي متحققة أيضاً فيما يأتي من قوله: "ومضارعة "أفعل" الذي يكون صفة للاسم أنه يكون وهو اسم صفة، كما يكون الفعل صفة"[٤]. فتكون "أفعل" كما تبين في هذا الموضع، اسما حقاً إذا كانت فضلاً عن ذلك وفي الوقت نفسه "صفة" يمكن أن توضع بإزائها "أفعلٌ" الخاصة بالأسماء نحو:

---

(١) سيبويه: الكتاب. بولاق ٢/ ٥. باريس ٢/ ٥ (هارون ٣/ ٢٠٠).

(٢) السابق. بولاق ٢/ ٥، باريس ٢/ ٤. (هارون ٣/ ٢٠٢).

(٣) السابق. بولاق ١/ ٦. باريس ١/ ٥ (هارون ١/ ٢١).

(٤) السابق. بولاق ١/ ٦ باريس: سقطت منها. (هارون ١/ ٢١ – ٢٢).

أجدل، ويجوز من هذه الوجهة أن تضارع الفعل الذي يجوز أن يقع هو أيضا صفة، وفي هذا دلالة على أن ههنا نظامين مرجعيين يتداخلان. لقد كان من الواجب تقديم أسباب ترجع انتماء هذه الصيغة إلى الأسماء، كما كانت الحال في اسمي الفاعل والمفعول: لما كان مصطلح "صفة" قد حدد تركيبيا فلم يدخل بذلك في قسم من أقسام الكلم، بوصفه نوعاً خاصاً من الكلم، لم يبق من أقسام الكلم إلا الاسم والفعل، فكان مصطلح الاسم أكثر مناسبة لها. من جهة أخرى يجوز أن تكون "أفعل" الدالة على الصفة كغيرها من الصفات، وكالفعل، تابعاً تخصيصيا Attribut فتكون من ثم صفة على أساس من وظيفتها تلك. ويعين على ذلك أن الصفات، ومن بينها "أفعل" "صفة"، بمالها من وضع خاص مرتبط ببنيتها تعد جميعاً توابع تخصيصية Attribute.

٤- تنشأ تداخلات مماثلة في طائفة من الكلمات الجامدة التى يمكن أن يدخل جزء كبير منها، حسب المصطلحات اللاتينية، في الأداة Partikel، نحو من، ما، أى، أين، كيف، متى، كم، قط[١]، قبل، بعد، فضلاً عن كلمات مثل: حذار وبداد[٢] وهي كلها أسماء عند سيبويه، مع تقييدها بأنها "غير متمكنة"، وهي بذلك تضارع القسم الثالث من أقسام الكلم[٣].

وليس التمكن، في المقام الأول، كما قد يتبادر إلى الذهن، فصيلة

---

(١) انظر في ذلك:

Lane, 2538 b.

(٢) انظر: الصغاني: ما بنت العرب على فعال. تحقيق عزة حسن. دمشق ١٩٦٤ ص ٣٢، ٢٠ وكذلك:

M. Canard. La forme arabe" fa'āli, in: AJEO Alger. 1/ 1934 - 35 u. 23 f.

(٣) سيبويه: الكتاب. بولاق ١/ ٣، باريس ١/ ٢ (هارون ١/ ١٥).

مورفولوجية مقصورة على التصرف الكامل للأسماء، بل هو قدرة الاسم على أن يقع في كل المواقع النحوية، كأن يوصف، أو يعرف بأل .... الخ[١]، ولهذا لم تكن "غير" الكاملة التصرف اسماً متمكناً؛ لأنها لا تعرف أبداً ولا تجمع[٢]، فليس لها خصائص الأسماء التامة[٣]

ويري النحاة العرب علاقة منطقية أكيدة بين "التمكن" ووجود لواحق Endungen أو حركات إعرابية Endungsvokale. فلم يتحرك آخر "لدن" (جزمت)، ولم تكن كعند؛ لأنه ليس لها تمكنها[٤]. كذلك "قط" التي لها تقريباً معنى "حسب" لم يتحرك آخرها كما تحرك آخر "حسب"، لأن حسب أشد تمكناً. وذلك ظاهر في أن "حسب" يجوز أن تدخل عليها الباء واللام، ويجوز أن تستخدم صفة، على حين أن ذلك غير جائز مع "قط"[٥]، وعلى ذلك من الجائز الحديث عن علاقة منطقية بين "التمكن". و"التصرف" Flektierbarkeit.

وتأخذ الكلمات المذكورة، على أساس من هذا الجمود، موقعاً وسطا بين الأسماء والقسم الثالث من أقسام الكلم، فهي تعد في مجموعة الأسماء من جهة، لكنها من جهة أخرى، بسبب افتقارها إلى التمكن، ليست أسماء كاملة الاسمية، وإنما تضارع القسم الثالث من أقسام الكلم، ولتحديد ماهية هذه الكلمات لابد أولاً من تحديد القسم الثالث.

---

(١) السابق. بولاق ٢/ ٤٤، ٤٥، ١٣٥. باريس ٢/ ٤١، ٤٢، ١٣٧. (هارون ٣/ ٢٨٥، ٢٨٨، ٤٧٩).

(٢) السابق. بولاق ٢/ ١٣٥. باريس ١/ ١٣٧ (هارون ٣/ ٢٨٦).

(٣) السابق نفسه.

(٤) سيبويه: الكتاب. بولاق ٢/ ٤٤. باريس ٢/ ٤١، (هارون ٣/ ٢٨٦).

(٥) السابق. بولاق ٢/ ٣٥. باريس ٢/ ٣٢ (هارون ٣/ ٢٦٨).

يقول سيبويه في تعريف القسم الثالث من أقسام الكلم في بداية الكتاب: "وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل[١]". وقد فهم ج. ڤايس[٢] J. Weiss "ليس باسم ولا فعل" جملة صفة لـ "معنى"، وترجمها إلى الألمانية على النحو الآتي: "3. Harfe, die zum Ausdruck für etwas Gemeintes stehen, das nicht Name (d. h. Ding) und nicht Aktion ist."[٣] ولما كان هذا التعريف قد ورد في نهاية الباب نفسه، وتكرر من بعد غالباً (انظر ما يلي) بصيغة: "جاء لمعني، وليس باسم ولا فعل"[٤]، فضلا عن أن ترجمة معنى بـ Gemeintes التي يتوقف عليها فهم ترجمة ڤايس، ليست صحيحة من الناحية المعجمية، كان لابد أن تفهم "جاء لمعني" "وليس باسم ولا فعل" على أنهما جملتا صفة لـ "حرف" وتكون ترجمة التعريف إذن على النحو الآتي:

"und Harfe, die welche für eine Bedeutung stehen und welche kein Name und keine Handlung sind".

وكما تبين من التعريف المذكور في نهاية الباب الأول للقسم الثالث من أقسام الكلم (وإلى ذلك أشار ڤايس من قبل[٥]) وفي مواضع أخرى (انظر ما يلي) حيث يستبدل بالحرف "ما" النكرة، لا يدل الحرف عند سيبويه دلالة قاطعة

---

(١) السابق. بولاق ١/ ٢ باريس ١/ ١ (هارون ١/ ١٢)

(٢) J. Weiss, Die arabischen Nationalgrammatiker und die Lateiner in ZDMG 64/ 1910/ 376.

(٣) (قلت: أي: وحرف جاء لمعني، هذا المعني ليس باسم ولا فعل)

(٤) سيبويه: الكتاب: بولاق ١/ ٢. باريس ١/ ١ (هارون ١/ ١٢).

(٥) J. Weiss, Die arabischen Nationalgrammatiker und die Lateiner. S. 376.

على القسم الثالث من أقسام الكلم كما هى الحال عند النحاة المتأخرين. وإذا كان ذلك كذلك فمن الخطأ أن يفترض قايس أن "جاء لمعني" في التعريف فصل يخرج حروف الهجاء المفردة، المكونة لبنية الكلمة، ولا معنى لها في نفسها، من القسم الثالث من أقسام الكلم[١]. وحيث إن القسم الثالث من أقسام الكلم يجئ لمعنى فقد ورد ذكره في مواضع لم يذكر فيها مصطلح "الحرف" الذي قد يؤدي إلى اللبس ،ومن ثم قد لا يكون لهذه الإضافة ما يبررها. والراجح أن سيبويه أكد في مواضع مختلفة أن القسم الثالث من أقسام الكلم لا يجئ إلا لمعنى، فقال: "ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير[٢]"، "وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعنى(٣)"، "في الحروف التي ليست إلا لمعنى، وليست بأسماء ولا أفعال[٤]" وحاصل ذلك أن الوظيفة الحقيقية للقسم الثالث هي وروده لمعنى، وفي مقابله الاسم والفعل: أما الاسم فيقع على "شئ"، وأما الفعل فللدلالة على "حدث". وحين يقال من ثم إن القسم الثالث من أقسام الكلم يختلف عن الاسم والفعل، فإن التعريف "جاء لمعني" (ولم يجئ لشئ ولا لحدث) قد أعيد مرة اخرى بصيغة منفية، فكلتا العبارتين متكافئتان، ويمكن لذلك أن تحل إحداهما محل الأخرى، كما ورد في الكتاب: "ماليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير"[٥].

---

(١) Ebenda, S. 376.

(٢) سيبويه: الكتاب. بولاق ١/ ٣. باريس ١/ ٢، هارون (١/ ١٥).

(٣) السابق نفسه.

(٤) السابق. بولاق ١/ ٤. باريس ١/ ٣ (هارون ١/ ١٧).

(٥) سيبويه: الكتاب. بولاق ١/ ٣. باريس ١/ ٢ (هارون ١/ ١٥).

ولنعد الآن إلى الكلمات قيد البحث، ولنسأل: أى النتائج تستخلص من هذه المسألة؟ أبعد هذه الكلمات عن التعقيد هي الكلمات التي ترد بالصيغة الاسمية "فعال"؛ إذ يجوز أن تستخدم أمراً ومصدراً، ولذلك يعدها سيبويه أسماءً للفعل[١]، ويظهر أن انتماءها إلى الأسماء، كما يرى فايس[٢]، من باب الاضطرار إلى إدخالها في النظام فكان الاسم من بين أقسام الكلم الثلاثة أنسب لها. أما سائر الكلمات الجامدة فكان من الواجب حقاً أن تنتمي إلى القسم الثالث من أقسام الكلم، لأنها لا تدل على أشياء، بل تدل على معان (وظائف)، فإذا عدت برغم ذلك في الأسماء لقد كان من الواجب، ضرورة، أن تكون هناك أسباب أخرى مرجحة.

إن جزءاً من الكلمات المذكورة آنفاً يختلف فعلاً عن كلمات القسم الثالث من حيث إنها غير متصرفة unflektierbar، لكنها يمكن أن تستخدم تركيبيا استخدام الأسماء المتصرفة Flektierbar. أما أن يكون انتماء مجموعة كاملة من هذه الكلمات قائماً علي هذه الأسس التركيبية فاستنتاج يؤيده كلام سيبويه نفسه، فـ (قط) في رأيه اسم؛ لأنها لو لم تكن اسما ما جاز لك أن تقول: "قطك درهمان" فتقع "قط" "مبتدأ"[٣]، وما يقع مبتدأ فيه خصائص الاسم. ويربط سيبويه ربطاً مماثلاً لكنه غريب حقابين الوظيفة التركيبية ونوع الكلمة في "أنّ" و "أنْ" فـ "أنّ" عنده اسم لأنها في نحو: عرفت أنك؛ منطلق، وبلغني أنك منطلق" وقعت في موضع" الاسم المنصوب والمرفوع[٤]، وما يلي "أنّ" و "أنْ"

---

(١) السابق. بولاق ١/ ١٢٣، ٢/ ٣٦ فما بعدها. باريس ١/ ١٠٢، ٢/ ٣٤ فما بعدها (هارون ١/ ٢٤٢، ٣/ ٢٧٠ فما بعدها).

(٢) EI, deutsche Asugabe, II 480 a s.v ism

(٣) سيبويه: الكتاب. بولاق ٢/ ٣٥. باريس ٢/ ٣٣ (هارون ٣/ ٢٦٨).

(٤) السابق. بولاق ١/ ٤٦١. باريس ١/ ٤١٠ (هارون ٣/ ١١٩) وانظر أيضاً الكتاب بولاق ١/ ٣٦٨، ٢/ ٣٢. باريس ١/ ٤١٧، ٢/ ٣٠ (هارون ٢/ ٣٢٩، ٣/ ٢٦١).

من الأسماء أو الأفعال صلة لها[١]. وفي واحدة من الكلمات غير المتصرفة مثل "كم" التي يمكن أن تقوم في يسر بوظائف تركيبية مختلفة كان لابد أن يفضي الارتباط المنطقي المذكور آنفاً بين "الجمود" ونقص التمكن النحوي إلى واحد من الاعتراضات القوية، فقد قرر سيبويه أن "كم تقع فاعلا ومبتدأ ومفعولاً وظرفاً" وهي تكون .... اسما فاعلاً، ومفعولاً، ظرفاً، ويبني عليها"[٢]، ولها وظيفة الاسم المنون[٣]، ولم يقيدها إلا بأنها لا تقع إلا مقدمة[٤]. على أن استخدام "كم" استخداماً تركيبياً متعدد النواحي يعارض حقيقة مسلما بها هي أن "كم" غير متصرفة، لكن سيبويه يلجأ إلى الحيلة فيرى أن لـ "كم" قدرة على التنوين، ثم يعلل ذهاب الحركة منها بتعليل واهٍ هو أنها غير متمكنة، وهو بذلك يعارض رأيه الخاص. هذه الحلقة المفرغة تبدو من الربط غير المطابق للحقيقة اللغوية بين عدم التصرف وفقدان التمكن النحوي.

وهذا الاستدلال نفسه الذي أفضى إلى أن تعد "قط" و "أنّ" و "أنْ" و "كم" في الأسماء لابد أن يفترض أيضا مع "من" و "ما" و "أي". ولم تجر تجربة الاستبدال النحوي Syntaktische Austauschprobe لها في الكتاب فيما أعلم، مع الأسماء كاملة التصرف، بلى، يقول سيبويه على الأقل: إنها بمنزلة هذا وذاك [٥]. أي أنها تطابق اسمي الإشارة هذا وذاك، وهما اسمان.

ولا تثير الكلمات: أين، متى، إذا، قبل ...... الخ التي تنتمي هي

---

(١) السابق. بولاق ١/ ٤٦١. باريس ١/ ٤١٠ (هارون ٣/ ١١٩).

(٢) سيبوية الكتاب. بولاق ١/ ٢٩١. باريس ١/ ٢٥٠ (هارون ٢/ ١٥٧)

(٣) السابق. بولاق ١/ ٢٩١، ٢٥١ باريس ١/ ٢٥١ (هارون ٢/ ١٥٧)

(٤) السابق. بولاق ١/ ٢٩١، باريس ١/ ٢٥١ (هارون ٢/ ١٥٨)

(٥) السابق. بولاق ١/ ٤٩١. باريس ١/ ٤٤٠ (هارون ٢/ ١٥٦).

أيضا إلي الأسماء غير المتمكنة مشكلة التعارض المذكور سابقاً، إذ إنها ثابتة تركيبيا إلي حد بعيد، وبذلك يطابق عدم التصرف فيها فقدان التمكن، والكلمات التي ترد منصوبة مثل "عند" و "فوق" و "قبل" تنتمي إلي الظروف (التي تكون للمكان والزمان) وتقع فيها الأشياء [١] والكلمتان "تحت" ، و"خلف" تعدان في ظروف المكان [٢].

يعد سيبويه الظروف أسماء [٣]، وذلك مقنع في بعض الظروف التي هي أسماء حقيقية كيوم، وليلة، وبكرة ونحوها. كذلك لا تمثل كلمات مثل "عند" وفوق" و"قبل" صعوبة؛ لأنها عند سيبويه كانت في الأصل أسماء، ثم صارت مواضع للأشياء [٤]. والرأي نفسه يمكن أن ينطبق على "قبل" و "بعد"، ولكنه لا يصدق على كلمات الاستفهام: أين ومتى ونحوها، فهذه تقع عند سيبويه مع دلالتها فعلاً على الزمان والمكان موقع "من" و "ما" اللتين تعدان في الأسماء "غير الظروف". ولما كان انتماء "من" و "ما" إلى الأسماء قد تقرر علي أساس اعتبارات تركيبية لا تصدق على كلمات الاستفهام عن المكان والزمان، فلا يزال السؤال لم تعد كلمات مثل أين ومتى أسماء؟ لا إجابة له حتى الآن.

والحق أن مسألة لم تكون كلمات الاستفهام هذه أسماء مطابق للسؤال: لم تعد في الظروف أصلا؟ إذ إن هذه، كما تقرر من قبل، إخبار عن ظروف لأشياء على حين أن كلمات الاستفهام عن المكان والزمان لا "تطلق" على ظروف، بل

---

(١) سيبويه: الكتاب. بولاق ١/ ٢٠١. باريس ١/ ١٧٠ (هارون ١/ ٤٠٣).

(٢) السابق. بولاق ١/ ٢٩١. باريس ٢٥٠ (هارون ٢/ ١٥٦).

(٣) السابق: بولاق ٢/ ٣٥. باريس ٢/ ٣٢ (هارون ٣/ ٢٦٧) وغيرها.

(٤) سيبويه: الكتاب بولاق ١/ ٢٠٩. باريس ١/ ١٧٧ (هارون ١/ ٤٢٠).

(٥) السابق: بولاق ٢/ ٣٥. باريس ٢/ ٣٣ (هارون ٣/ ٢٦٧) وراجع أيضاً: الكتاب: بولاق ١/ ٤٣١. باريس ١/ ٣٨٤ (هارون ٣/ ٥٦).

"تسأل" عن ظروف. وسيبويه نفسه يضمها إلى كلمات الاستفهام[١].

وجهة النظر التي يمكن بها أن تعد كلمات الاستفهام عن المكان والزمان "علامات" على المكان والزمان هي الإبهام Unbestimmtheit. وقد جمع سيبويه مجموعة الأسماء غير المتصرفة المنتمية إلى الظروف تحت عنوان: "الظروف المبهمة غير المتمكنة"[٢]، وكلمة مثل "قبل" هى عند سيبويه "مبهمة": لأنها يمكن أن تدل على أى وقت سابق. "كانت تقع على كل حين"[٣]. فإذا عدت كلمات الاستفهام عن المكان والزمان دالة أيضاً على أمكنة وأزمنة مبهمة، فذلك قائم على الاعتبار الآتى: في جملة مثل: أين فلان؟ فإننا بهذا السؤال نسأل عن مكان يمكن أن يكون "فلان" موجوداً فيه، وهو يتضمن في الوقت نفسه أن "فلانا" لابد أن يكون موجوداً في مكان ما. فإذا تحقق هذا الشرط الضمني عند استخدام كلمة الاستفهام بوصفه أساساً في تقديرها أمكن أن تعد كلمة الاستفهام علامة مبهمة على مكان ما، به يظل نوع المكان مبهماً، وتكون كلمة الاستفهام بذلك علامة مبهمة على مكان ما. "الإبهام" معيار يتردد كثيراً عند سيبويه، وكذلك تعابير مثل: كذا وكذا" في جملة": "له كذا وكذا درهما"[٤] و"مثله" في جملة "لي مثله"[٥] هي تعابير مبهمة، وكلمات الإشارة هي أسماء مبهمة مطلقا[٦].

يظهر مما سبق أن الظروف، بوصفها علامات للمكان والزمان، أى على

---

(١) السابق. بولاق ١/ ١٥، ٢٢، ٢٩١. باريس ١/ ٤٠، ٤١، ٢٥٠ (هارون ١/ ٩٩، ١٠١، ١٥٦).

(٢) سيبويه: الكتاب بولاق ٢/ ٤٤. باريس ٢/ ٤٠ (هارون ٣/ ٢٨٥).

(٣) السابق بولاق ٢/ ٤٤. باريس ٢/ ٥١. (هارون ٣/ ٢٨٦).

(٤) السابق بولاق ١/ ٢٩٧. باريس ١/ ٢٥٦. (هارون ٢/ ١٧٠)

(٥) السابق: بولاق ١/ ٢٩٨. باريس ١/ ٢٥٧ (هارون ٢/ ١٧٢)

(٦) انظر ص من هذا البحث.

أساس من وظيفتها الدلالية، أسماء..هذا التصور متداخل مع تصور تركيبي، ومن المقرر أنه في العلاقة التركيبية يقع كل من الاسم والظرف في مقابل الآخر في علاقة متباينة، ولعل ذلك أن يكون ملحوظاً بوضوح في كلمات مثل: خلف، قبل، تحت، ونحوها، التي تقوم بوظيفة "حروف جر"، ويعد سيبويه المنصوب منها ظروفاً، وإلا فأسماء. من ثم فإن "خلف" في العبارة "داري من خلف دارك فرسخان"(١) اسم، وتعد "ناحية" ظرفاً إذا وقعت منصوبة، واسماً إذا وقعت مرفوعة(٢)، ولهذا جاز لسيبويه أن يقول عن الظروف: خلف، أمام، تحت: " إنها أقل استعمالاً في الكلام أن تجعل أسماء"(٣)أي أنها أكثر استعمالا في الوظيفة الجرية. من ثم أمكن أن يعد الاسم الذي ليس بظرف جزءاً من الجملة Satzteil، وتنحصر وظيفته الأساسية على المستوى التركيبي في أن يقع مسنداً إليه، ومفعولاً به، ويتاح هنا تعريف محدد جديد للاسم، لا على أساس من وظيفته الاسمية Nennfunktion، بل علي أساس من الوظيفة التركيبية التي يطابق بها كل من الفاعل والمفعول به الاسم(٤). ويمثل الاسم والظرف من ثم مجموعتين فرعيتين محددتين تركيبا لمفهوم عام للاسم محدد دلاليا، يشمل في تعريفه الأصلي الظرف أيضا، ويتقرر هذا التفريع التركيبي للاسم حين يعرف القسم الثالث من أقسام الكلم بأنه ماليس باسم ولا

---

(١) سيبويه: الكتاب، بولاق ١/ ٢٠٨. باريس ١/ ١٧٦ (هارون ١/ ٤١٧)

(٢) السابق. بولاق ١/ ٢٠٤. باريس ١/ ١٧٣ (هارون ١/ ٤١١).

(٣) السابق. بولاق ١/ ٢٠٤. باريس ١/ ١٧٣ (هارون ١/ ٤١١).

(٤) سيبويه: الكتاب. بولاق ١/ ٢٩١. باريس ١/ ٢٥٠ (هارون ٢/ ١٥٨). والنص مذكور في ص من هذا البحث.

ظرف[١]، ومنه يفهم أن القسم الثالث مالا يقع فاعلاً ولا مفعولاً ولا ظرفاً.

(٥)

من العسير القول: إلي أى حد تتفق نظريات سيبويه مع أفكار السابقين عليه والمعاصرين له: ذلك بأن المؤلفات النحوية المنظمة قبل زمن سيبويه حتى النظريات الصوتية للخليل في كتاب العين التي وصلت إلينا شذرات[٢] ليست معروفة، لكن هذه بطبيعتها قليلة الجدوى في مناقشة المشكلة الراهنة. ونخرج منها علي كل حال بأن الخليل قد ميز أيضا بين الاسم والفعل والقسم الثالث من أقسام الكلم[٣]، والأمثلة التي قدمها الخليل عند مناقشة الأسماء الثلاثية والرباعية والخماسية هي في مجموعها أسماء ذوات مثل عمر، وجمل، وشجر ونحوها[٤]، ولا تظهر الصفات في قائمته، وبهذا تتفق نظرية الخليل ونظرية تلميذه سيبويه، أما أن يكون الخليل قد عد كلمات الإشارة واسمي الفاعل والمفعول .... الخ في الأسماء، وهو أمر لا يمكن إيضاحه من مواضع الاستشهاد غير الكافية في مقدمة كتاب العين، فأمر مفترض مع ذلك، لأن من المرجح أن يكون سيبويه قد دون رأياً منقولاً عن الخليل.

---

(١) السابق. بولاق ١/ ٩، ٢٠٩، ٢/ ٤٤ باريس ١/ ١٧٧، ١٧٨، ٢/ ٤١ (هارون ١/ ٤١٩، ٤٢٠، ٣/ ٢٨٥.

(٢) انظر:

S. Wild, Das Kitāb al ᶜ ain und die arbische Lexikographie, Wiesbaden 1965, 28 ff.

(٣) الخليل بن أحمد: كتاب العين. تحقيق عبد الله درويش. بغداد ١٩٥٧ ١/ ٥٣

(٤) السابق نفسه.

وقد أوردت أحياناً بعض المصادر أقوال المعاصرين لسيبويه في الاسم، فقد أورد ابن فارس[١] تعريف الكسائي[٢]، وهو الند الكبير لسيبويه، للاسم بقوله: "الاسم ما يوصف". وثمة ملحوظة مماثلة موجودة في كتاب سيبويه[٣]. وينقل ابن فارس أيضا تعريف الأخفش[٤] (الأوسط) والفراء[٥] للاسم بمعيارين نحوي وصرفي[٦]. ولا يعد أى من هذه التعريفات إضافة إلى نظريات سيبويه. وقد ظلت على وجه الخصوص مشكلة الصفات دون حل.

(٦)

ينبغي أن نتتبع حدود الموضوع الذي عالجناه حتى الآن في بعض الدراسات النحوية العامة المهمة عند النحاة العرب، ونستخدم لذلك:

١- كتاب الجمل للزجاجي[٧] (ت ٣٣٧ هـ/ ٩٤٩م).

---

(١) ابن فارس الصاحبي ت. الشويمي ص ٨٣ (ت. صقر ص ٩٠).

(٢) GAL I 115, S I 177.

(بروكلمن: تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٩٧).

(٣) انظر ص   من هذا البحث.

(٤) GAL I 105, S I 165

(بروكلمن: تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٥١).

(٥) GAL I 116, S I 178

(بروكلمن: تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٩٩).

(٦) ابن فارس: الصاحبي ت. الشويمي ص ٨٣ (ت. صقر ص ٩٠)

(٧) GAL I 110, S I 170

(بروكلمن: تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٧٣).

٢- كتاب فقة اللغة المسمى بالصاحبي لابن فارس[١] (ت ٣٥٩/ ١٠٠٥م).

٣- كتاب المفصل للزمخشري[٢] (ت ٥٣٨ هـ/ ١١٤٤م).

ولا يطمع البحث إلى التأريخ المباشر لتطور المصطلحات المرادة: إنه ليس إلا محاولة لإبراز بعض المعالم على الطريق إلي التعقيد الفلسفي، وسوف أورد أقوال النحاة الآخرين، كما ذكرت في المصادر، في موضعها المناسب.

١- يميز الزجاجي في كتابة "الجمل"[٣]، كسيبويه، ثلاثة أقسام للكلم[٤]، ويعرف الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض[٥]. كذلك عرف المبرد (ت ٢٨٥ هـ/ ٨٩٨م)، وهو متقدم على الزجاجي، الاسم من قبل[٦]، فكلا الرجلين يعرف الاسم إذن تعريفاً تركيبيا syntaktisch، ولا يخرج بذلك عن الإطار الذي رسمه سيبويه من قبل. ولما كانت هذه الشرائط التركيبية لا تتحقق في الصفة فلا غرابة في أن الزجاجي لا يطلق على الأمثلة التي ساقها للاسم هنا وفي سياق آخر "صفات"[٧].

---

(١) GAL I 130, S I 198

(بروكلمن: تاريخ الأدب العربي ٢/ ٢٦٥).

(٢) GAL I 289, S I 507.

(بروكلمن: تاريخ الأدب العربي حـ٥ نقله إلي العربية د. رمضان عبد التواب القاهرة ١٩٨٣ ص ٢١٥).

(٣) تحقيق محمد بن أبي شنب. باريس ١٩٢٧.

(٤) الزجاجي: الجمل ص ١٧.

(٥) السابق نفسه.

(٦) انظر ما نقله ابن فارس عنه في الصاحبي ص ٨٤ (ت صقر ص ٩١).

(٧) الزجاجي الجمل ص ١٧، ٢٦.

ويعد الزجاجي - إلى جانب أسماء الذوات والأعلام - كلمات الإشارة[١] والموصولات[٢] ولواحق معينة كتاء الفاعل في قمت[٣]، واسمي الفاعل المفعول[٤]، أسماء. ويطلق الزجاجي على ما يقابل Infinitiv المصدر، ويسميه "اسم الفعل"(٥).

على أن المعالجة التامة للصفة مفتقدة عند الزجاجي، وهو يعالج الصفات التي على وزن "فَعُول" و"مفعال" و "فعّال و "فَعِل" و"فعيل" تحت عنوان: "باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل[٦]، ولا نجد عنده معالجة أخرى للصفة، منظمة على نحو ما، وهو يطلق عليها في تضاعيف الكتاب مصطلح "نعت" أو "صفة".

٢- لقد احتفظ ابن فارس في كتابة الصاحبي[٧] بتقسيم سيبويه للكلم ثلاثة اقسام، ونبحث عبثاً في الصاحبي عن نظام محكم وراء هذا التقسيم.

لقد كان ابن فارس، بلاشك، على وعي تام بأن تعريف الاسم أمر مشكل فعلق على التعريفات المتباينة[٨]، واستقر رأيه في النهاية علي صيغة "..... أن الاسم ما كان مستقراً على المسمي وقت ذكرك إياه ولازما له[٩]، ويستنتج

---

(١) السابق ص ٢٥٢، ٣٦١.

(٢) السابق ص ٣٣٨ فما بعدها.

(٣) السابق ص ٣٥١.

(٤) السابق ص ٩٥ فما بعدها، ٢٩٢ فما بعدها.

(٥) السابق ص ١٧.

(٦) الزجاجي: الجمل ص ١٠٤.

(٧) تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت ١٩٦٤.

(٨) السابق ص ٨٢ (ت صقر ص ٨٩).

(٩) السابق ص ٨٥ (ت صقر ص ٩٢).

من ذلك أن ابن فارس لا يعد، كسيبويه والزجاجي، الصفة اسماً، ويؤيد ابن فارس نفسه هذا الاستنتاج حين فصل القول في سياق آخر فقال: "أما الفرع فمعرفة الأسماء والصفات كقولك رجل وفرس، وطويل وقصير"(١). وليس للصفة عند ابن فارس مصطلح موحد فهي صفة(٢)، ووصف(٣)، ونعت(٤). ولها وظيفتان(٥): أولاهما أنها تميز مسمى بالاسم من آخر مسمى بالاسم نفسه، مثل: زيد العطار و وزيد التميمي. والثانية أنها تكون للمدح وللذم مثل "عاقل" و "جاهل".

لقد حاول ابن فارس، كما حاول سيبويه من قبل(٦) أن يعقد صلة بين كل من اسم الفاعل والصفة وبين الفعل الذي ينتمي إليه كل منهما. فالصفة - وابن فارس يعد في هذا السياق اسم الفاعل صفة (نعتاً وجمعه نعوت) - مأخوذة من الفعل نحو: قام - قائم. يقول: " النعت يؤخذ عن الفعل نحو: قام فهو قائم(٧)" ويختلف كل من اسم الفاعل والصفة عن الفعل المتصرف في أنهما يدلان على صفات ملازمة للموصوف بها "لأن النعوت لازمة" وفي موضع آخر (في باب أجناس الأسماء(٨)) يحمل سمة تقريرية جمع ابن فارس كلا من اسم الفاعل والصفة تحت مفهوم جامع هو "المشتق"، وهو في حقيقته يعد شعيبة من الاسم. وهذا تجديد يخالف فصل سيبويه الاسم عن الصفة، ذلك الفصل

---

(١) السابق ص ٢٩ (ت. صقر ص ٣).

(٢) السابق ص ٢٩، ٩٦، ٢٢٥ (ت صقر ص ٣، ١١٤، ٣٧٥)

(٣) السابق ص ٨٧، ٢٧٠ (ت صقر ٩٦، ٤٦١)

(٤) ابن فارس: الصاحبي ص ٨٨ (ت صقر ٩٨)

(٥) السابق نفسه.

(٦) راجع ص من هذا البحث.

(٧) ابن فارس الصاحبي ص ٢٧٢ (ت. صقر ٤٦٣)

(٨) السابق ص ٩٦ (قلت:صوابه ٨٦، وهو في ت. صقر ٩٦).

الذي لا يزال موجوداً عند ابن فارس، وإن لم يذكر له دلالة أساسية.

٣- ونختتم مناقشة الدراسات النحوية العربية بالمفصل للزمخشري[١]:

ينحصر جهد الزمخشري في عرض النحو العربي عرضاً منظما إلى حد بعيد، وإذا كان هذا لم يستقم له في كل موضع فما ذلك إلا لأن الموروث من النظريات النحوية والمصطلحات حال دون ذلك في بعض الحالات. إلي أي مدي اعتمد الزمخشري على النحاة المتقدمين؟ ذلك أمر لا يمكن تحديده في كل حال، لأن للأجزاء النظرية عادة طابعاً استدلاليا Apodiktisch حاسماً.

لقد وضع الزمخشري التقسيم المألوف للكلم في إطار علاقة منطقية: فالكلمة جنس يتركب من ثلاثة أنواع: اسم، وفعل، وحرف (والحرف عند الزمخشري مصطلح مستقر للقسم الثالث من أقسام الكلم)[٢]. وقد عرف الاسم بأنه: "مادل على معني في نفسه دلالة مجرد عن الاقتران"[٣]. والتعريف بهذه الصيغة ليس مفهوماً فهماً تاما، وهو مستوفى عند السيرافي[٤] (ت ٣٦٨ هـ): "كلمة دلت علي معنى في نفسها من غير اقتران محصل بزمان"[٥]. هذا التعريف يضع من جهة حدوداً للاسم في مقابل القسم الثالث من أقسام الكلم، وهو ما دل على معنى في غيره، ويضع له من جهة أخرى حدوداً في مقابل الفعل الذي يعده النحاة العرب مركبا من

---

(١) نشرة بروخ سنة ١٨٧٨.

(٢) الزمخشري: المفصل ط. بروخ ص ٤.

(٣) السابق نفسه.

(٤) نقلا عن ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٢٢.

(٥) (كذا في الأصل. قلت: والذي في شرح المفصل، وفي شرح السيرافي هو: بزمان محصل. انظر ابن يعيش شرح المفصل ١/ ٢٢، شرح السيرافي ١/ ٥٣).

حدث وزمان[١].

وقد قدم الزجاج (ت ٣١٠ هـ) تعريفاً مماثلا للاسم نقله عنه ابن فارس[٢] هو: "صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان". هذا التعريف يضع حدوداً للاسم في مقابل الفعل، لكنه لا يضع له حدوداً في مقابل القسم الثالث من أقسام الكلم؛ لأن هذا القسم الثالث في تعريف سيبويه (ومن سبقه) دال على معنى[٣]. وقد أشار ابن فارس قبلاً إلى ضعف تعريف الزجاج. لقد كان تعريف الاسم، كما ورد عند الزمخشري، أقرب إلى القبول لما فيه من إضافة مميزة: الاسم ما دل على معنى "في نفسه" والحرف ما دل على معنى "في غيره".

لقد أورد الزمخشري خصائص للاسم هي: جواز الإسناد إليه، ودخول حرف التعريف عليه، والجر، والتنوين، والإضافة"[٤].

والتقدم الذي أحرزه تعريف كل من الزمخشري والسيرافي، في مقابل ما ورد عند الزجاجي وابن فارس، لا يمكن تجاهله، فلم يعد الاسم "اسما" Name به يسمي الشئ، وهو مالا ينطبق على الصفات وبعض أسماء المعنى، بل أصبح علامة على فصيلة من الكلمات Wortklasse ذات دلالة محددة، وخصائص صرفية ونحوية معينة. وجذور هذا التعريف للاسم موجودة فيما أذكر عند سيبويه من قبل.

يميز الزمخشري للاسم كلتا المجموعتين: اسم الجنس Gattungsname

---

(١) الزمخشري: المفصل ص ١٠٨ وانظر ص   من هذا البحث

(٢) ابن فارس الصاحبي ص ٨٤.

(٣) انظر ص   من هذا البحث.

(٤) الزمخشري: المفصل ص ٤. وانظر في هذه النقطة الأخيرة ابن يعيش ١/ ٢٥.

(Appellativium)، والاسم العلم Eigenname[1] واسم الجنس ينقسم الى اسم عين konkretes Nomen واسم المعنى abstraktes Nomen، وكل منهما ينقسم إلى اسم غير صفة Substantiv، واسم هو صفة Adjektiv. ويقدم الزمخشري أمثلة للاسم غير الصفة نحو: رجل وفرس وعلم وجهل، وللصفة كاتب وجالس ومفهوم ومضمر[2]

والتمييز بين اسم العين واسم المعنى الذي لا وجود له، فيما أعلم، عند سيبويه موجود فعلاً على نحو آخر عند النحوي أبـــي علي الفـــارسي[3] (ت ٣٧٧ هـ/ ٩٨٧م)، فهو إذن ليس من ابتداع الزمخشري.

بهذا التقسيم اللغوي النظري تم إصلاح نوعين خطيرين من القصور عند النحاة العرب، فقد أصبح لكل من الصفة واسم المعنى مكان راسخ في النظام، والاسم في المصطلح العربي يطابق الآن إلى حد بعيد الاسم في المصطلح اليوناني onoma والمصطلح اللاتيني nomem.

على أن الزمخشري لم يلتزم بنظامه هذا التزاما صارما عند التطبيق، فهو يطلق على ما يقابل المصطلحين Adjektiv و Attribut كليهما مصطلح "صفة" ، وقد أغراه فيما يبدو، هذا الازدواج الدلالي الملازم للتطور التاريخي

---

(١) الزمخشري: المفصل ص ٥ فما بعدها.

(٢) السابق نفسه ص ٥

(٣) GAL I 113, S I 175 .

وانظر:

L. J. Mamulija, Grammatičeskij traktat abu ʿAlī al - Farisī in Semitskie Jamitskie Jazyki, Moskva1965 II 577 Nr. 1.

للمصطلح بالخلط بين النوعين المندرجين تحته. وباب الصفة يبدأ عنده بالكلمات الآتية "الصفة هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو: طويل، وقصير[١]، (وأتبع ذلك باثنتي عشرة صفة). وهذا التعريف كما لاحظ ابن يعيش[٢] بحق غير مناسب لما يقابل Attribut؛ لأنه لا يكون أسماءً فحسب، بل يكون أيضاً جملاً وظروفاً، فالاسم ليس جنساً Oberbegriff له، وفضلاً عن ذلك فالخبر، كما يضيف ابن يعيش، يدل أيضا علي "الأحوال". فهذا التعريف لا ينطبق إلا على ما يقابل Adjektiv، لكن لما كان الزمخشري يناقش في هذا الباب أيضاً ما يقابل الجملة الموصولة دون رابط asyndetischer Relativsatz التي تحمل أيضاً مصطلح "صفة" من حيث إنها تابع تخصيصي جملي Satzattribut للاسم النكرة، فلا يبقى في النهاية إلا أن تكون الصفة Adjektiv والتابع التخصيصي Attribut عند الزمخشري شيئا واحداً، ومثل ذلك عند شارحه ابن يعيش، فحين حاول هذا أن يدحض قول الزمخشري المذكور آنفاً: "الصفة هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات" دل ذلك على أنه في المقام الأول لا يفهم من الصفة ما يقابل Adjektiv بل ما يقابل Attribut، فلم يخطر له على بال أن الزمخشري يشير هنا في الأساس إلى نوع من أنواع الكلم هو "الصفة".

فضلاً عن ذلك تظهر في "المفصل" البوادر الأولى للتعقيد المصطلحي لقد عالج الزمخشري أنواع الكلم التي وردت عند سيبويه عرضاً للتمثيل للاسم في الباب المخصص للاسم، باستثناء "أنْ" و"أنّ" اللذين هما عند الزمخشري من الحروف دون أن نجد حكمة وراء ذلك.

---

(١) الزمخشري: المفصل ص ٤٦.

(٢) ابن يعيش اشرح المفصل ٣/ ٤٧.

في ختام هذا البحث نحاول أن نوجز النتائج فيما يأتي:

لقد حاول البحث إبراز أن لمصطلح الاسم تصوراً يصدر عنه هو أن الكلمات التي تطلق على الأشياء تكون أسماء لها، مما أدى إلى أن تستبعد من الأسماء الصفات وأسماء المعنى، تلك التي لا يمكن أن تعد أسماء لأشياء. وفي التطور اللاحق للمصطلح يمكن أن نلحظ أن هذين البابين تداخلا مع الأسماء عند سيبويه.

إن نقطة البدء ينبغي أن تكون في تقسيم الكلم ثلاثة أقسام: اسم (شئ)، وفعل (حدث)، ثم مجموعة من الكلمات لا تدل على أسماء ولا على أحداث، بل وضعت لمعان (وظائف). وقد عدت الصفة في حقيقتها تابعاً تخصيصياً تركيبيا Syntaktische Attribut ، فوقعت بذلك خارج النظام.

وقد ضمت طائفة من أنواع الكلم إلى الأسماء على الرغم من أنها لا يمكن أن تعد أسماءً لأشياء، حيث كانت الأسباب المرجحة لذلك أسباباً شكلية وتركيبية. هذا هو النظام الأساسي كما ورد عند سيبويه.

في الوقت نفسه نشأ تعريف صرفي ونحوي للاسم، أصوله موجودة من قبل عند سيبويه، أجاز في التطبيق المنطقي أن يتسع الاسم ليشمل الصفة، واسم المعنى، ولا نكاد نحس في هذه المرحلة من التطور بالفكرة الجوهرية التي تعد الاسم اسماً لشئ، هذا التحديد المختلف للاسم يسره، بل جعله جائزاً، أنه ليس هناك تعريف واضح للاسم عند سيبويه، ومن ثم لم يضع النحاة المتأخرون أنفسهم بهذا التعريف الجديد للاسم موضع المخالف لسيبويه، فإذا ضموا الصفة واسم المعنى إلي الاسم فقد استغلوا ما يمكن أن يسمى ثغرة عند سيبويه.

ويجوز أن نتساءل: هل التطور المذكور آنفاً مضى أصيلا أو أن للتأثير الهللينستي دوراً في ذلك كما كان له دور في كثير من العلوم الإسلامية

الأخرى؟

غير مقنع انتفاء التأثير اليوناني. أما أن تكون تسمية الكلمة الدالة على الشئ بـ "الاسم" فكرة منطقية معقولة فإن لذلك سنداً من naman في النحو الهندي القديم قبل بانيني(١)، ويمكن لذلك أن نعد مع ڤايس(٢) التناظر بين onama و"اسم" تطابقاً كامنا في جوهر الشئ، وكذلك يمكن إيضاح التطور الأخير، دون قسر، من خلال هذه الفروض.

---

(١) انظر:
L.Renou, Terminologie grammaticale du sanskrit paris o. J., 435 und 170.

(٢) Die arabische Nationalgrammatiker und die Lateiner. S. 380.

تعليـــق
(١)

أول ما يلفت النظر في هذا البحث أن الكاتب اختار له عنوانا :

Nomen, Substantiv und Adjektiv

bei den arabischen Grammatikern

فجمع فيه بين مصطلحي Substantiv, Nomen وهو جمع لاأعرف له وجها، ولاأعرف لغويا غيره أتي بهما على هذا النحو متعاطفين ، فكلاهما مأخوذ عن اللاتينية [١]، ونحاة الألمانية على أن لمصطلح Nomen مفهومين أحدهما ضيق يرادف مصطلح Substaiv ، والآخر واسع يشمله، ويشمل الصفة Adjektiv ، والضمير Pronomen والعدد Nomerale وبعضهم يجعله شاملا له وللصفة فحسب [٢].

ويبدو أن هذا المفهوم الضيق ضرب من التطور، أو التسمح في استخدام المصطلح؛ إذ لانجد له سندا تاريخيا، فهو فى علم اللغات الهندية الجرمانية مصطلح جامع للكلمات الاسمية : الاسم Substantiv ،والصفة، والضمير، والعدد[٣].

ويذكر الباحثون أن مصطلح Nomen مأخوذ عن المصطلح اليوناني On-oma، وهو في النحو اليوناني القديم يشمل عند ديونسيوس ثراكس (ق١ ق.م) الاسم .Subs والصفة Adj. وهـو عنـد معـاصرة الرومـاني فارّو Varro يشمل .Subs والصفة والضمير [٤].

(1) W.Müller, Das Fremdwörterbuch. Duden 5 (Mannheim 1974) S. 497, 699).

(2) H. Bossmann, Lexikon der Sprachwissenschaft. Stuttgart 1983 S. 349.

(3) E. Burgschmidt, sprachwissenschaftliche Termini für Anglisten. Nürnberg 1976 S. 127

(4) H. Stammerjohann (Hrsg), Handbuch der Linguistik (München 1975) S. 564-565

والأمر في استخدام مايقابل هذين المصطلحين عند نحاة الإنجليزية على خلاف ؛ إذ يدل مصطلح Substantive (= Nomianl) عندهم على الاسم noun ومايستخدم استخدمه من الأسماء التي ليست لها كل خصائص الاسم، بل فيها بعض منها كالضمير، والصفة، والظرف، واسم الفاعل، وأي مركب نحوي يقع موقع الاسم ويقوم بوظيفتة. أما مصطلح noun فيستخدم عند نحاة الإنجليزية للدلالة على قسم من أقسام الكلم يتميز بأن له صيغتي إفراد وجمع نحو : table, tables، وتلحقة لاحقة الإضافة كما في man's، ويمكن أن يحول من صيغة إلي أخرى بلواحق مثل -ism, -ity, -ness, -ment .. الخ[1]. فما يقابل substantive في الإنجليزية هو Nomen في الألمانية[2]. فإذا أريد الحديث عن الاسم قسما من أقسام الكلام كان الاقتصار على Substantiv في الألمانية أدق، وقد أخذ به أغلب نحاتها، ولاحجة لإنجل U.Engel فيما يذكره من ترادف المصطلحين ترادفاً تاماً في كثير من الأنحاء، وإيثاره مصطلح Nomen ورغبته عن مصطلح Substantiv؛ لأن الأول فيما يزعم متداول عالميا[3].

لكن "ديم" لم يقتصر على Substantiv، بل عطفه Nomen قبله، فإذا كان مراده الحديث عن الاسم قسما من أقسام الكلم، وهو كذلك بلاشك فلم لم يقتصر علي Substantiv ؛ وإذا كان مراده اتساع المصطلح ليشمل الاسم ومايقع موقعه أو يستعمل استعماله، وهو مايقوم عليه التصور العربي، فلم لم

(1) Hartmann & Stork, Dictionary of Language and Linguistics (London 1972) pp. 151, 174.

(٢) قابل رايت Wright مصطلح noun بمصطلح nomen، وهو غير ماستقر عليه النحاة المعاصرون الآن انظر W.Wright, AGrmmar of the Arabic Language (Beirut 1974) I 104 .

(3) U.Engel, Deutsehe Germmatik (Heidelberg 1991).

يقتصر على Nomen ؟ فهل أراد الكاتب بذلك أن يلمح إلى أن المصطلحين معاً يقابلان الاسم عند النحاة العرب ؟ ذلك بعيد أيضا لثلاثة أسباب :

الأول : أنه عطف أحدهما على الآخر، والعطف في لغة البحث العلمي يقتضي المغايرة.

الثاني : أنه ليس أي من المصطلحين ولاهما معاً يطابق أو يطابقان المصطلح العربي.

وقد انتهت إلي هذه الحقيقة من بعد باحثة ألمانية أيضا هي أولركه موزل U. Mosel فقالت : " قد يتبادر إلى الذهن أن الاسم في العربية مطابق لـ nomen في اللاتينية أو onoma في اليونانية، ولكن تحديد كل الوحدات اللغوية المسماة "اسماً" يبين أن الاسم في العربية لايضارع أيا منهما"[1] ولايقال إن "موزل" نفت مطابقة الاسم في المصطلح العربي لـ Nomen فحسب، فمصطلح Substantiv داخل فيه أو مرادف له على أقل تقدير.

الثالث : أنني تتبعت استخدام الكاتب نفسه للمصطلحين في بحثه هذا فوجدته يرادف بينهما حينما فيذكر في مقابل اسم العين مرة -Kenk retes Nomen ومرة Konkretes Substantiv، وفي مقابل اسم المعنى مرة Abstraktes Nomen ومرة abstraktes Substantiv ، ويستخدم أحيانا مصطلح Nomen حين يشير إلى مصطلح الاسم في اللاتينية، أو حين يتحدث عن الأسماء الظرفية المبهمة[2] وفي سائر

---

(1) U.Mosel, Die syntaktische Terminologie bei Sibawaih. Diss. (München 1975) S. 71.

(١) انظر ص ٣١٢، ٣١٣، ٣١٦، ٣٢٥، ٣٢٩ من الأصل الألماني .

المواضع يستخدم Substantiv ويكتفى أحياناً بذكر المصطلح العربي وحده. على أني وجدته وضع مرة أمام مصطلح اسم مصطلح Substantiv فظننت أنه يقابله به، ولكني وجدته عاد من بعد فذكر أن من الكلمات التي يعدها سيبويه في الأسماء مالايدخل علي الإطلاق في مصطلح Substantiv(١).

ولانكاد نجد مخرجا من هذه الحيرة في تفسير استخدام الكاتب للمصطلحين معا إلا أن يكون ذكر Nomen في البداية مصطلحاً جامعاً للاسم غير الصفة nomen substativum أو Substantiv، وللاسم الصفة nomen ad-jektivum أو Adjektiv(٢)، وهما نوعان منه في النحو اللاتيني، وفي النحو العربي(٣)، ويوهن منه أنه ذكر مصطلحاً جامعاً، وأعقبة بذكر نوعين اثنين منه فحسب، فإذا كان مراده البحث في المصطلح الجامع فلم لم يكتف به في العنوان، وآثر أن يعقبه نوعين اثنين منه دون سائر الأنواع. مع أنه اضطر إلى الحديث عن أنواع أخرى منه في صلب البحث ؟ وإذا كان مراده البحث عن النوعين اللذين ينتميان إلى المصطلح الجامع فلم ذكره قبلهما مفرداً مفصولاً عنهما بفاصلة Kamma توهم أنه قصد إلى البحث في عناصر ثلاثه متغايرة، ولم يفعل كما فعل "رايت" من قبل حين صاغ ذلك على النحو الآتي :

The Nouns Substantive and Adjektive، وقياسه أن يكون في الألمانية على هذا النحو Nomina substantiv und Adjektiv . ويكون الكاتب بذلك قد سلم بأن الصفة في النحو العربي داخلة في الاسم، مخالفا ماسعى إلى إثباته من أن الصفة عند سيبويه لاتدخل في مصطلح "اسم"،

---

(١) انظر ص ٣١٣، ص ٣١٧ من الأصل الألماني.

(2) W.Wright, A.Grammar of Arabic Langu̇ge p. 104 f.

(3) Burgschmidt, S. 127.
W. Wright I 104 f.

ومخالفا في النهاية مااضطر إلى الاعتراف به، وهو أن مصطلح Adjektiv لايطابق مصطلح "صفة" عند النحاة العرب.

ومهما يكن من أمر فلايزال أمر جمعه بين المصطلحين غامضا، ولايزال استعماله هو نفسه لما يقابل الاسم في العربية غير مطرد، ولعل ذلك مرده كما أشرت قبلا- إلى وضع مصطلح مستقر في لغة مقابل مصطلح مستقر في لغة أخرى. فكل منهما ينتمي إلى نظام من "المفاهيم يختلف عن الآخر. وما أبرئ نفسي !!

لقد وقع الكاتب في التناقض البين حين عرض لمصطلح "صفة" في النحو العربي في ضوء معرفته بالمصطلحين Adjektiv و Attribut ، ولعلي أكتفي هنا بإيراد نصوص مما ترجمته من كلامه مشيرا إلى مواضعها في الترجمة أولا، ثم في الأصل الألماني ثانيا، وهي نصوص تغني عن التعليق :

- " مصطلح Adjektiv" يقابل عند سيبويه مصطلح "صفة" (١)

- "لاتطابق "الصفة" مصطلح Adjektiv في النحو اللاتيني المدرسي، وهذا واضح في الباب الثاني من "الكتاب" حيث يقول فيه عن الفعل : "يكون الفعل صفة"(٢)

- لايدل مصطلح "صفة" على مايدل عليه مصطلح Adjektiv فحسب، بل على مايدل عليه مصطلح الجمله الموصوله دون رابط asyndetischer Relativsatz.(٣)

- الصفة عند سيبويه في جوهرها تابع تخصيصي واصف beschreibendes Attribut(٤)

---

(١) ص٨٧ ، ص ٣١٣

(٢) ص ٨٨ ، ص ٣١٣

(٣) ص٨٩ ، ص ٣١٤

(٤) ص ٩٢ ، ص ٣١٥

- لايدل مصطلح صفة في حذاته إذن على مايدل عليه مصطلح Adjektiv، وإن جاز ذلك علي نحو مخصوص، بل يطلق على إتباع نحوي لكلمة تخصص أخرى تخصيصا وصفيا وتطابقهاصرفيا(١).
- أما أن تدل الصفة عند سيبويه علي مايدل عليه مصطلح Adjektiv أو مصطلح Attribut فأمر لايظهره إلا سياق الكلام عنده، وقد يرد مصطلح "صفة" عنده أحيانا في جمله واحدة بالدلالتين معاً(٢).
- يطلق الزمخشري على مايقابل المصطلحين Adjektiv و Attribut كليهما مصطلح "صفة" (٣).

ولعل في هذا مايؤكد حقيقتين اثنتين :

إحداهما : أن البحث اللغوي يزداد "عسراً" إذا اختلفت اللغة المدروسة عن اللغة الدارسة، على عكس ماقرره الدكتور عبد السلام المسدّي حين قال "... البحث اللساني يزداد يسراً وارتياضاً كلما تباينت اللغة المدروسة واللغة الدارسة (٤).

الثانية : أن مقابلة مصطلح مستقر في لغة بمصطلح مستقر في لغة أخرى مدعاة لكثير من الاضطراب وسوء الفهم(٥).

---

(١) ص ٩٠، ص ٣١٤

(٢) ص ٩٠ ، ص ٣١٤

(٣) ص١١٨ ، ص ٣٣٠

(٤) د. عبد السلام المسدي : اللسانيات وعلم المصطلح العربي ص ١٩-٢٠

(٥) أنظر ماأشار إليه د. محمود السعران من الاضطراب في وضع مقابل عربي لكل من المصطلحين Consonant و Vowel مثلا في : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي بيروت (د . ت) ص ٢٩ ومابعدها . وانظر أيضا ماأشار إليه Owens من اضطراب في وضع مقابل انجليزي، أو ألماني للمصطلح العربي "الحال" في :
Early Arabic Grammatical Theory (Amsterdam / Philadelphia 1990) P 36.

(٢)

سيطرت على الكاتب منذ البداية فكرة أن الاسم عند سيبويه مادل على مسمى، على الرغم من أنه كان على يقين من أن سيبويه لم يعرف الاسم، ولكنه استنتج ذلك من تمثيل سيبويه للاسم برجل وفرس (وحائط)، وكلها دالة علي مسميات. ولما كان كل من اسم المعني والصفة لايدل على مسمى به، فقد رتب الكاتب على ذلك حكماً بأن سيبويه استبعد اسم المعنى والصفة من الأسماء. وهو بذلك ينفي من حيث يدري أولا يدري الأثر اليوناني في تحديد سيبويه لمصطلح الاسم؛ إذ المعروف أن الاسم عند أفلاطون وأرسطو يشمل كلا من الذات والمعني[1]. أما أن سيبويه قد أخرج كلا من الصفة واسم المعني من الأسماء فمحض وهم من الكاتب. وقد ذكرنا من نصوص سيبويه مايدل دلالة قاطعة على أنهما يعدان في الأسماء، وفسرنا ما يعنيه بوضع الصفة أحيانا في مقابل الاسم.

ثم رأى الكاتب من بعد أن النحاة المتأخرين تطوروا بمفهوم الاسم عند سيبويه فجعلوه يشمل الصفة واسم المعنى مستغلين مايسميه "ثغرة" عند سيبويه، دون أن يضعوا أنفسهم وضع المخالف له؛ إذ لم يؤثر عنه تعريف للاسم. ثم قال: "ويجوز لنا أن نتساءل : هل التطور المذكور آنفا مضى أصيلا أو أن للتأثير الهللينستي دوراً في ذلك؟ ثم أجاب عن تساؤله بقوله: "غير مقنع انتفاء التأثير اليوناني".

ومن الواضح أن الكاتب لايريد أن يثير قضية الأثر اليوناني في النحو العربي، مع مالها من إغراء يدفع إليها كثيراً من الباحثين سواء أكانوا أوروبيين

---

(١) انظر: د. عبد الرحمن أيوب. دراسات نقدية فى النحو العربى (القاهرة. ١٩٥٧) ص ٩ وانظر ص٩٤ من الترجمة.

أم كانوا من العرب، بل حصر الأثر هنا في تأثر النحاة المتأخرين باليونانيين في ضمهم الصفة واسم المعنى إلى الاسم.

ولم يكن مافعله النحاة في عد اسم المعنى والصفة في الأسماء تطوراً بمفهوم الاسم عند سيبويه، فهم في ذلك تابعون له، وهي فكرة ثابتة في النحو العربي منذ سيبويه، أما تأثر المتأخرين من النحاة بالفكر اليوناني القديم، وبخاصة فيما يتصل بالحدود النحوية وبعض الأقيسة والعلل فأمر ثابت لاشك فيه[١]، لكن المشكوك فيه حقا هو أن يكونوا قد ضموا الصفة واسم المعنى إلى الاسم متأثرين في ذلك باليونانيين، ذلك بأن مفهوم أفلاطون وأرسطو من بعده للاسم إن كان يشمل اسمي الذات والمعنى فإنه لايشمل الصفة، ثم إن الاسم عند أرسطو هو الاسم المرفوع فحسب، وهو الاسم في حالة الإثبات فقط[٢]، وهو مخالف للتصور العربي. وقد خلف من بعدهما ديونسيوس ثراكس عالم الإسكندرية في القرن الأول قبل الميلاد فقسم الكلم ثمانية أقسام، وكان الاسم عنده يشمل الصفة،لكن هذا لايكفي لإثبات تأثر النحاة العرب به؛ إذ جعل الضمير مثلاً قسما مستقلاً من أقسام الكلم، وكذلك جعل كلا من اسم الفاعل والظرف، وفصل الروابط عن حروف الجر فجعل كلا منهما قسماً مستقلاً[٣].

فلم سار نحاة العربية على نهجة فى ضم الصفة إلي الأسم وخالفوا عنه في فصل الضمير والظرف واسم الفاعل فضموها جميعاً إلى الأسماء، وفي

---

(١) انظر: د. علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي (بيروت ١٩٧٥) ص ٨٣ فما بعدها

(٢) انظر: د. عبد الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث. بحث في المنهج (بيروت ١٩٨٦) ص٩٢

(3) H. Stammerjohann, (Hrsg.) handbuch der Linguistik (München 1975) S. 565.

فصل الروابط عن حروف الجر فضموها إلى قسم واحد؟ وإذا نظرنا إلى تقسيم فارّو - وهو معاصر لثراكس - للكلم وجدناه يضم الصفة والضمير إلى الاسم لكنه يجعل اسم الفاعل قسما قائما بذاته[1]. وهو عند نحاة العربية من الأسماء كما رأينا.

وليس بعد هذا دليل على انتفاء الأثر اليوناني في هذا الجانب الذي قصد إليه الكاتب.

وقد ألفت الآن إلى ما في حديث "ديم" عن الصفة العربية من اضطراب، فقد ظهر له بادئ الرأى أن الصفة والاسم عند سيبويه مختلفان اعتماداً على أنه يضع أحدهما فى مقابل الآخر، وكذلك فعل مع ابن فارس والزجاجى. وقد بينت أن سيبويه والنحاة من بعده كانوا يقصدون بالصفة الاسم المشتق وبالاسم الاسم الجامد إذا وقع أحدهما فى مقابل الآخر.

ثم عاد يقول: لا تدخل الصفة عند سيبويه فى الاسم لكنها لا تمثل أيضاً نوعاً من الكلم بعينه، وردّ هذا إلى أن الصفة عند المتقدمين من النحاة كانت فى المقام الأول فصيلة تركيبية، فلم تقع مع فصائل دلالية كالفعل والاسم. وقد أثبتنا بما لايدع مجالاً للشك أن الصفات عند سيبويه أسماء. وقد صرح بذلك سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه. أما أن الصفة ليست فصيلة دلالية فذلك غير صحيح لانه إذا كان المقصود الدلالة المعجمية فلها بلاشك دلالة معجمية، وإذا كان المقصود الدلالة الوظيفية فلها بلاشك دلالة وظيفية تتمثل في نسبة الحدث إلى الموصوف بها. أما إذا كان المراد أنها لا تطلق على مسمى فالفعل لا يطلق على مسمى، وقد عده في الفصائل الدلالية.

---

(1) Ebenda.

وقد أيد المؤلف ماانتقد به ابن يعيش الزمخشري في تعريفه للصفات بأنها الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وقال : إن هذا التعريف لاينطبق على مفهوم الصفة عند الزمخشري. وقد نبهت إلى أن المقصود بالتعريف عند الزمخشري هو الصفة الأصلية، وأما الصفة الوظيفية فمحمولة عليها، وغير مراده بالتعريف بطبيعة الحال. فتعريف الزمخشري فيما نرى صحيح خلافاً لابن يعيش أيضاً.

ويخلص المؤلف بعد اضطراب إلى أن مصطلح الصفة في العربية لايطابق مصطلح Adjektiv في النحو اللاتيني التقليدى (لأن الفعل قد يكون صفة). وقد بينا أن مصطلح الصفة لايطابق مصطلح .Adj للفروق التي ذكرناها، وهي كافيه لإثبات ذلك، ثم لأنّ في العربية صفة وظيفية لانظير لها في الألمانيه تقوم فيها العناصر اللغوية الجامدة، كما تقوم الجملة أيضاً وشبه الجملة مقام الصفة وتؤدي وظيفتها.

وقد عاد فقال: إن مصطلح"صفة" لايدل على مايدل عليه مصطلح .Adj بل على إتباع نحوي لكلمة تخصص أخري Attribut . والبون بين مفهوم الصفة عند العرب ومفهوم Attribut شاسع لايسوغ له ماانتهي إليه من أن الصفة عند سيبويه تطابق هذا المصطلح.

وزعم المؤلف أن ماقام به ابن فارس من جمع اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة تحت مفهوم أعم هو المشتق وجعله شعيبة من الاسم يعد تجديداً يخالف فصل سيبويه الاسم عن الصفة. وليس فيما جاء به ابن فارس تجديد يذكر إذ هو مسبوق بما قدم سيبويه والنحاة من بعده.

وقد زعم "ديم" أخيراً أنه بحث عبثاً عن نظام محكم وراء تقسيم الكلم ثلاثة أقسام، وقد بينا الأسس المنهجية التى صدر عنها النحاة فى هذا التقسيم.

(٣)

ولعل من اللازم الآن أن نقف على فهم الكاتب لبعض النصوص واستنتاجه منها، وطريقته في إيراد بعض النصوص وضبطها: وأول ذلك قول سيبويه: "وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولافعل". ولقد خطأ ديم واحداً من السابقين عليه وهو "فايس" في ترجمته لهذه العبارة، وترجمته بلاشك فرع عن فهمه لها، وكان فايس قد فهم هذه العبارة على النحو الآتي: "وحرف جاء لمعنى، هذا المعنى ليس في اسم ولافعل" فقد عدّ جملة "ليس باسم ولا فعل" جملة صفة لـ "معنى"، ورأى "ديم" أن جملتى: "جاء لمعنى"،"ليس باسم ولا فعل" هما جملتا صفة لحرف. والجملة الثانية منهما تؤكد بالنفي ماتعنيه الأولى بالإثبات، وقد استدل "ديم" علي صحة فهمه بقول سيبويه في مواضع أخري من كتابه: "ماليس باسم ولافعل مما جاء لمعنى ليس غير " ، " وللحروف التي ليست بأسماء ولاأفعال ولم تجئ إلا لمعنى" ، "في الحروف التي ليست إلا لمعنى وليست بأسماء ولاأفعال". وقد خطأ ديم أيضا فايس في افتراضه أن "جاء لمعنى" في عبارة سيبويه تخرج حروف الهجاء المفردة. ورأى أن جاء لمعنى في العبارة معناها: جاء لوظيفة، أي أن المعنى هنا معني وظيفي لادلالي.

ولاشك في أن "ديم" فهم عبارة سيبويه فهما مستقيماً، وأحسن تقديم الدليل على صحة فهمه، لكننا، إنصافاً، نقول : إن ما فهمه "فايس" له وجه في العربية نبه إليه السيرافي بقوله: "...ووجه آخر وهو: أن قوله: "وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولافعل، أي: جاء لمعنى، ذلك المعنى ليس باسم أي: ليس بدال عليه الاسم ولافعل أي: بدال عليه الفعل."[١]

---

(١) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٥٢/١

وقد كان ديم على صواب أيضاً في فهمه لمعنى المعنى في عبارة سيبويه، وهو "الوظيفة" أو قل: هو المعني الوظيفي، وله سند أيضاً من السيرافي الذي فرق بين المعني المعجمي في الأسماء والأفعال والمعنى الوظيفي في الحروف فقال: "وإن سأل سائل فقال: لم قال: وحرف جاء لمعنى، وقد علمنا أن الاسماء والأفعال جئن لمعانٍ؟ قيل له: إنما أراد: وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل ، وذلك أن الحروف إنما تجئ للتأكيد كقولك: إن زيداً أخوك، وللنفي كقولك : مازيد أخاك، ولم يقم أبوك، وللعطف كقولنا: قام زيد وعمرو، ولغير ذلك من المعاني التي تحدث في الأسماء والأفعال، وإنما تجئ الحروف مؤثرة في غيرها بالنفي والإثبات، والجمع والتفريق وغير ذلك من المعاني، والأسماء والأفعال معانيها في أنفسها قائمة صحيحة..."(١)

علي أن اللافت للنظر عند ديم أنه فهم - كما فهم ڤايس من قبل- أن الحرف في عبارة سيبويه: "وحرف جاء لمعنى" ليس مصطلحاً دالاً على القسم الثالث من أقسام الكلم، وكأنما قصد بقوله: وحرف جاء لمعنى: كلمة جاءت لمعنى، فسيبويه بذلك، فيما فهم "ديم" لم يضع مصطلحاً للقسم الثالث من أقسام الكلم مستدلاً على ذلك بأن "ما" النكرة تقع موقعه في كلام سيبويه "ماليس باسم ولافعل مما جاء لمعنى ليس غير." يقول ديم: وكما يتبين من التعريف المذكور في نهاية الباب الأول للقسم الثالث من أقسام الكلم (وإلي ذلك أشار ڤايس من قبل) حيث تقع ما النكرة موقع الحرف لايدل الحرف عند سيبويه دلالة قاطعة على القسم الثالث من أقسام الكلم.

من ثم وجدنا "ديم" يتجنب ذكر الحرف مصطلحاً في بحثه هذا، ويؤثر دائما أن يقول: القسم الثالث من أقسام الكلم، فإلام كان يرمي بذلك؟ لقد

---

(١) السابق ٥٢/١

كان يرمي إلي أنّ القسم الثالث من أقسام الكلم أوسع من أن يقتصر على ماأطلق عليه النحاة من بعد "حروف المعاني"، فهو يتسع ليشمل كثيراً من الكلمات التي ليس لها معنى دلالي، بل لها في الكلام معنى وظيفي مثل: أين، ومتى، وكيف، وكم، وحيث، وأيّ، وإذ ...إلخ يقول ديم: أما سائر الكلمات غير المتصرفة فيجب أن تنتمي حقا إلى القسم الثالث من أقسام الكلم؛ لأنها لا تدل على أشياء، بل تدل على معانٍ (=وظائف).

والكاتب في ذلك يتعلق بنصوص لسيبويه يشير في بعضها إلى مثل هذه الكلمات "بالحروف"، ويذكر أنها شبهت بماليس باسم ولاظرف، ومن ذلك قول سيبويه: " هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة، وذلك لأنها لاتضاف، ولاتصرف تصرف غيرها، ولاتكون نكرة ، وذلك أين وكيف ومتى وحيث وإذ وإذا وقبل وبعد. فهذه الحروف وأشباهها لما كانت مبهمة غير متمكنه شبهت بالأصوات، وبماليس باسم ولاظرف."[1] وقوله : "وأما الباء وماأشبهها فليست بظروف ولاأسماء ، ولكنها يضاف بها إلى الاسم ماقبله أو مابعده." وهو يخلص من ذلك إلى تعريف للقسم الثالث من أقسام الكلم هو: "ماليس باسم ولاظرف" أو هو : "مالايقع فاعلا ولامفعولا ولاظرفا."

وظاهر مما قال سيبويه أن هذه الحروف (=الكلمات) مشبهة بماليس باسم ولاظرف في أنها مبهمة غير متمكنة، والتشبيه لايعني التطابق، فضلاً عن أنه لايسوغ جعلها قسماً ثالثاً من أقسام الكلم؛ فما جاء في كتاب سيبويه يدل دلالة قاطعة على أنه يعدهذه الكلمات وأشباهها في الأسماء، والكاتب نفسه قد اعترف بذلك فيما أسلفنا له من نصوص. ومن ثم تصبح هذه الفكرة محض خيال لايعين على تحقيقة ماجاء في كتاب سيبويه.

---

(١) سيبويه: الكتاب. بولاق ٢/٤٤. هارون ٣/٢٨٥

وعلي الرغم من أن الكاتب قد وعدنا في بداية بحثه بأن معتمده في تحديد المصطلح سيكون البحث المباشر في كتاب سيبويه نفسه دون استعانه بما قدم النحاة بعده من تفسير له فهو لم يبر بوعده، وظل تصوره النظري للمصطلح وبخاصة مصطلح الحرف بمعزل عن استخدام سيبويه له في تضاعيف الكتاب، وكان خيراً له لو مضي في أثر النحاة العرب من بعد سيبويه؛ إذ هم بلاشك أفهم له وأعرف به،فهذا المبرد يعلل اسمية بعض هذه الكلمات بقوله: "فمن تلك الاسماء كم، وأين، وكيف، ومتى، وهذا، وهؤلاء وجميع المبهمة، ومنها الذي والتي ومنها حيث. واعلم أن الدليل على أن ماذكرنا أسماء وقوعها في موضع الأسماء وتأديتها مايؤدية سائر الأسماء"[1]. وهذا ابن هشام يعلل اسمية كيف بقوله: "وهو اسم لدخول الجارّ عليه بلا تأويل في قولهم : "على كيف تبيع الأحمرين؟" ولإبدال الاسم الصريح منه نحو: "كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم؟"، وللإخبار به مع مباشرته الفعل في نحو: كيف كنت؟ فبالإخبار به انتفت الحرفية، وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية."[2]. وهي كلها أدلة تركيبية صحيحة لاتتصل بالمعنى المعجمي من قريب أو من بعيد.

ويتخذ الكاتب من عطف سيبويه الصفة على الاسم في قوله: "إذا كان فعلاً أو اسماً أو صفة" دليلاً على تخالفهما. وقد بينا من قبل أن سيبويه يعطف الصفة على الاسم عادة في معرض حديثه عن البنية الصرفية لكل منهما، ويكون المراد بالصفة عندئذ الصفة غير التابعة أو الاسم المشتق، ويكون المراد بالاسم في هذه الحال اسم الجنس أوالجوهر أوقل : الاسم الجامد، ويظهر هذا جليا إذا أوردنا نصّ سيبويه، الذي أحال إليه ديم، كاملاً. يقول

(١) المبرد : المقتضب ٣/١٧٢

(٢) ابن هشام: مغني اللبيب ١/٢٠٥

سيبويه: "هذا باب الحروف الستة إذا كان واحد منها عينا، وكانت الفاء قبلها مفتوحة، وكان فعلاً، وإذا كان ثانيه من الحروف الستة فإن فيه أربع لغات: مطرد فيه فَعِل، وفِعِل، وفِعْل، إذا كان فعلاً أو اسماً أو صفة فهو سواء."(١) فالحديث هنا عن وزن تجري عليه الأفعال والأسماء جامدة ومشتقة.

ومن عجب أن يتخذ الكاتب في موضع آخر من عطف سيبويه الظرف علي الاسم فى قول سيبويه الذي أشرنا إليه منذ قليل: "...فليست بظروف ولاأسماء" وقوله: "ليس باسم ولاظرف" دليلاً على أن الاسم والظرف يمثلان مجموعتين فرعيتين محددتين تركيبيا لمفهوم للاسم عام. وهذا فهم مستقيم كان لابد أن يمتد إلى عطف الصفة علي الاسم أيضاً؛ إذ لافرق بين العطفين، فالصفة فرع عن الاسم كما أن الظرف فرع عن الاسم.

والكاتب في سعيه الدائب لإثبات أن الصفة ليست عند سيبويه من الأسماء ذكر أن سيبويه أشار إلي الفرق المورفولوجي بين الصفة والاسم وهو جواز تأنيث الصفة المذكرة، وأحال إلى قول سيبويه: " وإنما صار هذا بمنزلة الأسماء التي لاتكون صفة، من قبل أنها ليست بفاعلة، وأنها ليست كالصفات غير الفاعلة نحو: حسن وطويل وكريم من قبل أن هذه تفرد وتؤنث بالهاء كما يؤنث فاعل ، ويدخلها الألف واللام، وتضاف إلى مافيه الألف واللام."(٢)

والإشارة بـ (هذا) في كلام سيبويه تعود إلى ماأسماه: "ماجرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لاتكون صفة" وذكر أمثلة له فقال: " وذلك أفعل من، ومثلك وأخواتهما، وحسبك من رجل، وسواء عليه

---

(١) سيبويه: الكتاب. بولاق ٢/٢٥٥. هارون ٤/١٠٧

(٢) السابق. بولاق ١/٢٢٩. هارون ٢/٢٤-٢٥

الخير والشرّ وأيما رجل، وأبو عشرة، وأب لك، وأخ لك، وصاحب لك، وكل رجل، وأفعل شئ نحو: خير شئ، وأفضل شئ، وأفعل مايكون، وأفعل منك."[١] والإشارة بـ (هذه) في كلام سيبويه إلى الصفات الفاعلة والمشبهة بالفاعلة، وعلى ذلك لم يقصد سيبويه إلى فرق صرفي بين الاسم والصفة، وإنما فرق بين صفات أجريت مجرى الأسماء (أي: تقع موقعها) وصفات لاتجري مجرى الأسماء (أي لاتقع موقعها)، وهي الصفات الفاعلة (اسم الفاعل والمفعول)، والصفات المشبهة بالفاعلة، فالصفات التي تجري مجرى الأسماء لاتؤنث، ولايدخلها الألف واللام حين تضاف إلى مافيه الألف واللام. أما الصفات الفاعلة والمشبهة بها فجائز ذلك فيها.

ولايتنبه الكاتب في بعض ماكتب إلى أن "الوصف" عند سيبويه مصطلح غير مستقر؛ فقد يريد به الصفة تابعة أو غير تابعة، وقد يريد به الحال أو التمييز، أو توكيد الضمير أو عطف البيان فيقع في الخطأ؛ ذلك بأنه حين أراد أن يستدل على أن الصفة تلي الموصوف، و أنها العنصر الثاني في مركب نحوي يتكون من الصفة والموصوف اعتمد على قول سيبويه: "لأن الوصف تابع للاسم" وقوله: "لأن الاسم قبل الصفة".

وكلا القولين اللذين أوردهما لسيبويه غير دال على مايريد، فالوصف في العبارة الأولى هو ماأطلق عليه النحاة من بعد "عطف البيان" بدليل المثال الذي أورده سيبويه، ونص عبارة سيبويه هو : "واعلم أن هذا المضمر يجوز أن يكون بدلاً من المظهر وليس بمنزلته في أن يكون وصفا له، لأن الوصف تابع للاسم مثل قولك: رأيت عبد الله أبا زيد[٢]" وقول سيبويه في العبارة

(١) السابق نفسه.

(٢) سيبويه الكتاب. بولاق ١/ ٣٩٣. هارون ٢/ ٣٨٦.

الثانية: " لأن الاسم قبل الصفة" لايعنى به وقوعه قبلها في نظم الكلام، بل يعني به أن الاسم أول، وهو أشد تمكنا من الصفة والفعل بدليل قوله في موضع آخر: "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكنا[١]". والنص الكامل للعبارة التي أحال إليها ديم هو: "وأما مضارعته في الصفة فإنك لوقلت : أتاني اليوم قوي، وألا بارداً، ومررت بجميل كان ضعيفاً، ولم يكن في حسن: أتاني رجل قوي، وألا ماء بارداً ومررت برجل جميل. أفلا تري أن هذا يقبح ههنا كما أن الفعل المضارع لايتكلم به إلا ومعه الاسم؛ لأن الاسم قبل الصفة كما أنه قبل الفعل؟"[٢].

وقد فهم "ديم" من قول سيبويه عن أسماء الإشارة: "وتقع على كل شئ" أنه يسمى بها كل شئ، وهذا غير صحيح؛ إذ المعني: يشار بها إلى أي شئ والفرق بينها واضح للمتأمل.

والكاتب في إيراده لبعض النصوص أو الإحالة إليها يجتزئ بجزء منها فيوهم النص غير مايدل عليه أحيانا ،ومن ذلك ماذكره من أن سيبويه قال: "إنما جاز أن يكون لأسماء الإشارة عند تحقيرها صيغة أخرى غير صيغ الأسماء؛ لأنها مبهمة يمكن بها الإشارة إلى كل شئ" وذلك يوهم أن الإبهام في أسماء الإشارة علة تحقيرها على صيغة أخرى غير صيغ الأسماء. والذي في كتاب سيبويه: "هذه الأسماء لما كانت مبهمة تقع على كل شئ وكثرت في كلامهم خالفوا بها ماسواها من الأسماء في تحقيرها وغير تحقيرها"[٣].

---

(١) السابق. بولاق ٦/١. هارون ٢٠/١

(٢) السابق نفسه بولاق ٦/١. هارون ٢١/١

(٣) سيبويه: الكتاب. بولاق ٤٢/٢. هارون ٣/ ٢٨٠-٢٨١

ومن ذلك قوله: اسم الإشارة هو عند سيبويه الاسم المبهم وجمعه الأسماء المبهمة، وبتعبير موجز: المبهم وجمعه المبهمة. وهذا يوهم أن المبهم عند سيبويه هو أسماء الإشارة وحدها. والذي نعلمه أن سيبويه يعد الضمائر أيضاً في المبهم فهو يقول: "والأسماء المبهمة: هذا وهذان، وهذه، وهاتان وهؤلاء وذاك، وذانك، وتانك، وتيك، وأولئك، وهو، وهي، وهما، وهم، وهن، وما أشبه هذه الأسماء"(١).

ومن ذلك قوله: ويربط سيبويه ربطا مماثلاً لكنه غريب حقا بين الوظيفة التركيبية ونوع الكلمة في "أنّ" و "أنْ"؛ فأنّ عنده اسم؛ لأنها في نحو: عرفت أنك منطلق، وبلغني أنك منطلق وقعت موقع الاسم المنصوب والمرفوع، ومابلي أن أو أنْ من الأفعال صلة لها"، فقد ظن "أنّ" و "إن" دون صلة اسماً اعتماداً على ماجاء في كتاب سيبويه من قوله: "أما أنّ فهي اسم، وماعملت فيه صلة لها، كما أن الفعل صلة لأنْ الخفيفة، وتكون أنّ اسماً ألاترى أنك تقول: قد عرفت أنك منطلق فأنك في موضع اسم منصوب كأنك قلت: قد عرفت ذاك، وتقول بلغني أنك منطلق فأنك في موضع اسم مرفوع كأنك قلت بلغني ذاك، فأن الأسماء التي تعمل فيها صلة لها كما أن أنْ الأفعال التي تعمل فيهاصلة لها"(٢).ولو أن الكاتب مد بصره إلي العبارة التالية لماسبق لوجد سيبويه يقول: "ونظير ذلك في أنه وماعمل فيه بمنزله اسم واحد، لافي غير ذلك، قولك: رأيت الضارب أباه زيد، فالمفعول، فيه لم يغيره عن أنه اسم واحد بمنزلة الرجل والفتي، فهذا في هذا الموضع شبيه بأنّ إذ كانت مع ماعملت بمنزلة اسم واحد."

---

(١) سيبويه: الكتاب. بولاق ٢٥٦/١. هارون ٧٧/٢-٧٨

(٢) سيبويه. الكتاب. بولاق ٤٦١/١. هارون ١١٩/٣-١٢٠، وانظر أيضا: بولاق ٣٠٩/٢. هارون ٢٢٨/٤

والذي يؤكد فهم ديم لأن وأنْ عند سيبويه اسمين دون صلتهما أنه وجد الزمخشري قد عدهما من الحروف[١]، فلم يفهم سبباً لذلك. قال: لقد عالج الزمخشري أنواع الكلم التي وردت عند سيبويه عرضاً للتمثيل للاسم باستثناء أنْ وأنَّ اللذين هما عند الزمخشري من الحروف دون أن نجد حكمة وراء ذلك" والحكمة تتمثل في أن سيبويه عدهما مع صلتهما اسمين؛ لأنهما يحلان محل اسم جنس، والزمخشرى عدهما دون صلتهما حرفين، والكاتب فى ذلك أيضا لم يقرأ ما ورد عند الزمخشري بعد ذلك، بل اكتفى بقول الزمخشري: "ومن أصناف الحروف المشبهة بالفعل وهي إن وأن ولكن وكان وليت ولعل"، لكن الزمخشري قال بعد ذلك: "إن وأنَّ هما تؤكدان مضمون الجملة وتحققانه؛ إلا أنَّ إن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد."[٢]

ومن ذلك أنه قال: إن "ناحية" تكون ظرفا عند سيبويه إذا وقعت منصوبة، وتكون اسماً إذا وقعت مرفوعة. وهذا يوهم أنها لاتكون اسماً إلا إذا وقعت مرفوعة، وإنما تكون اسماً أيضاً إذا وقعت مجرورة.[٣]

وقد نشير الآن إلى خطأ وقع في الإحالة إلى سيبويه، ولعله أن يكون خطأ طباعة. وذلك أنه ذكر أن "غير" يجوز أن تكون صفة لأسماء أخرى، وأحال إلى الجزء الأول من كتاب سيبويه ط. بولاق ص ٢٢٩. والذي في هذا الموضع كلمة "خير" لا "غير" والموضع الصحيح هو حـ١ ص ٢١٠ س٥ من أسفل.

وقد التبس الأمر عليه حيناً فنسب كلاماً للمبرد إلى السيرافي مع أن السيرافي نسبه إلى أبي العباس المبرد فقد قال السيرافي: "على أن أبا العباس المبرد قال : علامات الإضمار كلها مبهمة، والمبهم على ضربين...

(١) الزمخشري: المفصل ص ٢٩٢

(٢) السابق ٢٩٣

(٣) سيبويه. الكتاب . بولاق ١/٢٠٤. هارون ١/٤١١

إلى قوله: من قبل أن هو وأخواتها وهذا وأخواتها تقع على كل شئ، ولاتنفصل شيئاً عن شئ من الموات والحيوان وغيره."[١].

لقد وجد الكاتب تعريفاً للاسم عند ابن فارس يقول: "الاسم ماكان مستقراً على المسمى وقت ذكرك إياه ولازما له، فقال بعد أن أورده: ويستنتج من ذلك أن ابن فارس لايعد كسيبويه والزجاجي الصفة اسماً" وظاهر أن هذا التعريف ليس تعريفاً اصطلاحيا، بل هو تعريف لغوي، ولكن الكاتب عده تعريفاً اصطلاحيا ورتب عليه أن الصفة واسم المعنى لايعدان، على أساس من هذا التعريف، في الأسماء. ونسب ذلك أيضا لسيبويه اعتمادا على أمثلته، وللزجاجي مع أن تعريفه للاسم كان تركيبيا لادلالياً، ثم عمم الحكم على النحاة جميعا فقال: " لقد فهم النحاة كما بينا من قبل الاسم اسماً لشئ، أو لأمة من الأشياء. ونقول نعم ولكن بالمعني اللغوي لا الاصطلاحي، وإلا فما دلالة أين وكيف ومتى وإذ وقبل وبعد ...الخ على الأشياء، وهي كلها أسماء بإجماع النحاة؟

ومن هذا الخلط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي أنه اتخذ من قول سيبويه: "لأنك إذا قلت : مررت برجل إنما زعمت أنك إنما مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم دليلاً على أن الاسم فى المعنى الاصطلاحى يدل على مسمى عند سيبويه وواضح أن الاسم في عبارة سيبويه بمعناه اللغوي لا الاصطلاحي.

ومن ذلك ماأشار إليه من قول الكوفيين: إن الاسم مشتق من السمة وتعقيبه عليه بقوله: "فالأسماء على ذلك ينبغي أن تكون سمات تدل على شئ ما، ثم استنتاجه من ذلك أن الصفة واسم المعنى غير داخلين في الأسماء؛ لأنه

---

(١) السيرافي: شرح كتاب سيبويه. نص منه مذكور في هامش ٢٥٦/١ من كتاب سيبويه ط. بولاق انظر ط. هارون ٢/ ٧٧ فى الهامش.

من غير الممكن أن نجد لأي منهما في عالم الواقع شيئاً يمكن أن نطلقه عليه بوصفه اسماً أو سمة له.

على أن من حق الكاتب علينا أن نقول في ختام هذه المناقشة أنه وقع علي عدد من الأفكار الجيدة لكنه لم يطورها، ولم تأخذ حقها من الاهتمام الكامل بها، ولو أنه فعل ذلك لكان لهذا البحث شأن آخر. وأهم ماتجدر الإشارة إليه أنه ذكر في هامش إحدى الصفحات أنَّ اختبار الاستبدال قام بدور مهم عند النحاة العرب، لكن هذه الملاحظة البالغة الأهمية مضت غير مُحَسٍ بها في بحثه، ولم يكد يذكرها إلا عرضاً وفي موضع واحد من صلب البحث.

ومن ذلك أنه قال إن معرفة حدود مصطلح الاسم ينبغي أن تستظهر من البحث المباشر في استخدام هذا المصطلح في كتاب سيبويه نفسه، وهي فكرة جيدة بلاشك لكنه لم يأخذ بها على نحو شامل كما فعلت أخت له من بعد هي أو لركه موزل، بل استعان عدداً من نحاة العربية فضلاً عن تصورات وافدة من النحو اللاتيني.

ومن ذلك أنه رأي أن نقطة البدء في تحديد مصطلحي الاسم والصفة ينبغي أن تكون تقسيم الكلام ثلاثة أقسام، ولو أنه نظر إلي هذا التقسيم في ضوء المنهج التوزيعي ومايتصل به من إجراءات الاستبدال التي سبق إليها سيبويه، وفي ضوء مبدأ منهجيّ معروف عند سيبويه يقوم على فكرة الأصل والفرع لوصل إلى أن أصل الأسماء - وفروعه محمولة عليه - لايمكن أن يحل محله في سياق لغوي صحيح فعل من الأفعال ولاحرف من الحروف. وكذلك الحرف لايمكن أن يحل محل الفعل في سياق لغوي صحيح. ولاشك أن بين الخصائل الفرعية للأسماء والأفعال فروقاً تجعل لكل منها خاصية بها يصبح فرعا، لكنها لاتجعله قسماً مستقلاً من أقسام الكلم.

ومن ذلك أن الكاتب اعترف بأن مجموعة كاملة من الأسماء غير المتصرفة تنتمي إلى الأسماء على أسس تركيبية لادلالية. ولو أنه عدل عن اعتماده على المعيار الدلالي وحده، ووضع بجانبه معايير أخرى اعتمد عليها النحاة فعلاً في تمييز أقسام الكلم بعضها من بعض لوصل إلى نتائج أفضل.